# الفصـــل الثـــــانى

# (التعقبـــات الصرفيـــــة)

obeikandl.com

**يتناول هذا الفصل تعقبات الأصمعى الصرفيّة، وتتمثل فى القضايا الآتية:**

١ – تحريك عين الثلاثى وتسكينها.

٢ – فعلتُ وأفعلتُ.

٣ – أفعلتُ وفعَّلتُ.

٤ – القلب المكانى.

٥ – التبادل بين الضم والكسر فى حركة عين المضارع المفتوح العين فى الماضى

٦ – شواذ البنـــاء.

٧ – المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول.

٨ – مسائل فى الاشتقاق والتصريف.

٩ – اشتقاق فعل التعجب وأفعل التفضيل من الفعل المبنى للمجهول.

١٠ – استعمال "خير"، و"شرّ" فى التعجب والتفضيل.

١١ – اشتقاق التعجب من "دُون".

١٢ – المؤنث المجازى بين التذكير والتأنيث.

١٣ – المقصور والممدود.

١٤ – مسائل فى الإفراد والتثنية والجمع.

١٥ – تصغير "هُدهُد" على هُداهد.

١٦ – قياسية ياء النسب.

١٧ – النسب إلى لفظ الجمع.

١٨ – تغيير صورة المنسوب عند النسب.

١٩ – مسائل فى الإعـــــلال.

obeikandl.com

٢٠ – مسائل فى التعريف والتنكير.

٢١ – إدخال "أل" على "بعض" و"كلّ".

٢٢ – زيادة هاء التأنيث وحذفها.

٢٣ – استعمال "زوجة" بالهاء.

٢٤ – صيغ قياسية.

٢٥ – استعمال "حوائج" جمعًا لـــ "حاجة" .

٢٦ – حذف الألف الثانية من لفظ الجلالة، والاجتزاء عنها بالفتحة

٢٧ – القطـــــع.

obeikandl.com

## ١ – تحريك عين الثلاثى وتسكينها

جاء فى مصادر البحث أن الأصمعى أنكر الإسكان فى خمس كلمات هى: الخِيرة، والرَّقْص، والرَّمْل والطَّرْد، وسهمُ غَرْبٍ، وذكر أن الصواب فتح الثانى منها، وعلى العكس من ذلك أنكر التحريك فى عشر كلماتٍ، وهى الحَشَك، والرَّكَك، والشَّرَج، والضَّيَق، والطَّرَق، والفَكَك، والمَغَس، والوَرَى، والوَعِر، والوَلَق، وذكر أن الصواب فيها تسكين الثانى [١].

ويرى الباحث أن الأصمعى اكتفى فى هذه التعقبات بالسماع، ولم يأخذ طريق القياس، ولو أخذ بالقياس ما أنكر ما أنكره منها؛ فقد جمع الباحث أكثر من سبعين كلمة جاءت بتحريك الحرف الثانى غير الحَلْقىّ وتسكينه، ومن ذلك [٢] قولهم: أَزْمَة وأَزَمَة [٣]، وقولهم للطريق فيه غلظ: الثَّجْن والثَّجَن، ودار بنى فلان ثَمْل وثَمَل أى دار مقام، وجئز الرجلُ جأْزا وجأَزا: إذا اغتص، وقالوا للبعير: جَمْل وجَمَل [٤]، وقالوا: الحَبْر والحَبَر، ولموضع: حُدْمة وحُدَمة، وقالوا: الحَشْد والحَشَد[٥]، وحفِرت أسنانه حَفْرا وحَفَرا [٦]،

---

(١) انظر مادة (ح ش ك)، (خ ى ر)، (ر ق ص)، (ر ك ك)، (ر م ل)، (ش ر ج)، (ض ى ق)، (ط ر د)، (ط ر ق)، (غ ر ب)، (ف ك ك)، (م غ س)، (و ر ي)، (و ع ر)، (و ل ق) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا "المغس"، وقد ذكره بلا ضبط بلفظ "فى بطنه مغص ومغس، ولا تقل: مغص ولا مغس". ولا أدرى من أين أتى د.هادى حمودى بالصاد؛ فقد حكى القالى فى البارع ص٣٦٨ عن أبى حاتم أنه سأل الأصمعى: "أفيقال: مَغْصًا، بالصاد، قال: لم أسمع إلا أن يكون مثل البُزاق والبُصاق والبُساق، ومثل الصِّراط، والسِّراط، ويقال أيضا "زعموا، زِراط".

(٢) قام الباحث بترتيب هذه الكلمات – بعد جمعها – تسهيلا على القارئ ومنعًا للتكرار، وينبغى الإشارة إلى أن هذه الكلمات التحريكُ فيها بالفتح، وهو ما أنكره الأصمعى فى كلماته إلا كلمة (الوعِر) فإنه أنكر فيها التحريك بالكسر، وهو أقوى الحركات.

(٣) القاموس المحيط (أ ز م).

(٤) كتاب جمهرة اللغة (ج ز ع) ج٢ ص ٨٩، والتكملة للصغانى (ث ج ن)، (ث م ل)، (ج م ل).

(٥) المحكم لابن سيدة (ح ب ر) ج٣ ص ٢٣٦، (ح د م) ج٣ ص١٩٨، (ح ش د) ج٣ ص ٧٢ .

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح ر ف) ج٢ ص ١٣٨ .

وحَلْقة وحَلَقة [1]، وحمئ الماء حَمْأ وحَمَأ [2]، وقالوا: حَمْض وحَمَض [3]، وذُبْحة وذُبَحة، وقالوا للرجل: رَبْعة ورَبَعة[4]، وقالوا لباطن الفخذ: الرَّبْلة والرّبَلة [5]، وقالوا: الرَّصْفة والرَّصَفة [6]، ووصفوا الماء الكدر بأنه سَجْس وسَجَس [7]، وقالوا للقضيب من الكرم: السَّرْع والسَّرَع، كما قالوا: سَرْعان وسَرَعان [8]، وسَطْر وسَطَر، وسَطْع وسَطَع، وسُلِس سَلَسا وسَلْسا[9] وشَبْح وشَبَح [10]، والشَّمْع والشَّمَع[11]، ورجل صَبْحان وصَبَحان، وقالوا: صَدْحة وصَدَحة، والصَّدْع والصَّدَع[12]، وقالوا للبرد: صَرْد وصَرَد [13]، وقالوا للمسافرين: عَثْج وعَثَج، وعَرْض وعَرَض، وقالوا لضرب من النخل: العُرْف والعُرَف [14]، وقالوا: العَفْر والعَفَر، وقالوا للحُمق: العَفْك والعَفَك، وقالوا لجماعة الإبل: العَكْر، والعَكَر، وقالوا

---

([1]) التكملة للصغانى (ح ل ق)، ولا يزال كثيرٌ من المعاصرين يُنكرون فتح اللام!! انظر الكتابة الصحيحة ص٨٧ .

([2]) المحكم لابن سيدة (ح م أ) ج٣ ص ٣١٥ .

([3]) نقله عن المبرد المرزوقى فى شرح ديوان الحماسة ق٤ ص ١٨٢٤ حماسية رقم ٨٢٣ .

([4]) المحكم لابن سيدة (ذ ب ح) ج٣ ص ٢١٨، (ر ب ع) ج٢ ص ١٠٠، والفائق للزمخشرى ج٢ ص٥.

([5]) الصحاح للجوهرى (ر ب ل)، وقد نقل بعد إجازة الوجهين قولَ الأصمعى : "التحريك أفصح".

([6]) كتاب جمهرة اللغة (ر ص ف) ج٢ ص ٣٥٥ .

([7]) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى ص ٧٧ .

([8]) المحكم (س ر ع) ج١ ص ٣٠٠ .

([9]) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى ص ٢٥١، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر س ط) ج٢ ص٣٢٩، والمحكم، ولسان العرب (س ل س).

([10]) المحكم لابن سيدة (س ط ع) ج١ ص ٢٩٠، (ش ب ح) ج٣ ص ٨٢ .

([11]) التكملة للصغانى (ل هـ ب) .

([12]) المحكم (ص ب ح) ج٣ ص ١٢١، (ص د ح) ج٣ ص ١٠٢، (ص د ع) ج١ ص ٢٦٤ .

([13]) كتاب جمهرة اللغة (د ر ص) ج٢ ص ٢٤٧ .

([14]) المحكم (ع ث ج) ج١ ص ١٨٦، (ع ر ض) ج١ ص ٢٤٣، (ع ر ف) ج٢ ص ٨١ .



obeikandl.com

للعُمْق: العَمْق والعَمَق [1]، وقالوا: الغَبْن والغَبَن [2]، وغُلْواء الشباب وغُلَوائه[3]،وقالوا للكرب: الغَنْظ والغَنَظ [4]، وقالوا للشِّقّ: فِلْق وفِلَق[5]، وقالوا للسعة: فَيْح وفَيَح، وقالوا: القَبْض والقَبَض [6]، وقالوا: قَدْر الشيء وقَدَره، وهم قَدْر مئة وقَدَر مئة، وقالوا للنبات المأكول: القَرْع والقَرَع [7]، وقالوا للنحافة: القَضْف والقَضَف، وقالوا: قلِس قَلْسا وقَلَسا، وقالوا لفعل الصائد: القَنْص والقَنَص، وقالوا: لبِث لبْثًا ولبَثًا، ومَرِض مَرَضًا ومَرْضًا، وقالوا لثمر العوسج: المُصْع والمُصَع، وقالوا : مكُث مَكْثا ومَكَثا [8]، وقالوا للكلمة المليحة: المُلْحة والمُلَحة [9]، وفؤاد نَبْض ونَبَض [10]، وقالوا: النَّجْس والنَّجَس [11]، وللمكان المرتفع : نَشْز ونَشَز، وللمرأة: نَفْساء ونَفَساء [12]، وقالوا: النَّفْض والنَّفَض، ونكبه نَكْبا ونَكَبا، ونَكْدا له ونَكَدا،

---

([1]) كتاب جمهرة اللغة (ر ع ف) ج٢ ص ٣٨٠، (ع ف ك) ج٣ ص ١٢٦، (ع م ق) ج٣ ص ١٣١، والتكملة للصغانى (ع ك ر).

([2]) البارع للقالى ص٣٣٨، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٩٧ فى الباب الذى عقده باسم (فَعْل وفَعَل من السالم) وفيه كلمات أخرى غير التى جمعها الباحث .

([3]) الحجة لأبى على الفارسى ج٢ ص٢٥٦، والتكملة للصغانى (غ ل و).

([4]) كتاب جمهرة اللغة (ظ غ ن) ج٣ ص ١٢٢ .

([5]) لسان العرب (ف ل ق).

([6]) المحكم (ف ى ح) ج٣ ص ٣٤٦، (ح ش ك) ج٣ ص ٢١ .

([7]) المصباح المنير (ق د ر)، (ق ر ع) .

([8]) كتاب جمهرة اللغة (ض ف ق) ج٣ ص ٩٧، (س ق ل) ج٣ ص ٤٢، (ص ق ن) ج٣ ص ٨٥، (باب من اللغات عن أبى زيد) ج٣ ص ٤٨٨، (ر ض م) ج٢ ص ٣٦٧، (ص ع م) ج٣ ص٨٧.

([9]) المحكم (م ل ح) ج٣ ص ٢٨٦ .

([10]) التكملة للصغانى (ن ب ض).

([11]) كتاب جمهرة اللغة (ج س ن) ج٢ ص ٩٥ .

([12]) المقصور والممدود للقالى ص ٣٤٨، والمخصص (ما جاء من صفات المؤنث على فاعل) ج١٦ ص١٢٤ .

وقالوا: الهَنْعة والهَنَعة[1]، وقالوا للواحد من أوباش الناس: وَبْش ووَبَش[2]، وجاءوا على وَفْض ووَفَض، وولَع بالشيء ولْعا وولَعا، وقالوا : اليَرْقان واليَرَقان [3] .

وأما ما كان ثانيه حرفًا من حروف الحلق كـ "المَغْس" التى أنكر الأصمعى فيها التحريك، فقد وجد الباحث نماذج كثيرة جاء فيها حرف الحلق بالتحريك والتسكين ، ومن ذلك: البَعْر [4]، والتُّحْفة، والتُّخْمة [5]، والتُّهْمة، والتُّأداء، والثَّعْب، والجَحْد، والدَّأْثاء، والرَّحْمة [6]، والرَّعْش، والسَّحَر، ويوم سَخْنان [7]، والسَّعْفة، والشَّخْص وهو لبن الشاة إذا قلّ، والشَّعْث، والشَّعْر [8]، وطَخْش العين بمعنى إظلامها، ووجدت فى قلبى طَخْفا، والطَّعْم، ورجل طُهْوى نسبة إلى طُهَيَّة، والفَحْم، وفَحْوى الكلام [9]، والفَهْم، ولَحْن الكلام [10]، واللَّغَط، واللَّهَب، واللَّهْجة،

---

(1) المحكم (ج ح د) ج٣ ص ٤٥، (هـ ن ع) ج١ ص ٦٧، (ح ش ك) ج٣ ص ٢١، والقاموس (ن ك ب) .

(2) المخصص (أسماء الجماعات من الناس) ج٣ ص ١٢٣ .

(3) كتاب جمهرة اللغة (ض ف و) ج٣ ص ٩٨، والتكملة للصغانى (ى ر ق)، والمصباح المنير (و س ط)، (و ل ع) ..

(4) حكى التحريك والتسكين عن الأصمعى ثابت فى كتاب الفرق ص ٣٩، وانظر المحكم (ب ع ر) ج٢ ص ٩٦، والمصباح المنير (ب ع ر) .

(5) كتاب جمهرة اللغة (باب التاء والخاء فى الرباعى) ج٣ ص ٣١٥، والمصباح المنير (ت ح ف)، (ت خ م)، والمحكم (ث ع ب) ج٢ ص ٦٩، (ج ح د) ج٣ ص ٤٥، (ر ح م) ج٣ ص ٢٥٣، والمصباح المنير (و هـ م) .

(6) المقصور والممدود للقالى ص ٣٤٨.

(7) كتاب جمهرة اللغة (ر ش ع) ج٢ ص ٣٤٢، والمحكم (س ح ر) ج٣ ص ١٣٢، والتكملة للصغانى (س خ ن) .

(8) الصحاح (ش ح ص)، والمحكم (س ع ف) ج١ ص ٣١١، (ش ع ث) ج١ ص ٢١٧، (ش ع ر) ج١ ص ٢٢٤ .

(9) كتاب جمهرة اللغة (خ ش ط) ج٢ ص ٢٢٣، (ف ح م) ج٢ ص١٧٧، (ط هـ ى) ج٣ ص١٢٠، المخصص (باب ما يمد ويقصر) ج٦ ص١٨، (باب الفحم) ج١١ ص ٣٩، والمخصص (الحزن والاغتمام) ج١٣ ص ١٣٨، والمصباح (ط ع م).

(10) المحكم لابن سيدة (ل ح ن) ج٣ ص ٢٥٨، والتكملة للصغانى (ف هـ م).

والمَهْل [1]، والمَهْلة، بمعنى الصَّديد، والنَّحْى وهو الـزّقّ [2]، والنُّخْبـة، والنُّعْـرة، والنَّعْل، والنَّهْر[3]، والوَهْن، والوَعْى بمعنى الجَلَبة، والوَغْر [4] لشِدَّة الحر. وقد حكى ابن سيدة عن بعض النحويين قولَه: "كل ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق فهاتان اللغتان عليه متعاقبتان" [5] .

ولم يكن هذا مقصورًا على الأسماء بل جاء عنهم فى بعض الأفعال مثـل: يَغْذو ويَغَذو [6]، وينبغى الإشارة إلى أن هذه الكلمات التى جمعها الباحث لا يـؤثر فيها التحريك والتسكين معنى ولا صيغة ؛ فقد استبعد الباحث مثل قول ابـن دريـد "الرَّنْق: الماء الكدِر، والرَّنَق: المصدر" [7] أو تسميتهم شخصًا عَبْسًا وآخر عَبَسًا[8]، كما استبعد الباحث وَسْط الدار ووَسَطه.

وإذا كان بعض اللغويين [9] قد تبِعوا الأصمعى فى إنكار التحريك فى كلمـة "المَغَس" التى سبقت إشارة بعض النحويين إلى قياسية جواز التحريك والتسكين فى مثلها مما ثانيه حَرْف حلقى، فإن الكلمات التى جمعها الباحث تُسوِّغ جواز التحريك والتسكين فيما شرط فيه الأصمعى أحدهما دون الآخر حلقيًا كان الحرف الثانى منها

---

(1) فعلت وأفعلت للسجستانى ص ١٢٧، والتكملة للصغـانى (ل هـ ب)، والمصبـاح (ل غ ط)، (ل هـ ج)، (م هـ ل) .

(2) كتاب جمهرة اللغة (ل م هـ) ج٣ ص ١٧٥، والمحكم (ن ح ى) ج٣ ص ٣٤٤ .

(3) كتاب جمهرة اللغـة (ر ن هـ) ج٢ ص ٤٢١، والمحكـم (ن ع ر) ج٢ ص٧٧، (ن ع ل) ج٢ ص١١٤ .

(4) شرح ديوان كعب ص ١٨٨، والمحكم (و ع ى) ج٢ ص ٢٧٧، والتكملة للصغانى (و هـ ن).

(5) المخصص (باب فَعْل وفَعَل من السالم) ج١٥ ص٨١، وفيه كلمات أخرى غير التى جمعها الباحث.

(6) المحكم (ن ع ل) ج٢ ص ١١٤، وقد عدَّه ابن سيدة نوعًا من الإتباع .

(7) كتاب جمهرة اللغة (ر ق ن) ج٢ ص ٤٠٧ .

(8) المحكم (ع ب س) ج١ ص ٣١٤ .

(9) من هؤلاء ابن السكيت، وعبارته صريحة الإنكار فى إصلاح المنطق ص ١٨٠، وكذا حكى عنـه ابن الجوزى فى غلطات العوامّ ورقة ٢٤، والفيومى فى المصباح (م غ ص)، وابن الحنبلـى فـى بحر العوام ص ٢٠٦، والآلوسى فى كشف الطرة ص ٤٠٨، وهذا يخالف ما وجده الباحـث فـى المخصص (أوجاع البطن) ج٥ ص ٧٧ بلفظ: "ابن السكيت : وجدتُ فى بطنى مَغْسًا ومَغَسًا" !!

أو غير حلْقى، كما يستأنس الباحث ببعض القراءات القرآنية، ومنها قراءة أبى عمرو التى رواها عنه الأصمعى : "فى قلوبهم مَرْض" [1] ساكنة الراء، وقراءة "إنا مَعْكم" [2]، وقراءة "حتى يلج الجَمْلُ فى سَمِّ الخِياط" [3]، وقراءة "كانتا رَتْقًا"[4] بتحريك التاء، وقراءة : "وغدوا على حَرَد" [5] بفتح الراء، وقراءة: "أبى لَهْب" [6] بتسكين الهاء، ويستأنس الباحث كذلك بما جمعه د.عمر عبد المعطى [7] من مواضع فى ديوان رؤبة حرَّك فيها ما حقُّه التسكين، وسكَّن ما حقُّه التحريك.

وينبغى الإشارة إلى أن بعض اللغويين أجاز التحريك فى بعض الكلمات التى تعقَّبها الأصمعى؛ فقد أجاز ابن دريد "الشَّرْج والشَّرَج" [8] وأجاز ابن سيدة "الحَشْك والحَشَك" [9]، كما أجاز الفراء وابن الأعرابى وثعلب "الوَرَى" بفتح الراء [10]، كما

---

(1) انظر هذه القراءة فى مختصر شواذ القرآن، والمحتسب – البقرة/١٠ وقد علّق عليها ابن جنى بقوله: "وينبغى أن يكون "مرْض" هذا الساكن لغة فى "مرَض" المتحرك، كالحَلْب والحَلَب، والطَّرْد والطَّرَد، والشَّلّ والشَّلَل، والعيب والعاب، والذَّيم والذام. وقد دلَّلنا فى كتابنا الخصائص على تقاوُد الفتح والسكون، ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحد فى عدة أماكن"، ويبدو للباحث أن هذه القراءة من القراءات الشاذة فى الرواية؛ لأنها لم ترد فى القراءات السبع ولا العشر مع أن أبا عمرو بن العلاء – كما هو معلوم – أحد قرَّاء القراءات السبع المتواترة.

(2) بلا نسبة فى البحر المحيط، ومعجم القراءات القرآنية – البقرة/١٤.

(3) هكذا قرأها أبو السمَّال. انظر المحتسب – الأعراف/٤٠.

(4) قراءة الحسن وعيسى الثقفى وأبى حيوة. انظر المحتسب – الأنبياء/ ٣٠ .

(5) بلا نسبة فى مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٦٠ .

(6) سورة المسد: الآية (١). وهى قراءة ابن كثير، من القراءات السبع المتواترة، ووافقه ابن محيصن فى القراءات الأربع الشواذ، انظر إتحاف فضلاء البشر، ومعجم القراءات القرآنية – المسد/ ١.

(7) انظر الفصل الثالث من كتابه: اللغة فى أراجيز رؤبة ص ٢٥١، ومما يلفت نظر الباحث أنه لم يجد سوى أربع كلمات فقط هى التى تعقَّب فيها الأصمعى رؤبة، ويُحتمَل أن يكون الأصمعى قد أخذ عليه كلمات أخرى، ولكن المصادر التى رجع إليها الباحث لم تُسعفه إلا بهذه التعقبات الأربعة.

(8) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ج ر ش) ج٢ ص ٧٨.

(9) المحكم (ح ش ك) ج٣ ص ٢١ .

(10) المقصور والممدود للقالى ص ١١٩، ١٢٠، وتهذيب اللغة للأزهرى (و ر ى) ج١٥ ص ٣١٢ .

أجاز اللحيانى وابن القوطية التحريك فى "المَغَس" [1]، وكذلك "سهم غَرْب" أجاز فيها الفيومى التحريك والإسكان [2]، وينبغى الإشارة إلى أن هذه الكلمة وقعت فى كتاب السلاح للأصمعى بسكون الراء [3] الذى رُوِى عن الأصمعى أنه أنكره.

ومن هنا لا يرى الباحث مُبرِّرًا لإصرار ابن دريد [4] على فتح الحاء فى عبارة "فلان حسن السَّحْنة"، وإصرار عبد اللطيف [5] البغدادى على فتح الخاء فى كلمة "نُخْبة"، وعَدِّه فتحَ الراء فى عبارة "الغُدَّة القَرَنِيَّة" من قول العامة؛ لأن الواجب عنده إسكانها، وكذلك إصرار الصفدى[6] على فتح اللام فى كلمة "قَلْعة" والنسب إليها "قَلَعِىّ".

وقد أحسن ابن جنى حين عقَّب على إنكار الأصمعى التحريك فى كلمة "ركك" بقوله: "وقد يجوز أن يكونا لغتين: رَكّ، ورَكَكَ، وقد كان يجب على الأصمعى ألا يُسرع إلى أنه ضرورة [7]، وعلى العكس منه خطّأ الأستاذ زهدى

---

(1) انظر التكملة للصغانى (م غ س)، وبحر العوام لابن الحنبلى ص ٢٠٥ .

(2) المصباح المنير (غ ر ب) فى حين اكتفى صاحب العين وابن السكيت بالفتح فقط. انظر كتاب العين (غ ر ب) ج٤ ص ٤١٢، وإصلاح المنطق ص ١٧٣.

(3) انظر كتاب السلاح للأصمعى ص ٨٠ حيث جاء فيه: "سيف ذو هَبَّة وذو غَرْب"، وفى ص ٦٩: "أصابه سهم غَرْب"، وصرح القالى فى البارع ص ٣٠٤ بلفظ: "قال الأصمعى: ومنه جاء سهم غرب، بسكون الراء"، وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى رجع عن هذا التعقب.

(4) كتاب جمهرة اللغة (ح س ن) ج٢ ص ١٥٧، وهذا يلفت النظر؛ لأن جل الكلمات التى أستدلُّ بها على جواز التحريك والتسكين جمعتُها من كتاب ابن دريد، وهذا يدل على أن ابن دريد أخذ بالسماع فقط، وقد أجاز الوجهين فى كلمة "السحنة" تلميذُه أبو على القالى فى المقصور والممدود ص٣٣٩ .

(5) ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادى ص ٢٩ .

(6) تصحيح التصحيف ص ٤٢٨ .

(7) المحتسب – الكهف/ ٢٢، وانظر الخصائص ج١ ص٦٠، ولا مانع هنا من الإشارة إلى بحث الأستاذ محمد شوقى أمين "ظاهرة الإسكان فى الفصحى"، وبحث د. عبد الصبور شاهين "الإسكان"، انظر: فى أصول اللغة ج٣ ص١٧٢ – ١٨١.

جار الله [1] فى القرن العشرين الميلادى استعمال "أزْمة" بتسكين الزاى، وزعم أن الصواب "أزَمة"، بالتحريك، مع أن الفيروزآبادى أجاز الوجهين قبل هذا الباحث بعِدَّة قُرُون !!

---

([1]) الكتابة الصحيحة ص ٢٣، وانظر مثالا آخر ص ١٠٩، وقد كنتُ أخطِّئ تسكين الدال فى "عَدْس" وأصِرُّ على فتحها تأثرًا بلهجتى الصعيدية، ومراعاة للاستعمال القرآنى، ولكنّى – بعد هذه الشواهد– لا أرى مُبرِّرًا لهذا الإصرار .



obeikandl.com

## ٢ – فعلت وأفعلت

وجد الباحث مئة وتسعين تعقبًا للأصمعى تدور حول موضوع "فعلت وأفعلت" [١]، منها خمسة وخمسون تعقبًا أنكر فيها الأصمعى استعمال "أفعل" متعديًا فى محلّ "فعَل" كقوله : "يقال: زررتُ القميص ولا يقال: أزررته، وطلَعتُ الجبل ولا يقال: أطلعته، وعقَم اللهُ رحمَها ولا يقال: أعقم، وفتنتُ الرجل ولا يقال أفتنتُه"[٢]، ومنها اثنان وخمسون تعقبًا أنكر فيها الأصمعى استعمال "أفعل" لازمًا فى محلّ "فعَل" كقوله: "يقال: برقت السماء ورعدت ولا يقال: أبرقت وأرعدت، ونبَت البقلُ ولا يقال أنبت، ووجَف البعيرُ ولا يقال: أوجف" [٣] ومنها أربعون تعقبًا أنكر

---

(١) لم يذكر د. هادى حمودى فى معجم الأصمعى إلا ستة وعشرين تعقبًا من هذه التعقبات. انظر من كتابه المواد (ب ت ت)، (ب ر ق)، (ب ن ن)، (ج ن ب)، (ج و ح)، (ح د د)، (ح ذ و)، (ح ز ن)، (خ ل ف)، (خ م م)، (د ف ف)، (ر هـ ن)، (ز هـ و)، (س م ل)، (س و س)، (ش ذ ذ)، (ش ط ط)، (ص ح و)، (ص م ت)، (ض ج ج)، (ط ل ع)، (ط ل ل)، (ع ى ى)، (ك ر ث)، (ك ن ب)، (ن ب ت).

(٢) انظر مادة (ز ر ر)، (ط ل ع)، (ع ق م)، (ف ت ن) فى معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وانظر بقية هذا النوع من التعقبات فى مادة (أ ج ر)، (ب ت ت)، (ب ر ز)، (ب ش ر)، (ب ى ع)، (ج ف ل)، (ج هـ د)، (ج ل ب)، (ج و ح)، (ح ذ و)، (ح ز ن)، (د هـ ى)، (ر ذ ل)، (ر ك و)، (ر هـ ن)، (س ح ق)، (س ع ر)، (س ع ط)، (س ف ى)، (س ل ك)، (ش ر ى)، (ش ف ع)، (ش و ر)، (ش ى م)، (ص د د)، (ط ل ل)، (ع ر ض)، (ع س ر)، (ع ف ص)، (ع م ر)، (غ ى ض)، (ف ر ى)، (ق ذ ذ)، (ق ر ب)، (ق و س)، (ك ف أ)، (ل د د)، (ل ز ز)، (م ح ض)، (م ح ق)، (م ض ى) (م ل ك)، (م هـ ر)، (ن ض ر)، (ن ض و)، (ن ع ش)، (هـ ب ط)، (هـ د ى)، (هـ ى ل)، (و ت د)، (و ق ف).

(٣) انظر مادة (ب ر ق)، (ر ع د) (ن ب ت)، (و ج ف) فى معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وانظر بقية هذا النوع فى مادة (ب ل ل)، (ث و ى)، (ج م م)، (ج ن ب)، (ح ل ل)، (ح م م)، (ح و ل)، (خ م م)، (د ب ر)، (د ف ف)، (د و د)، (ر ث ث)، (ر ج ن) (ر ع د)، (ر م ى)، (ر و ح)، (ز ح ف)، (ز ك ن)، (ز هـ و)، (س ق ط)، (س و س)، (ش م ل)، (ص ب و)، (ص ح و)، (ص د د)، (ص ق ع)، (ص م ت)، (ض ب ع)، (ض ج ج)، (ض ح و)، (ط و ف)، (ع ر ض)، (ع ل ل)، (ع ى ى)، (غ ل ل)، (غ و ر)، (ف ر ر)،

فيها استعمال "فعل" لازمًا فى محل "أفعل" كقوله: "بان: ليس من كلام العرب، إنما يقال أبان، وأفحش الرجلُ ولا يقال فحَش، وألحد فى الدين ولا يقال لحد، وأنتن الشىء ولا يقال: نتِن" [1].

ومنها ثلاثون تعقبًا أنكر فيها استعمال "فعَل" متعديًا فى محلّ "أفعل" كقوله: "أجبرتُ فلانًا ولا يقال جبرته، وأسعده الله ولا يقال: سعده، ولا يقال شُلَّت يده، وإنما يقال: أشلَّها الله، ويقال: أهلكه الله، ولا يقال: "هلكه" [2]، ومنها تعقبان شرط فيهما أن يكون "فعَل" لشىء، و "أفعل" لشىء آخر، مع أنهما لازمان ويستعملان بمعنى واحد، ومنها أربع شرط فيها أن يكون "فعل" لازمًا، و "أفعل" متعديا، وغير ذلك خطأ عنده[3]. ومنها أربعة تعقبات لم يُثبِت فيها "فعلت" ولا "أفعلت"؛ فلم يعرف بلِلت بالمكان ولا أبللتُ، ولا ماهت الركيَّة ولا أماهت [4]، ومنها ثلاث اضطربت

---

=(ق ب ل) (ق ت ر)، (ل و ذ)، (م ح ح)، (م ط ر)، (م ل ح)، (م ى ط)، (ن س ل)، (و ض ح)، (و ف ى)، (و ق ف).

(1) انظر مادة (ب ى ن)، (ف ح ش)، (ل ح د)، (ن ت ن)، فى معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وانظر بقية هذا النوع فى مادة (ب ل م)، (ب ن ن)، (ت ى ح)، (ث ر ى)، (ج ن ب)، (ح د د)، (خ ل د)، (خ ل ق)، (د ج ن)، (ر ن ن)، (ر ى ب)، (ز ن ن)، (ز هـ و)، (س ف ر)، (س م ل)، (ش ط ط)، (ش ف ق)، (ص ل ل)، (ع ذ ر)، (غ ن ن)، (غ ى م)، (ف ر ش)، (ف ى خ)، (ق ل ع)، (ك ل أ)، (ك ن ب)، (ل م م)، (م خ خ)، (م ر ر)، (ن هـ ج)، (هـ ل ل)، (و ب أ)، (و ع ز)، (و ع ى)، (و ف ى)، (ى ن ع).

(2) انظر مادة (ج ب ر)، (س ع د)، (ش ل ل)، (هـ ل ك)، من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وانظر بقية هذا النوع فى مادة (أ م ر)، (ب ر ر)، (ح ب ب)، (ح ش م)، (ح ك م)، (ر ت ج)، (ر د ف)، (ز ن ن)، (ز و ل)، (س ف ف)، (س ن ف)، (ش ذ ذ)، (ص ر د)، (ط و ح)، (ع ذ ر)، (ع و د)، (غ و ى)، (ف ع م)، (ق ط ر)، (ق ى ل)، (ك ر ث)، (م ض ض)، (م ى ط)، (ن ش ر)، (ن ص ب)، (و خ ف).

(3) انظر مادة (س م ح)، (غ و ى)، (م ى ط) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(4) انظر مادة (ب ل ل)، (م و هـ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

المصادر فيها فبعضها يذكر أن الأصمعى أنكر "فعل" فى محلّ "أفعل"، وبعضها الآخر يقول عكس ذلك [1] .

وقد أجاز بعض العلماء كثيرًا من هذه التعقبات، فقد عدَّ أبو عبيدة: آمره الله وأمره لغتين، ورأى أبو عبيد البكرى أن "حمل الحديث على هذه اللغة الفصيحة أولى من حمله على أنه أراد أن يتبعه ما قبله؛ لأنه لم يكن من المتكلِّفين صلى الله عليه وسلم" [2]، كما ذكر الزبيدى "أجره الله كآجره" [3] .

وأجاز الفراء "بتَتُّ عليه القضاء وأبتُّه، وذكر أنهما لغتان" [4]، وأما "أبرقت السماءُ وأرعدت، وأبرق فلان وأرعد بمعنى هدَّد وأوعد" فقد أجاز ذلك الخليل وأبو عمرو وأبو حنيفة وأبو عبيدة وأبو زيد وابن الأعرابى [5]، واحتجوا بشعر مهلهل بن ربيعة التغلبى والكميت، وإذا كان الأصمعى لم يحتج بهذين البيتين بحجة أن بيت مهلهل مصنوع، وأن الكميت من أهل الموصل ويأكل الكامخ فقد أجاد الردَّ عن بيت مهلهل أبو العلاء المعرى حين طرح سؤالا على لسان ابن القارح يوجهه إلى مهلهل: "فأخبرْنِى عن هذا البيت الذى يُروَى لك:

أنبضوا ساعة الهياج وأبرقنا (م) كما تُوعِد الفُحولُ الفُحولا

---

(1) انظر مادة (ح ت ر)، (ن ص ف)، (هـ و ى) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد يرجع هذا الاضطراب – من وجهة نظرى – إلى التصحيف فى زيادة الهمزة أو حذفها فى مصادر هذه التعقبات.

(2) التنبيه على أوهام أبى على فى أماليه لأبى عبيد البكرى ص ٤٢ فى ذيل كتاب الأمالى للقالى. دار الكتب العلمية. بيروت ط١/١٩٩٦م، ولسان العرب، وتاج العروس (أ م ر)، وانظر الحديث فى النهاية لابن الأثير ج١ ص٦٥ بلفظ: "خير المال مُهرة مأمورة" وانظر تعليق ابن الأثير عليه.

(3) تاج العروس (أ ج ر).

(4) جاء ذلك مقرونًا برأى الأصمعى فى جُلّ المصادر التى ذكرت هذا التعقب.

(5) ديوان المتلمس ص ١٤٨، وإصلاح المنطق ص ١٩٣، ٢٢٦، وشرح القصائد لابن الأنبارى ص٥٢٣، وبقية التنبيهات لعلى بن حمزة ص ١٢١، وشرح الحماسة للمرزوقى ق ٢ ص٧٣٠ حماسية رقم ٢٤٩، وجاء فى الاشتقاق لابن دريد ص ٤٤٧ "وأجاز البغداديون: أبرق وأرعد فى معنى التهدُّد".

فإن الأصمعى كان ينكره ويقول: إنه مُولَّد، وكان أبو زيد يستشهد به ويثبته، فيقول: إن ذلك لخطأ من القول، وإن هذا البيت لم يقله إلا رجُل من جِذْم الفصاحة، إما أنا وإما سواى، فخذْ به وأعرِض عن قول السُّفهاء" [1] .

وأما بيت الكميت فقد دافع عنه على بن حمزة البصرى حيث بيَّن أن الأصمعى لم يكن مُحقًا فى عدم احتجاجه بالكميت؛ فليس "كون الكميت من الموصل بمُسقط له، فالأخطل من الموصل، ولكنه كان مُتعصبًا على الكميت، وقد كان الأصمعى مع كونه مُجبرًا شديد البغض لأمير المؤمنين علىّ عليه السلام؛ فلذلك كان يسبّ الكميت؛ لأن الكميت كان شيعيا" [2] وإذا كان لا يلزم [3] الأصمعى بيت ذى الرمة [4] :

إذا خشيتْ منه الصَّريمةُ أبرقت  له بَرْقةً من خُلَّبٍ غيرِ ماطرِ

فقد جاء هذا الاستعمال فيما استدل به السرقسطى من إنشاد أبى ليلى فى بُنِىّ له[5]:

وأرعــدوا وأبرقوا عُداتِى

وهذه الشواهد وأقوال العلماء تثبت فصاحة هذا الاستعمال وتنفى قول يوهان فك: "الاستعمال الفصيح لا يعرف إلا صيغة الثلاثى مجازًا فى التهديد والوعيد"[6].

---

(1) هكذا فى رسالة الغفران بتصرُّف يسير ص ٣٥٤، وكلمة "السُّفهاء" شديدة الوقع، ما كان لأبى العلاء رحمه الله أن يستعملها إلا فى رسالته هذه المصبوغة بصيغة أدبية.

(2) التنبيهات على أغلاط الرواة ص٢٤٧، وهذا اتهام خطير للأصمعى، وربما كان سببه – من وجهة نظر الباحث – أن على بن حمزة البصرى شيعى متعصب، ومما يلفت نظر الباحث ما نقله د.جبار المعيبد فى كتاب الأمثال ص ٧١ من احتجاج الأصمعى ببيت للكميت !!

(3) أقول هذا؛ لأن الأصمعى له تعقبات كثيرة على ذى الرمة بحجة أنه أكل المالح فى حوانيت البقالين!!

(4) انظر البيت فى ديوانه ج ٣ ص ١٧٦٠، ولسان العرب لابن منظور (ب ر ق).

(5) كتاب الأفعال للسرقسطى ج٣ ص ٧ ضمن بيتين آخرين، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعى لم يأخذ بإجازة الأعرابى الذى سأله أبو زيد !!

(6) العربية ص ٤٢ .

وأما إنكار الأصمعى "المبروز" وقوله: إنها "المُبرَز" ولكن النحاة غيَّروها، فقد ردَّ إنكارَه وقوله الجوهريُّ مستشهدًا بقول لبيد فى بيت آخر:

كما لاح عنوانُ مبروزةٍ  يلوحُ مع الكَفِّ عُنوانُها

ثم قال : "فهذا يدلّ على أنه لغته، والرواة كلُّهم على هذا فلا معنى لإنكاره"[1]، وأما "بنَّ بالمكان" فقد أجازه ابن دريد وابن سيدة [2] .

وأما "جبَرتُ فلانًا على الأمر وأجبرته" فقد حكاهما أبو زيد ولم يُفرِّق بينهما[3]، وأما "حبَبتُ" لغة فى "أحببت" فقد حكاها الفراء وسيبويه [4]، وجاء عليها قول عيلان بن شجاع النهشلى [5] :

فأقسِمُ لولا تمرُه ما حببتُه  ولا كان أدنى من عُبَيْدٍ ومَشْرقِ

وقد كان فى وسع الأصمعى أن يقبل هذا الفعل الثلاثى متعدِّيًا، ولا سيما أنه سمع الفتح فى الياء أو التاء من مضارعه [6]، وأما "حدَّت المرأة" فقد عرفها أبو زيد والليث، وأثبتها ابن دريد والجوهرى وابن سيدة والفيومى [7]، كما أجاز أبو زيد وابن دريد وابن سيدة "حكَمتُ فلانًا وأحكمتُه" [8]، وأما "خلُق الثوبُ" فقد أجازها أبو

---

(1) الصحاح للجوهرى (ب ر ز).

(2) كتاب جمهرة اللغة (ب ن ن) ج1 ص ٣٨، والمخصص باب (فعلت وأفعلت) ج١٤ ص٢٢٩ .

(3) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٠٥ .

(4) الكتاب لسيبويه ج٤ ص ٦٧، وتاج العروس للزبيدى (ح ب ب).

(5) بلا نسبة فى المحكم (ح ب)، ونسبةٌ فى لسان العرب (ح ب ب)، واستدلّ به الأستاذ هارون على صحة قول سيبويه .

(6) انظر مادة (ح ب ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ويستدلّ الباحث بقراءة أبى رجاء "يَحببكم" بفتح الياء، و "يَحبَّكم" بفتح الياء أيضًا مع الإدغام. انظر مختصر فى شواذ القرآن ص٢٦، ومعجم القراءات القرآنية – آل عمران/ ٣١ .

(7) فعلت وأفعلت لأبى حاتم ص١٤١، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ح د د) ج1 ص ٥٨، وتهذيب اللغة للأزهرى (ح د) ج٣ ص ٤٢٠، ٤٢١، والصحاح، والمحكم، والمصباح (ح د د).

(8) كتاب جمهرة اللغة (ح ك م) ج٢ ص ١٨٦، والاشتقاق له ص ٧٦، والمخصص (الحُكم بين الخصمين) ج١٢ ص ٢١٤ .

زيد وأبو عبيدة، وحكاها ابن سيدة عن ابن السكيت [١]، كما أجاز أبو زيد "أدفَّ الطائرُ بجناحيه" [٢]، وحكى ابن دريد "رتَجتُ البابَ" [٣] وأما "رنَّت المرأة ببكائها" فقد أجازه أبو زيد، واستدلّ السرقسطى بحديث "لُعِنَت الرانَّةُ" [٤]، وأما "أرهنتُ فلانًا كذا" فقد أجازها القالى، والأزهرى، وذكر ثعلب أن الرواة كلهم يروون بيت عبد الله ابن همام السلولى:

نجَوتُ وأرهنتُهم مالكـــــا

كما ذكر ابن السِّيد البطليوسى بيتًا آخر استدلّ به على صحة هذا الاستعمال[٥].

وأما "راب الشيءُ: إذا صار مُريبًا" فقد أجازه أبو عبيدة [٦]، وأما "زها النخلُ" فلغة أثبتها الجوهرى والفيومى [٧]، وأما "أزهى البُسْرُ" فلغة أجازها أبو زيد وابن الأعرابى وأثبتها ابن السكيت وابن فارس والزمخشرى[٨]، وأما "سعَده الله" فقد أجازها أبو عبيد بن سلام والزجّاج وابن القوطية [٩]، وقد أحسنوا فى ذلك؛فقد جاء

---

(١) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص٨٩، والمخصص (الخُلْقان من الثياب) ج٤ ص٩٢، ولم أجده فى إصلاح المنطق لابن السكيت، ولعله فى كتاب آخر له.

(٢) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ف ف) ج١ ص ٧٤ .

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ت ج ر) ج٢ ص ٣، والتكملة للصغانى (ر ت ج).

(٤) كتاب الأفعال للسرقسطى ج٣ ص ٤ .

(٥) أمالى القالى ج١ ص ٥٧، وتهذيب اللغة (ر هـ ن) ج٥ ص ٢٧٤، والصحاح (ر هـ ن)، والاقتضاب ق٢ ص ١٦٣ .

(٦) شرح الفصيح للزمخشرى ج٢ ص ٦٢٧ .

(٧) الصحاح (ز هـ ا)، والمصباح (ز هـ و).

(٨) إصلاح المنطق ص٩١ ، وجمهرة اللغة لابن دريد (ز و هـ) ج٣ ص٢٢،ومجمل اللغة لابن فارس، ومقاييس اللغة له (ز هـ و)، والفائق للزمخشرى ج٢ ص ١٣٧، وأساس البلاغة له (ز هـ و).

(٩) فعلت وأفعلت للزجاج ص ٨٦، والأفعال لابن القوطية ص٦٨.

فى التنزيل : "وأما الذين سُعِدوا" [1]، وأما "أُسقِط فى يده" فقد أجازها الأخفش والفراء وقرأ بها ابن أبى عبلة [2]، وأما "أسلكتُ فلانًا الطريق" فقد أجازها أبو عبيدة، وذكر النحاس أن "سلكه وأسلكه" لغتان عند كثير من أهل اللغة[3]، وأما "أسمَح بذلك" فقد سمِعه أبو زيد، كما حكى عنه أبو حاتم أيضا أنه سمع "سمَل الثوبُ" [4]، وأما "سنَفتُ البعيرَ" فقد أثبته ابن دريد وابن فارس والجوهرى والصغانى وابن منظور والزبيدى [5]، وأما استعمال "شَذَّ" متعدّيًا فقد أجازه ابن دريد وأثبته ابن جنى وابن سيدة [6]، كما أجاز ابن دريد وابن سيدة "شَطَّ فى حُكْمه" [7]، وأما "شُلَّت يدُ فلان فقد عدَّها ثعلب لغة، وسمعها الأزهرى من أعرابىّ [8]، وأما أصحى السكران" فقد أجازه أبو زيد وأبو عبيدة [9] كما أجاز أبو زيد "صلَّ اللَّحمُ"[10].

---

([1]) هود/١٠٨، وكأن المعنى: سعَدهم الله أو سعَدهم عملهم، ولا أدرى كيف لم يحتجّ الأصمعى بهذه الآية، وكذا على بن حمزة الذى وهَّم أبا عُبيْد فى إجازة هذا الاستعمال؟! إلا أن يكون الفعل الوارد فى الآية قد جاء من (سعِد) المبنى للمعلوم وهو لازم، مثل عُنِى بالأمر، وعَنِى به•انظر التنبيهات ص٢٤٥.

([2]) انظر الصحاح وتاج العروس (س ق ط)، والبحر المحيط ومعجم القراءات – الأعراف/١٤٩ .

([3]) كتاب جمهرة اللغة (س ك ل) ج٣ ص٤٥، وإعراب القرآن للنحاس – الجن/١٧ .

([4]) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ٨٩، ١٢٨، وكتاب جمهرة اللغة (ح س م) ج٢ ص١٥٦، وفيه تصريح بأن قومًا يستعملون "أسمَح" رباعيًا وانظر المخصص (الخُلقان من الثياب) ج٤ ص٩٢ .

([5]) جاء ذلك مقرونًا بإنكار الأصمعى فى مصادر هذا التعقب .

([6]) كتاب جمهرة اللغة (ذ ش ش) ج١ ص ٧٨، والخصائص (باب القول على الاطراد والشذوذ) ج١ ص٩٧، والمحكم (ش ذ ذ) .

([7]) كتاب جمهرة اللغة (ش ط ط) ج٣ ص ١٩٣، والمخصص (الظلم والميل) ج١٢ ص ٢٠٨.

([8]) تهذيب اللغة (ش ل) ج١١ ص٢٧٧، ولهذا نظائر منها "شَبَّت النار وشُبَّت" حكاها عن أبى عمرو بن العلاء. انظر المخصص (الزند والنار) ج١١ ص٣٠.

([9]) كتاب جمهرة اللغة (باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة، وكان الأصمعى يُشدّد فيه ولا يُجيز أكثره) ج٣ ص٤٣٦ .

([10]) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص١٣٥ .

وقد أحسن الزمخشرى حين استدلّ على صحة استعمال "أصمت" لازمًا بما رُوِى عن أسامة رضى الله عنه أنه قال: "دخلتُ عليه صلى الله عليه وآله وسلَّم يوم أصمت فلم يتكلَّم، فجعل يرفع يده إلى السماء ثم يصبُّها علىَّ، أعرِفُ أنه يدعو لى"[١] كما أجاز أبو زيد "أضجَّ القومُ" لازمًا [٢]، وأما "عذَرتُ الغلام" فقد أجازها الخليل حيث قال: "أعذرتُ الغلامَ ختنتُه قال:

تلوية الخاتنِ زُبَّ المُعـــذَرِ

والمعذور مثله" [٣] وعبارة الخليل الأخيرة يفهم منها الإجازة، وقد رُوِى عن ابن جنى قولُه: "إذا وُجد اسمُ المفعول فالفعل حاصل" [٤] وإذا كان الخليل لم يصرِّح بالفعل فقد صرَّح به أبو زيد وأبو عبيدة [٥]، كما أجازه الجوهرى واستدلّ بقول الشاعر [٦].

حاشايَ إنىَ مسلمٌ معـــذورُ

وأجازه كذلك الزمخشرى واستدلّ بحديث: "ولِد رسول الله معذورًا مسرورًا"[٧]، وجاء هذا الاستعمال كذلك فى القاموس المحيط والمصباح المنير [٨]، وأما "عاد اللهُ الخلقَ" فقد أجازها أبو عبيدة،وذكَر أنه يقال: المُبدئ المعيد والبادئ

---

(١) الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى ج٢ ص ٣١٥ .

(٢) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٢٧ .

(٣) كتاب العين للخليل (ع ذ ر) ج٢ ص ٩٥.

(٤) لسان العرب لابن منظور (د ر هـ م).

(٥) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٤٨ .

(٦) الصحاح للجوهرى (ع ذ ر).

(٧) أساس البلاغة للزمخشرى (ع ذ ر) ولم يذكر (أعذر)، وانظر أيضا (خ ت ن).

(٨) القاموس المحيط والمصباح المنير (ع ذ ر).

العائد [1]، وأما غَنَّ الوادى: إذا كثر شجره فقد أثبتها ابن دريد والسرقسطى [2]، وأما غوَى فقد ذكر الصغانى أن المؤرِّج حكاه متعديًا عن بعض العرب، وأنشد [3]:

غواه الهوى جهلا عن الحقّ فانغوى

وأما "غامت السماء" فقد عرفها يونس [4]، وأما "أفتنتُ فلانًا" فقد ذكر الفراء أنها لغة تميم وربيعة وقيس وأسد وجميع أهل نجد، وقد أجازها أبو زيد واحتجَّ بشعر لرؤبة [5]، كما أجاز: أفررت رأسه بالسيف أى شققته، كما أجاز أبو عبيدة:كل بائل يُفيخ ويَفيخ، بالضم والفتح[6]، وأما "أقتر فلان" فقد أجازها تلميذه أبو حاتم واحتجَّ بقراءة "لم يُسرفوا ولم يُقتِروا" [7]، وأما "أقذَّ السهمَ: إذا جعل له رِيشًا" فقد أجازها أبو زيد [8]، وأما "أكفأ الإناءَ" فقد عدَّها ابن الأعرابى لغة[9]، وأما "ألززتُ" بمعنى "ألصقتُ" فقد أجازه قوم من أهل اللغة[10]، وأما "لمَّ بالشىء" فقد أثبتها ابن دريد[11]، وحكى أبو حاتم عن أبى زيد "لاذوا به وألاذوا به"[12] ، وأما "أمحَّ الثوبُ: خلُق" فقد حكاها ابن سيدة عن ابن السكيت[13]، كما أجاز أبو زيد "أمحضتُ له الوُدَّ"،

---

([1]) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٥١ .

([2]) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (غ ن ن) ج١ ص ١١٦، وكتاب الأفعال للسرقسطى ج٢ ص ١.

([3]) التكملة للصغانى (غ و ي)، وانظر القاموس المحيط (غ و ي).

([4]) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٧٥ .

([5]) السابق ص ٩٩، وانظر إعراب القرآن للنحاس – النساء/١٠١ .

([6]) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٤١، ص ١٧٨ .

([7]) السابق ص ١٠٤، وهى قراءة نافع وابن عامر وأبى جعفر. انظر معجم القراءات القرآنية – الفرقان/ ٦٧.

([8]) جاء ذلك مقرونًا بإنكار الأصمعى فى مصادر هذا التعقب.

([9]) الصحاح للجوهرى (ك ف أ).

([10]) هكذا فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ز ل ل) ج١ ص ٩١، وانظر التكملة للصغانى (ل ز ز).

([11]) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل م م) ج١ ص ١٢١ .

([12]) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٤٦ .

([13]) المخصص (الخُلْقان من الثياب) ج٤ ص٩٢، ولم أجده فى إصلاح المنطق .

و "أمحقه الله"، و "مرَّ الطعامُ" [1]، وأما "مضَّنى الجُرح" فقد أجازها الكسائى وأبو عبيدة [2]، وأثبتها أبو عبيد بن سلام، والفارابى وابن سيدة[3]، واستدلَّ ابن برى على صحتها بقول حَرِّى بن ضمرة [4].

يا نفسُ صبرًا على ما كان من مَضَضٍ

وأما "ملكتُ العجين: إذا بالغتُ فى عجنه" فقد حكاها المرزوقى [5]، وأما مجىء "ماط"، و "أماط" لازمين ومتعدِّيين فقد أجازه الكسائى وأبو زيد وأثبته أبو عبيد بن سلام وآخرون[6]، كما أجاز أبو زيد "هبطتُ الوادى" واحتجَّ بقول الشاعر[7]:

ما راعنى إلا جنـــاحٌ هابطـا

وأما "أهديتُ العروسَ إلى زوجها" فقد أجازها ثعلب وأبو عبيد، وذكر الفيومى أنها لغة قيس عيلان[8]، وأما "هلكه الله" فقد ذكرها يونس وأبو عبيدة، وأثبتها أبو عبيد فى الغريب المصنف [9]،

---

(1) جاء ذلك مقرونًا بإنكار الأصمعى فى مصادر هذه التعقبات .

(2) تهذيب اللغة للأزهرى (م ض) ج١١ ص ٤٨٢، ولسان العرب لابن منظور (م ض ض).

(3) الغريب المصنف تحقيق د. العبيدى ص ٥٧١، وديوان الأدب ص١٢٧، والمخصص (الحزن والاغتمام) ج١٣ ص ١٣٧.

(4) هكذا حكى ابن منظور فى لسان العرب (م ض ض)، وليس فى المطبوع من حواشى ابن برى؛ لأنه ينتهى عند حرف الشين .

(5) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ق١ ص١٨٤ حماسية رقم ٣٦ .

(6) جاء ذلك مقرونًا بإنكار الأصمعى فى جُلّ مصادر هذا التعقب .

(7) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٤٣ .

(8) مجالس ثعلب ج٣ ص ١١٩، والمخصص (نعوت النساء مع أزواجهن) ج٤ ص١٩، والمصباح المنير (هـ د ى)، وإذا كان الأصمعى قد قصر هذه الصيغة على الهدية، فإن الباحث لا يرى مانعًا من عدّ العروس هديّة تُهدَى من أبويها أو وليِّها إلى زوجها؛ وعليه فلا خطأ فى هذا الاستعمال سماعًا ومجازًا .

(9) ديوان العجاج. رواية الأصمعى وشرحه ص٣٣٥، وفعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٦٨، والغريب المصنف لأبى عبيد تحقيق د. العبيدى ص ٥٧٣، ولا شك أنهم أثبتوا ذلك حكاية عن

وأما "هلَّ الهلال" فقد أثبتها ابن دريد [1].

وأما "وعَزتُ إليك بكذا" فقد أثبتها الجوهرى وابن سيدة[2] وقد انبرى ابن السِّيد البطليوسى لابن قتيبة قائلا: "إن كان الأصمعى لم يعرف (وعَزت) خفيفة فقد عرفها غيره؛ فلا وجه لإدخالها فى لحن العامة من أجل أن الأصمعى لم يعرفها، وقد أجاز ابن قتيبة فى باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى وعزتُ وأوعزتُ، فإن كان قول الأصمعى هو الصحيح فلمَ أجاز قولَ غيره فى هذا الموضع الآخر؟! [3]"، "وأما "أوقفتُ الدارَ والدابة" فقد ذكر الفيومى أنها لغة تميم [4].

وقد عقد ابن دريد بابًا بعنوان "باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة وكان الأصمعى يُشدِّد فيه ولا يجيز أكثره مما تكلَّمت به العرب من فعلتُ وأفعلتُ"، وكذلك عقد ابن سيدة باب "فعلتُ وأفعلت"، وقد أشار كلٌّ منهما إلى إجازة بعض العلماء فى مقابل إنكار الأصمعى[5].

وإذا كان ابن دريد[6] قد صرَّح بأنَّ الأصمعى رجع عن قوله فأجاز "ثوَى بالمكان وأثوى"، و"رثَّ الثوبُ وأرثَّ" و"وفَى على الخمسين وأوفى"، ونقل ذلك عنه

---

= العرب، وإن لم يبيِّنوا لنا شاهدًا على ذلك، والباحث يستشهد بقراءة قتادة: "ألم نهلك الأولين" بفتح النون. انظر مختصر فى شواذ القرآن – المرسلات/١٦ .

(١) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل هـ هـ) ج١ ص ١٢٢ .

(٢) الصحاح للجوهرى (و ع ز)، والمخصص (الدَّيْن والسَّلَم) ج١٢ ص٢٦٧.

(٣) الاقتضاب لابن السيد البطليوسى ق٢ ص ١٨٣ .

(٤) المصباح المنير (و ق ف) .

(٥) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج٣ ص ٤٣٤ – ٤٤١، والمخصص لابن سيدة ج١٤ ص ٢٢٧ – ٢٥٤ .

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ث أ و ى) ج١ ص ١٧١، (ث ر ر) ج١ ص ٤٥، ج٣ ص ١٦٢، ٤٣٤ .

بعض العلماء [1]، فإن الباحث يُرجِّح من خلال مصادره أن الأصمعى رجع عن أربعة عشر[2] تعقبا من هذه التعقبات .

وإذا كان الأصمعى قد تردَّد فى إثبات "أحزن" متعدِّيًا، و "أمحَّ" لازمًا، فإن تلميذه أبا حاتم السجستانى قد أجاز الفعل الأول بوروده فى بعض القراءات السبع[3]، كما يستأنس الباحث فى إجازة الفعل الثانى بما حكاه ابن سيدة عن ابن السكيت من إجازته هذا الاستعمال [4]، وإذا كان الأصمعى قد احتجَّ بقراءة شيخه أبى عمرو "ذلك الذى يَبشُر اللهُ عبادهُ"، بفتح الياء وضم الشين[5] فإن الباحث يحتجّ بقراءة مجاهد وحُمَيد الأعرج: "أنَّ الله يُبْشِرك" وكذلك قراءتهما: "ذلك الذى يُبشِر" بضم الياء وسكون الباء وكسر الشين [6]، وقد ذُكِر عن أبى عبيدة أن يُبشِّرك ويَبشُرك ويُبشِرك: واحد [7]، وقد عدَّ ابن جنى قراءة مجاهد وحميد "أقوى فى القياس، وذلك

---

(1) المحكم (و ف ى)، واللسان لابن منظور (ر ث ث)، والمزهر للسيوطى (ذكر من قال قولا ورجع عنه) ج٢ ص ٣٢١ .

(2) انظر تحقيق الباحث وتعليقه فى مادة (ت ى ح)، (ج ف ل)، (ح م م)، (خ م م)، (د و د)، (س و س)، (ش و ر)، (ص د د)، (ق ط ر)، (ك ر ث)، (م ط ر)، (م و هـ)، (و ب أ)، (ى ن ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(3) ذكر ذلك السيوطى فى المزهر ج١ ص ٢٣٣ (أمثلة الشاذّ) نقلا عن شرح الفصيح لابن خالويه، وقد ذكر أبو على الفارسى فى الحجة ج١ ص ٣٩٧ أن نافعًا قرأ بضم الياء وكسر الزاى فى كل القرآن إلا فى سورة الأنبياء، ثم علَّق أبو على ص٣٩٨ بقوله: "وأما قراءته (لا يَحزنُهم الفزع الأكبر) فعلى أنه يشبه أن يكون تبِع فيه أثرًا، أو أحبَّ الأخذ بالوجهين، إذ كان كلٌّ واحدٍ منهما جائزًا"، وقد قرأ بضم الياء فى سورة الأنبياء أبو جعفر. انظر مختصر فى شواذ القرآن – الأنبياء/ ١٠٣.

(4) المخصص (الخُلْقان من الثياب) ج٤ ص ٩٢، ولعله فى كتاب آخر لابن السكيت غير إصلاح المنطق .

(5) ذكر أبو على فى الحجة ج١ ص ٣٦٠ أن قراءة ابن كثير وأبى عمرو (يبشرك) بضم الياء وفتح الباء، والتشديد فى كُلّ القرآن إلا فى (عسق) فإنهما قرءا (يبشُر الله عباده)، ووقع فى المحتسب خطأ فاحش أظنّه مطبعيًا حيث جاء فى ج٢ ص ٢٥١ "قال أبو عمرو : وإنما قرأتُ هذا الحرف وحده (يُبشِر) لأنه ليس معه به" والصواب فتح الياء وضم الشين.

(6) المحتسب – آل عمران/ ٣٩، والشورى/٢٣ .

(7) الحجة ج ١ ص ٣٦٠ وفيه إجازة علماء آخرين .

أنه يقال: بَشِرَ زيدٌ بكذا، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: أبشره الله بكذا"[1]، ولا يلزم الأصمعيَّ الاحتجاجُ بقوله تعالى: "وأبشروا بالجنة" [2]؛ لأن الفعل هنا لازم، والأصمعي يتحدَّث عن المتعدى .

وإذا كان الأصمعى قد تحرَّج من الاحتجاج بقراءة : "يَلحِدون"[3] بفتح الياء، فإن الباحث لا يجدُ حرجًا فى الأخذ بهذه القراءة تسهيلا وتيسيرًا، وإذا كان قد اعترف بصيغة "مفعوم" فإن الباحث يُخرِّج الفعل "فعَم" مستأنسًا بقول ابن جنى : "إذا وُجِد اسم المفعول فالفعل حاصل" [4]، وإذا كان الأصمعى قد راعى الاستعمال القرآنى فى الفعل "أسفر" حيث جاء فى التنزيل العزيز : "والصبح إذا أسفر" [5]فإن الباحث يخرِّج الفعل "سفر" بقول ذى الرمة[6]:

تزدادُ للعين إبهاجًا إذا سفَرت  وتحرَجُ العينُ فيها حين تنتقبُ

أما التعقبات التى راعى فيها الأصمعى المعنى حيث خصَّ "فعلت" بمعنى، و"أفعلت" بمعنى آخر، فإن من اللغويين من أجاز الصيغتين، ولم يقتنع بهذه التفرقة؛ فقد أجاز أبو عبيدة "أجلبتُ على الفرس وجلبتُ" [7]، وأجاز ابن السكيت "أحذيتُه نعلا وحذوتُه"[8]،

---

(1) المحتسب – الشورى/ ٢٣، ولعلَّ ابن جنى يعنى أن التعدية بالهمزة أكثر وأشهر من التعدية بالتضعيف .

(2) فصلت/٣٠ .

(3) سورة الأعراف/ ١٨٠، والنحل/ ١٦، وفصلت/ ٤١، وقد قرأ بفتح الياء فى الثلاثة حمزة والأعمش انظر. إتحاف فضلاء البشر، ومعجم القراءات القرآنية فى المواضع الثلاثة.

(4) لسان العرب لابن منظور (د ر هـ م).

(5) المدثر/٣٤، ويبدو لى أن الأصمعى راعى الاستعمال القرآنى أيضًا فى تعقبات أخرى، انظر مثلا مادة (ج ل ب)، (خ ل د)، (ر ى ب)، (ع و د)، (غ ى ض)، (ف ت ن)، (ل ح د)، (م ح ق)، (هـ ل ك)، (و ق ف) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(6) جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص ٤٣٧، والمحكم لابن سيدة (ح ر ج) ج٣ ص٥٠، ولم أعثر عليه فى ديوانه.

(7) المخصص (الزجر بالخيل والبغال والحمير) ج٦ ص ١٨٢ .

(8) إصلاح المنطق ص ٢٤٢، ٢٤٣ .

وذكر الأزهرى أن "أحلَّ لغة" [1]، كما أجاز ابن السكيت "حال الحولُ وأحـال"[2] ، وذُكِر عن الفراء وابن الأعرابى أن "أغار لغة" [3]، ولم يفرق ابن دريد بين "مهرتُ المرأة وأمهرتُها"[4] .

وإذا كان الباحث يميل – مراعاة للمعنى ومنعًا للبس – إلى تفرقة الأصمعى بين "بعتُ الشيء وأبعتُه"، و "زحَف الرجلُ وأزحف"، و "عسرتُ الرجلَ وأعسرته"، و"عمرتُ الدارَ وأعمرتها"، و "غلَّ الرجلُ وأغلَّ"، و "مضيتُ القومَ وأمضيتُهم" فإنـه ليس هناك ما يمنع من قولنا: "وعيتُ المتاع" لأنه لن يُفهَم إلا إدخالُ المتاع وحفظُـه فى وعاء، ولن يختلط هذا بقولنا "وعيتُ كلام أستاذى"، كما أن الإصرار علـى أن "العرب تقول: ما أوقفك فإن قالوا: من، قالوا: من وقفك، بغير ألف" فيه شيء مـن التشدُّد والتضييق، ويميل الباحث إلى ما رآه الخليل من إجازة "مـا أوقفـك ومـن أوقفك"[5] ، وما ذكره الفيومى من أن "أوقفت الدار والدابة، بالألف، لغة تميم"[6] .

وإذا كان القدماء قد اختلفوا حول "فعلت وأفعلت" بين مُجيز ومُنكر فلم يكـن علماء القرن العشرين الميلادى أقلَّ منهم اختلافا، فقد أنكر إميل يعقـوب "مُصـان"، و"مُهاب" وذكر أن الصواب "مَصون"، و"مَهيب" لأنه ليس فى العربيـة "أصـان" ولا "أهاب" [7]، وعلى العكس منه تسامح فى ذلك أستاذى د. أحمد مختار عمر مسـتندًا

---

(1) تهذيب اللغة (ح ل) ج٣ ص ٤٤٤ .

(2) إصلاح المنطق ص٢٧٢ .

(3) إصلاح المنطق ص ٢٤٠، والصحاح (غ و ر)، ومعجم البلدان (الغَوْر).

(4) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر م هـ) ج٢ ص ٤١٧، وإن كان الفيومى قد فرَّق بينهما فى المعنى فقال فى المصباح (م هـ ر): "ومنهم من يقول: مهرتُها إذا أعطيتها المهر، وأمهرتها، بالألف: إذا زوَّجتُها من رجل على مهر؛ فعلى هذا يكون مهرت وأمهرت لاختلاف معنيين" .

(5) البارع للقالى ص ٤٩٨ .

(6) المصباح المنير (و ق ف).

(7) انظر معجم الخطأ والصواب ص ٣٢٢، ٣٥٧، وانظر أمثلة أخرى ص ٢٩٠، ٣١٩، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥١ .

إلى أنه "سُمِع عن العرب مجيء فعل وأفعل بمعنى" [1]، كما أجاز سيادته "همَّه الأمرُ وأهمَّه"[2] مُخالفًا بذلك مصطفى جواد الذى قال: "قُل: أمر مُهِمّ وقد أهمَّه الأمر، ولا تقل: أمر هامّ وقد همَّه الأمر" [3].

وقد قام الباحث بعمل إحصاء للأفعال التى تساوت فيها صيغة "فعلت وأفعلت" فى المعنى من خلال كتاب أبى حاتم، والباب الذى عقده تلميذه ابن قتيبة فى كتابه "أدب الكاتب" فوجدتُ أن أبا حاتم ذكر ثلاثين فعلا لم يختلف فيها الأصمعى وأبو زيد وأبو عبيدة، منها سبعة[4] أفعال غير موجودة فى كتاب ابن قتيبة[5] الذى ذكر فيه مئتين وواحدًا وعشرين فعلا منها ثلاثة وعشرون فى كتاب أبى حاتم؛ وبهذا يكون مجموع الأفعال التى تساوت فيها الصيغتان فى المعنى فى كتاب أبى حاتم والباب الذى عقده ابن قتيبة مئتين وثمانية وعشرين فعلا، وهذا العدد وحده كافٍ للقياس عليه، فإذا أضاف الباحث ما جاء فى الأبواب التى عقدها ابن القوطية والسرقسطى، والباب الذى عقده ابن سيدة [6]تبيَّن صدق قول خليل العطية "ومن استقرى كتب اللغة هالته كثرة الأفعال من فعل وأفعل المتفقة المعنى بالنسبة إلى المختلفة منها"[7]، ويؤيده قول الكسائى: "قلَّما سمعتُ فى شىء فعلت إلا وقد سمعتُ فيه أفعلت" [8]، وقول أبى حيان الأندلسى: "مقيسٌ فى كل فعل لازم أن يُعدَّى بالهمزة نحو ضحِك زيد وأضحكتُه" [9].

---

(1) العربية الصحيحة ص ١٧٨، وقد ذكر سبعة أمثلة منها ثلاث أنكرها الأصمعى وهى "سعده الله وأسعده، ونبت البقل وأنبت، وصمَت الرجلُ وأصمت" .

(2) العربية الصحيحة ص ٢٠٢ .

(3) قل ولا تقل ص ١٥٤، وانظر مثالا آخر ص ١٥٧ .

(4) انظر ص ٨٨، ١٤٧، ١٧١، ١٧٥، ١٩٥، ٢٠١ من كتاب فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى.

(5) لم أحصِ ما فى الكتاب كله، ولكنى أعنى الباب الذى عقده ص ٣٣٣ وما بعدها بعنوان "فعلت وأفعلت باتفاق المعنى" .

(6) انظر المخصص لابن سيدة ج١٤ ص ٢٢٧ – ٢٥٤ .

(7) مقدمة تحقيقه فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ٦٢ .

(8) مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص ١٠٧ .

(9) البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ج٤ ص ١٠١ .

وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرى حين عدَّ تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة قياسية، كما أحسن فى إجازة مجىء "أفعله" مهموزًا بمعنى "فعَله" على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد[1]. والباحث يتمنى من المجمع قرارًا يجعل فيه مجىء "أفعل" بمعنى "فعَل" قياسيًّا فى حالة اللزوم أيضا، وذلك لكثرة النماذج الواردة بذلك، ولوروده فى كثير من القراءات القرآنية [2] .

وإذا لم يكن ثمة مانع -بعد الأدلة السابقة- من قياس "نتُن" الثلاثى على "أنتن"، و"أداد" الرباعى على "داد"، فإن الباحث يقبل -مجرد قبول- "ناتن" قياسًا على "مُنتِن"، و"مُديد" قياسًا على "دائد"[3]، وإن كان مما يلفت الانتباه أن الأصمعى أنكر "مُديد" على الرغم من اعترافه بـ "أداد" [4].

---

(1) مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عامًا ص ٩١، ٩٣ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. القاهرة . ١٩٨٤م، وانظر كتاب فى أصول اللغة ج٣ ص ٣١٣.

(2) انظر نماذج أخرى من هذه القراءات – بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه – فى مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – البقرة/ ٣٠، ٢٢١، والنساء/٣، ٣٠، ٦١، والمائدة/٢، والأعراف/٢٧، ١٥٠، ١٦٣، ويونس/٤، وإبراهيم/٣٥، ومريم/٢٥، ٧٩، ٩٨، وطه/ ٤٥، والأنبياء/ ٢١، ١٠٣، والمؤمنون/ ١١٧، والنور/ ٤٣، ويس/ ٥٢، وص/٢٢، والشورى/ ٥٢، والدخان/ ١٦، والواقعة/٥٠، ٥٨، والمرسلات/ ١٦، والبروج/١٣.

(3) انظر مادة (د و د)، (ن ت ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(4) لعل هذا يشبه رأيه فى "مُبقِل"، و "مُعشِب"، و "مُورِس". انظر معالجة هذه الكلمات فى مبحث "صيغ قياسية" من هذا الفصل .



obeikandl.com

## ٣ – أفعلت وفعَّلت

وجد الباحث فى مصادره سبعة تعقبات للأصمعى تدور حول موضوع "أفعلت وفعَّلت"[١]، فقد ذكر ابن دريد أن الأصمعى أبى إلا "ساس" فى مقابل "ساس الطعامُ وأساس وسوَّس"، كما ذكر عنه أبو حاتم أنه يقال: أطرقتُ النَّعلَ ولا يقال طرَّقتُها، وأنه يقال: أعرس الرجلُ، ولا يقال: عرَّس؛ لأن للتعريس معنى آخر، وعلى العكس من ذلك أجاز شرَّكتُ النعلَ وشسَّعتها، ولم يعرف أشركتُ ولا أشسعتُ، وذكر كذلك أنه يقال: رجَّبتُ النَّخلَ، بالتثقيل، لا غير؛ لأن للإرجاب معنى آخر، كما أنكر الصيغتين معًا حيث روى عنه أبو حاتم أنه "يقال: زرَرتُ القميص – مُخفَّف، ولا يقال: أزررتُ ولا زرَّرتُ" .

وإذا كان أبو حاتم قد خالف شيخه فى إنكاره "طرَّقتُ" بقوله: "ولا يقال ذلك ولم أسمعه من أحد غيره" [٢]، كما ذكر عن أبى زيد إجازة "أشركتُ وأشسعتُ"، فإن الباحث يستنتج جواز هذه الاستعمالات – ومعها الإرجاب [٣] والتزريز [٤] والتسويس، والتعريس – بطريق القياس حيث وجد ما يزيد عن مئتى [٥] صيغة من "أفعلت وفعَّلت" باتفاق المعنى [٦]، كما يستأنس الباحث بورود ذلك فى كثير من

---

(١) انظر مادة (ر ج ب)، (زرر)، (س و س)، (ش ر ك)، (ش س ع)، (ط ر ق)، (ع ر س) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمل معجم الأصمعى هذه التعقبات .

(٢) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص ١٩٤ .

(٣) لا يضر هنا اختلاف المعنى؛ لأن السياق يوضح ذلك.

(٤) وقد أثبت الباحث جواز الإزرار بطريق القياس على "زرَرتُ" عند الحديث عن "فعَلت وأفعلت" .

(٥) فى كتاب النوادر لأبى مسحل أكثر من ثلاث وعشرين صيغة، وفى أساس البلاغة للزمخشرى حوالى إحدى وخمسين صيغة، وفى المخصص ما يقرب من أربعين صيغة إن لم يَخُنّى الإحصاء، فضلا عما فى تهذيب اللغة للأزهرى، والتكملة للصغانى، والمصباح المنير للفيومى، وانظر الحجة لأبى على ج٢ ص ٢٠٩.

(٦) وتأتى باختلاف المعنى كذلك كقول الجوهرى فى الصحاح (ق ذ ى): "أقذيتُ عينه: جعلتُ فيها القذى، وقذَّيتها: أخرجتُ منها القذى" مما يُشعِر الباحث أن "أفعلتُ وفعَّلت" مثل "فعَلتُ وأفعلتُ" .

القراءات القرآنية [1]، ومن ذلك قراءة مجاهد وحُميد بن قيس وعبد الله بن مسعود: "أن الله يُبشِرك" [2] وقراءة مجاهد وحميد بن قيس: "ذلك الذى يُبشِر الله عباده" [3] بضم الياء وسكون الباء وكسر الشين، وقراءة سعيد بن جبير: "صُحفًا مُنْشَرة" [4] بسكون الحاء والنون، وقد جاء عن بعض اللغويين: "وأفعلت يجيء مثل فعّلت" [5]، وقد حكى الأصمعى نفسه بعض هذه الصيغ" [6] .

---

(1) انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – البقرة/ ١٤٣، ٢٦٧، وآل عمران/ ٣٩، ١٩٥، والنساء/ ٧٢، والأنعام/ ٣٤، والأعراف/ ١٢٨، ١٦٣، والأنفال/ ١١، ٣٠، ٦٠، ٦٧، والتوبة/ ١٠٣، ويونس/ ١٨، وهود/٣، ١٠٩، والنحل/ ١١، ٦٢، ١٠٢، والكهف/ ٣٠، ٧١، ٧٧، وطه/ ٩٧، والحج/ ٤٥، والفرقان/ ٢٥، ٧٠، والشعراء/ ٢٠٦، ولقمان/ ١٨، ٢٢، والصافات/ ١٠٣، وص/ ٢٢، والزخرف/ ١٨، والحشر/ ٩، والمعارج/ ١١، والمدثر/ ٥٢، والمرسلات/ ٥، والنازعات/ ٥.

(2) المحتسب، ومعجم القراءات القرآنية – آل عمران/ ٣٩.

(3) السابق – الشورى/ ٢٣ .

(4) مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – المدثر/ ٥٢ .

(5) لسان العرب لابن منظور (غ ف ل)، وقد أحسن أستاذى د. محمد حسن عبد العزيز حين أجاز عبارة "وقّع المغنّى" بمعنى: بنى ألحان الغناء على موقعها، مُخالفًا بذلك من أوجبوا أن يقال: أوقع المُغنى، مستندًا إلى أن "فعّل" يجيء بمعنى "أفعل". انظر كتابه: القياس فى اللغة العربية ص٢٨٠-٢٨١، وقد أخذ المجمع المصرى بكلام سيادته. انظر كتاب الألفاظ والأساليب ج٣ ص١٣٩ .

(6) انظر مادة (ب ى ن)، (ط و ح)، (و ع ز) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.



obeikandl.com

## ٤ – القلــب المكانــى

أورد بعض العلماء أن أبا حاتم سأل الأصمعى عن قول الشاعر:

..... مَلحُ الصُقُور تحت دَجْن مُغيــنِ

قال: أتراه مقلوبًا من اللَّمْح، فقال: لا، إنما يقال: لمَح الكوكــب، ولا يقــال: ملَح، فلو كان مقلوبًا لجاز أن يقال:ملَح، كما يقال فى الطائر [١] .

وقد عقَّب أبو على الفارسى على هذا الكلام فقال: "ليس هذا بدليل على أنــه غير مقلوب، إنما يدلّ على أنه غير مقلوب المصدر، إذ المقلوب لا مصدر فيه" [٢].

ولم يعثر الباحث على إجازة استعمال "ملَح" مع الكوكب على الــرغم مــن مجىء القلب فى كلمات كثيرة استدلَّ ببعضها الزمخشرى على أن القَعْبَرِىّ مقلــوب عن العَبْقَرِىّ، فقال: "وقد جاء القلب فى كلامهم مجيئًا صــالحًا، يقولــون: كعبَــره وبعكَره، وتقرطَب وتبرقَط، وسحاب مُكفهِــرّ ومُكرهِــفّ، واضــمحلَّ وامضــحلَّ، ولعَمْرِى ورعَمْلِى، وعصافير القُتَب وعراصِيفُه" [٣].

بل ذكر الأصمعى نفسه أن ضُمارزًا مقلوب عن ضــمازر، وأن المُكابلــة مقلوبة عن المُباكلة أو المُلابكة، كما روَى اجرَعنَّ وارجَعنَّ، ودَلامِصَة ودُمالِصَــة، والغَبْراء والغَرْباء [٤].

وبهذا يتضح للباحث أن الأصمعى لم ينفِ القلب المكانى نفسه، لكنه نفاه عن كلمة (مَلْح) فقط.

---

(١) انظر مادة (م ل ح) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى مــن البحــث، وقــد أهملــه معجــم الأصمعى.

(٢) المخصص (طيران الطير وعكوفها) ج٨ ص ١٣٨.

(٣) الفائق ج٣ ص٢١٣ بتصرُّف يسير، وانظر نماذج أخرى للقلب فــى كتــاب جمهــرة اللغــة ج٣ ص٣٩٦، ٤٣١، ٤٦٠، والتكملة للصغانى (ز غ م ل)، (ع س ط ل)، (ع ف ل ط) .

(٤) كتاب السلاح للأصمعى ص ١٠٨، والبارع للقالى ص٣١١، والمقصور والممــدود لــه ص٣٢٢، والفائق للزمخشرى ج٣ ص٢٤٥، ولسان العرب (ر ج ع)، (ض م ز ر) .

## ٥ -التبادل بين الضمّ والكسر فى حركة عين المضارع المفتوح العين فى الماضى

جاء فى كتاب "فعلت وأفعلت" لأبى حاتم السجستانى ما يُفهَم منه إنكار الأصمعى كسر عين المضارع من الفعل "صدَّ" فى معنى الإعراض، وقَصْرُه هذا الضبط على معنى الضجيج [١].

ومن الواضح أن الأصمعى – ومعه تلميذه أبو حاتم [٢] – قد أخذا فى هذا التعقب بالسماع ولم يأخذا طريق القياس؛ فقد وجد الباحث عددًا غير قليل من الأفعال التى تبادلت فيها حركة عين المضارع بين الضم والكسر [٣]، ومن هذه الأفعال: أبَد، أبَق، أبَن [٤]، أثَم، أجَر، أجَن، أطَر، أهَل [٥]، بتّ، برَض، بطَش [٦]، تفَل، تلَد، ثمَل [٧]، جثم، جدّ، جرَس، جزَر [٨]، جفَل، جلَب، جمَّ، جنّ [٩]، حبَك، حتر،

---

(١) انظر مادة (ص د د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) وكذا من تبعهما كابن دريد الذى قال: "فأمّا يصِدّون ويصُدّون فإن يصِدّون يضِجّون، ويصُدّون يعرضون" انظر كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص ٤٤٩ .

(٣) عقد أبو عبيد القاسم بن سلام مقدمًا بابًا بعنوان (باب يفعِل ويفعُل)، كما عقد ابن دريد بابًا بعنوان (باب فعَل يفعُل ويفعِل) انظر: الغريب المصنف تحقيق د. العبيدى ص٦٠٢، ٦٠٣ وأدب الكاتب ص٣٦٧. ولكن الباحث أضاف أفعالا أخرى من غير هذين المصدرين ثم رتّب هذه الأفعال مستغنيًا عن ذوات الواو والياء لكثرتها، ولسهولة الحصول عليها فى مكانها من المعاجم.

(٤) أدب الكاتب ص٣٦٨، ٣٦٩، والمخصص (الفرار والرَّوَغان) ج١٢ ص١٣٠، والمصباح المنير (أ ب د)، (أ ب ق)، (أ ب ن).

(٥) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب الألف فى الهمز) ج٣ ص٢٧٢، والمصباح المنير (أ ث م)، (أ ج ر)، (أ ج ن) .

(٦) أدب الكاتب ص ٣٦٨، ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمخصص (أسماء الماء ونعوته من قِبَل قُلَّته) ج٩ ص١٣٣، والمصباح المنير (ب ت ت)، (ب ط ش) .

(٧) أدب الكاتب ص٣٦٨، وتهذيب اللغة (ث م ل) ج١٥ ص٩٤، والمصباح المنير (ت ف ل).

(٨) أدب الكاتب ص٣٦٨، ٣٦٩، وتهذيب اللغة (ج ز ر) ج١٠ ص٦٠٦، والمخصص (النحل) ج٨ ص١٧٩، (رعى الماشية الأرض) ج١٢ ص٢٠، (الإقامة بالمكان) ج١٢ ص٦٣ .

(٩) أدب الكاتب ص٣٦٨، ٣٦٩، والمخصص (نعوت الآبار من قِبَل غُزْرها) ج١٠ ص٣٨، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٢٩، والمصباح المنير (ج ف ل).

حجَل، حدّ، حذَر[1]، حدَس، حرَز، حرَس، حرَص [2]، حـرَق، حـزَر [3]، حسَـد، حسَر[4]، حشَد، حشَر [5]، حصَب، حصَد [6]، حصَر، حظَل، حقَن [7]، حلَب، حلَس، حمَض، حنَك [8]، ختَن، خرَز، خرَط، خرَق [9]، خزَن، خشَف، خطَر [10]، خفَـق،

---

([1]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمحكم (ح ب ك)، (ح ت ر)، (ح ج ل)، (ح د د)، والمخصـص (مشـية المقيَّد) ج٣ ص١١١، (باب الصقر والبازى والشاهين) ج٨ ص١٥٢.

([2]) كتـاب جمهـرة اللغـة (ح د س) ج٢ ص١٢٢، (ح ر ز) ج٢ ص ١٣٠، والمحكـم (ح ر س)، والمخصص (عيوب الثياب) ج٤ ص٩٢ .

([3]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وتهذيب اللغة (ح ر ق) ج٤ ص٤٤، (ح ز ر) ج١٠ ص٦٠٦، والمحكـم (ح ر ق)، (ح ز ر)، والمخصص (أصوات الإبل) ج٧ ص٧٩.

([4]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمحكـم (ح س ر)، والمخصص (ترك حمل السلاح) ج٦ ص٧٩.

([5]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ح د ش) ج٢ ص١٢٢، والصحاح (ن هـ ق)، والمحكم (ح ش د)، (ح ش ر)، والمصباح (ح ش ر).

([6]) كتاب جمهرة اللغة (ح د ص) ج٢ ص١٢٢، والمحكم (ح ص د)، والمخصص (صفة الزرع) ج١١ ص٥٣، والمصباح المنير (ح ص ب).

([7]) كتاب جمهرة اللغـة (ح ر ص) ج٢ ص١٣٤، (ح ق ن) ج٢ ص١٨٣، والمحكـم (ح ص ر)، (ح ظ ل).

([8]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمحكم (ح ل س)، والمخصص (رَعْى الحَمْض) ج١١ ص١٧٥، والقاموس المحيط (ح ل ب).

([9]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٢٥، ١٦١، والمصباح المنير (خ ر ط).

([10]) كتاب جمهرة اللغة (خ ز ن) ج٢ ص٢١٨، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٣٦، والمخصص (الذهاب فى الأرض) ج٣ ص١١٣.

خلَب [١]، خلَج، خلَق، خمَر، خمَش [٢]، دبَغ، دخَن، درّ، درَس، دكَل، دمَق [٣]، ذبَر، ذرَق، ذمَل [٤]،

ربَط، رتَق، رجَح [٥]، رحَض، رذَم، رزَم، رسَف [٦]، رسَم، رسَن، رشَف[٧]، رفَث، رفَض، رفَل ركَز [٨]، رمَز، رمَش [٩]، زبَر، زرَق [١٠]، سبَت، سبَر، سبَع، سبَق، ستَر [١١]، سفَك، سلَخ، سمَت، سمَر، سمَط [١٢]، شبَّ، شتَم[١٣]، شجَّ، شحَّ، شدَّ[١٤]،

---

([١]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمخصص (وجع الضلع والقلب) ج٥ ص٧٩، (التذبذب والاهتزاز) ج١٢ ص١٠٩، والمصباح المنير (خ ل ب) .

([٢]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩.

([٣]) كتاب جمهرة اللغة (د ق م) ج٢ ص٢٩٣، والمخصص (الطِّين) ج١٠ ص٥٨، (الدُّخول فى الشىء) ج١٢ ص٨٣، وكتاب الشوارد فى اللغة ص١٤، والمصباح المنير (د ب غ)، (د خ ن)، (د ر ر).

([٤]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمخصص (ذرق الطير وقيئها) ج٨ ص١٢٩، والمصباح (ذ ر ق).

([٥]) المحكم (ر ج ح)، والمخصص (قطع الثوب وحياكته) ج٤ ص٨٨، (مجالس الخيل) ج٦ ص١٨٣.

([٦]) كتاب جمهرة اللغة (ح ر ض) ج٢ ص١٣٧، (ذ ر م) ج٢ ص٣١١، (ر س ف) ج٢ ص٣٣٢، والمخصص (الجمع والقبض) ج١٢ ص٨٢.

([٧]) كتاب جمهرة اللغة (ر س م) ج٢ ص٣٣٦، (ر ش ف) ج٢ ص٣٤٤، والمخصص (أداة الخيل وشدّها) ج٦ ص١٨٩، والمصباح المنير (ر س ن)، (ر ش ف).

([٨]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ز ك) ج٢ ص٣٢٤، والمصباح المنير (ر ف ث)، (ر ف ض).

([٩]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ش م) ج٢ ص٣٤٩ .

([١٠]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وتهذيب اللغة (ز ر ق) ج٨ ص٤٢٨، والمصباح المنير (ز ر ق).

([١١]) كتاب جمهرة اللغة (ت ر س) ج٢ ص١٠، وكتاب الشوارد فى اللغة ص١٨، ٢٩، والمصباح المنير (س ب ر)، (س ب ع) .

([١٢]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمخصص (نعوت النساء) ج٣ ص١٥٩، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٤، ٣٤، والمصباح المنير (س ل خ).

([١٣]) أدب الكاتب ص٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، وتصحيح الفصيح ص٣٣، والمخصص (الحِران ونحوه) ج٦ ص١٨١.

([١٤]) أدب الكاتب ص ٣٦٩، والمخصص (باب المزاج والتصفية) ج١١ ص٨٨، والمصباح (ش ج ج).

شذَّ، شرَط، شزَر، شمَس، شمَل، شنَق[1]، صلَد، صلَق[2]، طرَّ، طمَث، طمَس[3]، عتَب، عقَل، عتَن [4]،

عثَر، عدَن [5]، عذَر، عذَل، عرَت [6]، عرَج، عرَّ، عرَس [7]، عرَش، عرَض، عرَق [8]، عرَم [9]، عرَن[10]، عزَب، عزَف[11]، عسَر، عسَل، عضَل [12]، عطَس، عطَن، عقَر [13]، عقَل، عكَر، عكَف، علَب،

---

(1) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ز ش) ج٢ ص٣٢٠، (ش ل م) ج٣ ص٧٠، والمخصص (الذهاب فى كل وجه والتفرق) ج١٢ ص١٣٥، والمصباح المنير (ش م س)، والقاموس المحيط (ش ن ق).

(2) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمخصص (نعوت الآبار من قبل حفرها) ج١٠ ص٤٠.

(3) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمخصص (أعراض الكفّ) ج٢ ص١٤، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٣٧، والمصباح المنير (ط م س).

(4) اشتقاق الأسماء للأصمعى ص٨٩، وأدب الكاتب ص٣٦٧، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمحكم (ع ت ن) .

(5) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمحكم (ع ث ر)، (ع د ن)، والمخصص (باب الحرث وإصلاح الأرض) ج١٠ ص١٥٠ .

(6) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ت ر ع) ج٢ ص ١١، والمحكم (ع رت)، والمصباح المنير (ع ذ ر).

(7) اشتقاق الأسماء ص٨٩، والمحكم (ع ر ر)، والمخصص (الضَّبْعة والضِّراب) ج٧ ص٥.

(8) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والصحاح (ع ر ش)، والمخصص (تعرُّق العَظْم) ج٤ ص١٣٧.

(9) الغريب المصنف ص٦٠٢، وأدب الكاتب ص٣٦٨، والمحكم (ع ر م).

(10) الغريب المصنف ص٦٠٣، وأدب الكاتب ص٣٦٩، والمحكم (ع ر ن)، والمخصص (خُطُم الإبل وأزِمّتها) ج٧ ص١٥٠ .

(11) أدب الكاتب ص٣٦٨، والصحاح (ع ز ف)، والمصباح المنير (ع ز ب).

(12) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمحكم (ع س ر)، (ع س ل)، والمخصص (الدِّئْن والسَّلَم) ج١٢ ص٢٦٦، والمصباح المنير (ع س ر)، (ع ض ل) .

(13) أدب الكاتب ص٣٦٧، والمحكم (ع ط س)، (ع ط ن) (ع ق ر)، والمخصص (الأنف) ج١ص١٢٨.

علَط[1]، علَك، علَّ [2]، عمَر، عنَج، عنَد، عنّ [3]، عشّ، غرَف، غسَق، غمَر [4]، فتَر، فتَك، فحَّ، فسَد [5]، فسَق، فشَل، فطَر، فقَر [6]، قبَر، قتَر [7]، قدَر، قرَت [8]، قطَف، فقَر، قلَص، قلَى [9]، قمَر، قمَص، قمَط، قنَص [10]، قنَط [11]، كبَن، كثَب، كدَم [12]، كعَب، كلَم،

---

([1]) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمحكم (ع ق ل)، (ع ك ر)، (ع ك ف)، (ع ل ب)، (ع ل ط) والمصباح المنير (ع ك ف).

([2]) أدب الكاتب ص٣٦٩، والمخصص (باب الصَّمْغ واللَّثى) ج١١ ص٢١٧، (باب الشُّرْب للخمر وغيرها) ج١١ ص٩٢ .

([3]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (د ع ن) ج٢ ص٢٨٣، والمحكم (ع م ر)، (ع ن ج)، (ع ن د)، (ع ن ن)، والمخصص (الحياة) ج٢ ص٦٤.

([4]) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٢ ص٤٤٩، وتهذيب اللغة (غ ر ف) ج٨ ص١٠٤، والمخصص (نعوت اللحم من قبل غثاثته) ج٤ ص١٣١، (باب الاخضرار بعد الهيج) ج١٠ ص٢٠٣.

([5]) أدب الكاتب ص٣٦٨، ٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (د س ف) ج٢ ص٢٦٣، (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمصباح المنير (ف ت ك).

([6]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ف ق) ج٢ ص٣٩٨، (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، وكتاب الشوارد فى اللغة ص١٩، والمصباح المنير (ف س ق).

([7]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمخصص (القبر والدَّفن) ج٦ ص١٣١، (القلّة من المال) ج١٢ ص٢٨٣، والمصباح المنير (ق ب ر).

([8]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ت ر ق) ج٢ ص١٢، (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمخصص (نعوت القدور) ج٥ ص٥٢.

([9]) تهذيب اللغة (ر ق ص) ج٨ ص٣٦٧، والمخصص (صفة النهار وأسماؤه) ج٩ ص٥٦، والمصباح المنير (ق ط ف)، (ق ل ى).

([10]) كتاب جمهرة اللغة (ص ق م) ج٣ ص٨٥، والمخصص (الصَّيْد وآلاته) ج٨ ص٨٧، (الأسنر والشِّدَّة) ج١٢ ص٩٧، والمصباح المنير (ق م ص).

([11]) أدب الكاتب ص٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمصباح المنير (ق ن ط).

([12]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ب ك ن) ج١ ص٣٢٧، والمخصص (الجمع والقَبْض) ج١٢ ص٨١، والمصباح المنير (ك د م).



openkanal.com

كنَف [١]، لمَز، لمَس [٢]، متَن، مرَق، مشَط[٣]، نبَع، نثَر، نحَب [٤]، نخَر، نذَر، نسَب[٥]، نسَر، نسَّ، نسَل، نشَر [٦]، نشَط، نصَف، نطَف، عَقَّ [٧]، نغَض، نفَر [٨]، نفَش، نقَز، نكَث، نمَّ، نهَق [٩]، هبَط، هدَر، هذَر [١٠]، هرَت، همَل، هنَأ [١١].

---

([١]) المحكم (ك ع ب)، والمخصص (مواضع الغنم حيث تكون) ج٨ ص١١، والمصباح المنير (ك ل م).

([٢]) كتاب جمهرة اللغة (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، والمصباح المنير (ك م ز)، (ل م س).

([٣]) كتاب جمهرة اللغة (ش ط م) ج٣ ص٥٧، والمخصص (طَبْخ القُدُور) ج٤ ص١٤١، والمصباح المنير (م ت ن)، (م ش ط).

([٤]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ث ر ن) ج٢ ص٤٢، والصحاح (ن ب ع)، وكتاب الشوارد فى اللغة للصغانى ص٣٦، والمصباح المنير (ن ث ر).

([٥]) أدب الكاتب ص٣٦٩، والتلويح ص١٨، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٤٢، والمصباح المنير (ن ذ ر).

([٦]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر س ن) ج٢ ص٣٣٨، والصحاح (ن س س)، (ن ش ر).

([٧]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ص ف ن) ج٣ ص٨٣، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٩.

([٨]) أدب الكاتب ص٣٦٨، وكتاب جمهرة اللغة (ر ف ن) ج٢ ص٤٠٢، (باب من النوادر) ج٣ ص٤٤٩، وتصحيح الفصيح ص٣٣، والمخصص (التحرك والتردُّد) ج١٢ ص١٠٦، والمصباح المنير (ن ف ر) .

([٩]) المخصص (نعوت مشى الناس واختلافها) ج٣ ص١٠٤، (ترك الإبل وإهمالها) ج٧ ص٨٤، وكتاب الشوارد فى اللغة ص١٨، والمصباح المنير (ن م م).

([١٠]) أدب الكاتب ص٣٦٨، والمخصص (ابتداء النبات وانتهاؤه) ج١٠ ص١٩١، وكتاب الشوارد فى اللغة ص٦، والمصباح المنير (هـ ب ط)، (هـ د ر)، (هـ ذ ر).

([١١]) أدب الكاتب ص٣٦٩، وكتاب جمهرة اللغة (ت ر هـ) ج٢ ص١٥، (باب الفاء فى الهمز) ج٣ ص٢٩١.

كما وجد الباحث تبادل الضم والكسر فى بعض القراءات القرآنية [١]، ومن ذلك قراءة: "ويسفُك" بضم الفاء[٢]، وقراءة "اهبطوا"[٣]، و"يهبُط" [٤] بضم الباء فيهما، وقراءة: "ولا تعضلوهن" بكسر الضاد[٥]، وقراءة: "فلن يضرَّ الله شيئًا"، "ولن يضروا" بكسر الضاد[٦]، وقراءة "انفُروا" بضم الفاء[٧]، وقراءة: "يحسِدونَ" بكسر السين[٨]، وقراءة "فسيحشرهم" بكسر السين [٩]،

---

(١) ورد المضارع "يصُدّ" بضم الصاد فى الاستعمال القرآنى أكثر من مرَّة بمعنى الإعراض، ولم يعثر الباحث على قراءة بالكسر، وأما ما فعله معجم القراءات القرآنية فلعله وَهْم، أو خطأ مطبعى، حيث نسَب إلى الحسن قراءة "يصِدّون عنك" بالكسر، وضبط "ورأيتهم يصدون" بالكسر، بلا نسبة، وبالرجوع إلى مصادره تبيَّن أن قراءة الحسن "ويُصِدّون" بضم الياء مع الكسر، والقراءة الأخرى جاءت بدون ضبط فى البحر المحيط الذى اعتمد عليه معجم القراءات، ولعلها بضم الياء أيضًا. وينبغى الإشارة كذلك إلى أن قراءة "إذا قومك منك يصُدّون" بضم الصاد ليست حجة على الأصمعى؛ لأنه لم ينكر الكسر ولا الضم فى معنى الضجيج. انظر: مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه، والبحر المحيط لأبى حيان، ومعجم القراءات القرآنية – النساء/٦١، والزخرف/ ٥٧، والمنافقون/٥.

(٢) قراءة طلحة بن مصرف. انظر مختصر فى شواذ القرآن – البقرة/ ٣٠.

(٣) قراءة أبى حيوة، وشريح، والحسن. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – البقرة/٦١.

(٤) قراءة الأعمش والمطوعى. انظر البحر المحيط، والكشاف، ومعجم القراءات القرآنية – البقرة/٧٤.

(٥) قراءة نعيم بن ميسرة. انظر مختصر فى شواذ القرآن – البقرة/٢٣٢.

(٦) قرأ الأولى المطوعى، وقرأ الثانية الأعمش. انظر: مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – آل عمران/ ١٤٤، ١٧٦، ١٧٧.

(٧) قراءة مجاهد. انظر مختصر فى شواذ القرآن – النساء/٧١.

(٨) قراءة عيسى بن سليمان عن بعض العرب. انظر مختصر فى شواذ القرآن – النساء/٥٤.

(٩) قراءة الأعرج. انظر مختصر فى شواذ القرآن – النساء/ ١٧٢.

و"لا يسبتون" بضم الباء [١]، و"يبطُشون" بضم الطاء [٢]، وقراءة "فتفشُلوا"، بضم الشين وكسرها [٣]، وقراءة: "فاجنُح لها" بضم النون [٤]، وقراءة: "اطمُس" بضم الميم [٥]، وقراءة: "اهبُط" بضم الباء [٦]، وقراءة: "يعرجون" بكسر الراء [٧]، وقراءة: "يحشِرهم" بكسر الشين [٨]، وقراءة "ولن تخرق" بضم الراء [٩]، وقراءة: "لننسفنَّه" بضم السين [١٠]، وقراءة: "لا يسبُقونه" بضم الياء [١١]، وقراءة: "تنكصون" بضم الكاف[١٢]، وقراءة: "نبطُش" بضم الطاء [١٣]،

---

( ١) قراءة الحسن. انظر مختصر فى شواذ القرآن – الأعراف/١٦٣.

( ٢) قراءة الحسن وأبى جعفر. انظر مختصر فى شواذ القرآن – الأعراف/١٩٥.

(٣) قرأ بكسر الشين الحسن، وإبراهيم، وبالضم بعضُهم. انظر معجم القراءات القرآنية بمصادره – الأنفال/٤٦.

( ٤) قراءة الأشهب العقيلى، وحكاها أبو زيد. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الأنفال/٦١.

( ٥) قرأها عمر بن على بن الحسن، والشعبى، وجابر عن عاصم. انظر مختصر فى شواذ القرآن – يونس/٨٨.

( ٦) قرأها عيسى. هكذا فى مختصر فى شواذ القرآن – هود/٤٨، وذُكِرت فى الكشاف، والبحر المحيط بلفظ "وقرئ بضم الباء" .

( ٧) قراءة ابن أبى الزناد، والأعمش، وعيسى، والمطوعى، وأبى حيوة. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الحجر/١٤.

( ٨) قراءة الأعمش. انظر معجم القراءات القرآنية – الحجر/٢٥.

( ٩) قراءة الجراح بن عبد الله. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الإسراء/٣٧.

( ١٠) قراءة عيسى، وأبى رجاء. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – طه/ ٩٧.

( ١١) عن بعضهم. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الأنبياء/٢٧.

( ١٢) قراءة ابن مسعود. انظر مختصر فى شواذ القرآن – المؤمنون/٦٦، ونُسِبت إلى على بن أبى طالب. انظر موضعها فى معجم القراءات القرآنية بمصادره.

( ١٣) قراءة أبى جعفر والحسن وطلحة. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الدخان/١٦.

وقراءة: "تحسِدوننا" بكسر السين[1].

وقد أطلق ابن قتيبة جواز كسر عين المضارع وضمها من الفعل "صَدّ" دون تقييده بمعنى فقال: "وصدَّ عنى يصِدّ ويصُدّ" [2]، وأحسن ابن جنى حيث أرسى قاعدة لهذا الجواز فقال: "ومن ذلك ما يبيحه القياس فى نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج: من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال: يخرُج ويخرِج، ويدخُل ويدخِل، ويضرُب ويضرِب، ويجلُس ويجلِس، قياسًا على ما اعتقبت على عينه الحركتان معًا نحو يعرُش ويعرِش، ويشنُق ويشنِق، ويخلُق ويخلِق، وإن كان الكسر فى عين مضارع فعَل أولى به من يفعُل... ...فإنهما على كل حالٍ مسموعان أكثر السماع فى عين مضارع فعَل" [3].

كما أحسن ابن درستويه حين قال: "اعلموا أن كلَّ ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعَلت، بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللِّين ولا حروف الحلق فإنه يجوز فى مستقبله يفعُل، بضم العين، ويفعِل بكسرها، كقولنا: ضرب يضرِب، وشكر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف، فممّا جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم: ينفِر وينفُر، ويشتِم ويشتُم، فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شىء واحد؛ لأن الضمة أخت الكسرة فى الثِّقَل، كما أن الواو نظيرة الياء فى الثقل والاعتلال، ثم لأن هذا الحرف لا يتغيَّر لفظه ولا خَطُّه بتغيُّر حركته" [4] ثم أصرَّ على هذا الرأى فقال: "وأما قوله: زبَده يزبِده زَبْدًا: إذا أعطاه، وزبَده يزبُده: إذا أطعمه الزُّبْد، فالماضى منهما جميعًا بفتح العين، والمستقبل من الأول مكسور العين، ومن الثانى مضمومها، والكسر والضم فيهما جائزان جميعًا على ما تقدَّم من شرحنا. وأما قوله: نسَب

---

(1) قراءة أبى حيوة وابن عون. انظر مختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الفتح/١٥.

(2) أدب الكاتب ص٣٦٩ (باب فَعل يفعُل ويفعِل) .

(3) الخصائص لابن جنى ج٣ ص٨٨ (باب فى وجوب الجائز).

(4) تصحيح الفصيح ص٣٣ (باب فعَلت، بفتح العين) .

الرجلَ ينسُبه نِسْبة، ونسَب الشاعر بالمرأة ينسِب بها نسيبًا فإن الأصل فيهما واحد، ولكن خولف بين المستقبلين منهما للفرق، وكل واحد منهما جائز فيه ما قد استعمل فى الآخر" [1] وينبغى الإشارة إلى أن النسخة المنشورة من الصحاح جاء فيها "صدَّ عنه يصِدّ: أعرض" [2].

وبهذا يتضح أن استعمال "يصِدّ" بالكسر فى معنى الإعراض صحيح، وأن الأصمعى اكتفى بالسماع فقط، ولم يأخذ طريق القياس.

---

(1) السابق ص٢٣١، ويعنى بـ "قوله" عبارة ثعلب. انظر الفصيح تحقيق د. مدكور ص٢٨٥.

(2) الصحاح (ص د د)، فى حين جاء فى المادة نفسها من مختار الصحاح بالضم، وربما يكون الضبط الواقع فى الصحاح من خطأ الطباعة.



obeikandl.com

## ٦ - شواذّ البنـــــاء(*)

تعقّب الأصمعى بعض الأبنية التى جاءت مخالفة للأبنية المشهورة المطَّردة، ومن هذه الأبنية:

### فعُلْــتُ أفعَـــلُ

ذكر السيوطى أن الأصمعى قال: ليس فى كلام العرب فعُلت أفعَل إلا كُدتُ أفعلُ ذلك أكاد.

ولكن جاء فى كتب اللغة ما ينقض إحصاء الأصمعى، ومن ذلــك: لبُبــتَ، بالضم تلَبُّ، بالفتح، ودَمَّ الرجلُ يدَمّ، وشرُرتَ تشَرّ، وعزُزتِ الشاةُ تعَزّ: قلّ لبنهـــا، ودُمْتَ تَدام، ومُتَّ تمات، وجُدتَ تجاد(١).

ومن يدرى؟! لعل فى اللغة كلمات أخرى على هذا البناء.

### فِعْـــــلَل

أورد بعض العلماء أن الأصمعى قال: ليس فى الكلام فِعْلَل، مكسور الفـــاء مفتوح اللام إلا دِرْهَم، ورجل هجِرع.

وهذا إحصاء غير دقيق، ولو أن الأصمعى قال: لم يأت على فِعْلَل إلا قليـــل مثل دِرْهَم وهِجْرَع لكان أقرب إلى الدقة؛ فقد حكى سيبويه: قِلْعَم، وهو اسم، وهِبْلَع، وهو صفة(٢)، وأحسن ابن دريد حين عقد بابًا بعنوان: "ما جاء على فِعْلَل وهو قليل" جاء فيه: دِرْهَم، وضِفْدَع، وقِلْفَع، وفِرْطَع، وقِرْدَع، وهِبْلَع، وهِجْرَع(٣).

---

(*)انظر مادة (ص ع ف ق)، (ط ر س)، (ف ع ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقســم الثــانى مــن البحث، وقد أهمل هذه التعقبات معجم الأصمعى.

(١) انظر تاج العروس (ل ب ب)، وكتاب ليس فى كلام العــرب ص٢٦، وبهامشــه تعليــق لمحققــه الأستــاذ/أحمد عبد الغفور عطار.

(٢) هكذا فى أدب الكاتب (باب شواذّ البناء) ص٤٨١، ولم أقف عليه فى المطبوع من الكتاب.

(٣) كتاب جمهرة اللغة ج٣ ص٣٦٨، وانظر كلمة "هبلع" فى البارع ص١٨٨، وديوان الأدب (باب فِعْلَل) ج٢ ص٥١.

## فَعْلُـــول

أورد بعض العلماء أن الأصمعى قال: صعفوق، مفتوح الأول، ولم يأتِ مثله فى الكلام إلا مضموم الأول، كما أنه منع فتح الطاء وإسكان الراء فى كلمة "طَرْسُوس"، واختار الضم على وزن عصفور.

وقد وافق الأصمعى كثير من العلماء منهم ابن السكيت الذى قال: "كل ما جاء على فُعلول فهو مضموم الأول، نحو زُنْبور وقُرقُور وبُهلول وعُمروس، وعصفور، وما أشبه ذلك إلا حرفًا جاء نادرًا بنو صعفوق، لخَوَلٍ باليمامة" [1] وكذا ابن الجوزى الذى قال: "طَرَسُوس، بفتح الراء، والعامة تسكنها" [2].

وإذا كان بعض العلماء قد أجازوا إسكان الراء فى كلمة "طرسوس" من أجل الضرورة الشعرية [3]؛ فقد وجد الباحث كلمات أخرى على وزن "فَعْلول" دون تقييد بالضرورة، ومن تلك كلمة "بَعْكُوكة" التى قال عنها ابن سيدة: "بعكوكة الشرّ: وسطه. وحكى اللحيانى الفتح فى أوائل هذه الحروف، وجعلها نوادر؛ لأن الحكم فى فَعْلول أن يكون مضموم الأول إلا أشياء نوادر جاءت بالضم والفتح، فمنها بعكوكة"[4]، وقال عنها الفيروزآبادى: "بعكوكة القوم – وقد يفتح: آثارهم حيث نزلوا" [5].

ومن هذه الكلمات التى عبَّر عنها ابن سيدة بلفظ "أشياء"، كلمة "صَعْقول" التى أجازها الزبيدى وفتَح لها مدخلا، وكلمة "بَرْغوث" التى ذكر الزبيدى نفسه جواز

---

(1) إصلاح المنطق ص٢١٨، وانظر تصحيح الفصيح لابن درستويه ص٢٧٥.

(2) تقويم اللسان ص١٣٣.

(3) الصحاح (ط ر س)، ومعجم البلدان (طرسوس).

(4) المحكم (ب ع ك) وانظر كلمة "أشياء" التى تدل على الكثرة.

(5) القاموس (ب ع ك ك)، وشرحه الزبيدى فقال: "حكاه اللحيانى، وهو نادر" .

الفتح فيها عن بعض العلماء[1]، وكلمة "خَرْنوب" وإن كان الجوهرى والفيروزآبادى قد ضعّفا الفتح وجعلاه من قول العامة[2]، وكلمة "الزَّرْنُوق"، و"الصَّندوق" [3].

وقد حكى ابن منظور عن ابن برى قوله: "رأيتُ بخط أبى سهل الهروى على حاشية كتابٍ: جاء على فَعْلول صعفوق وصعقول، لضَرْب من الكمأة، وبعكوكة الوادى لجانبه، قال ابن برى: أما بعكوكة الوادى وبعكوكة الشر فذكرها السيرافى وغيره بالضم لا غير، أعنِى بضم الباء، وأما الصَّعْقول لضرب من الكمأة فليس بمعروف، ولو كان معروفًا لذكره أبو حنيفة فى كتاب النبات" [4] وقد نقل الزبيدى هذا الكلام وعلَّق عليه فقال بحق: "ولا يلزم من عدم ذكر أبى حنيفة إيّاه فى كتابه ألا يكون من كلام العرب، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ فتأمل ذلك"[5].

وقد أحسن ابن سيدة حين ذكر كلمة "صعفوق" دون تقييد أو تعقب[6]، وكأنه أدرك أن عبارة "ولم يجئ مثله فى كلام العرب" عبارة غير دقيقة.

---

(1) تاج العروس (ص ع ف ق)، (ص ع ق ل).

(2) الصحاح، والقاموس، وتاج العروس (ص ع ف ق).

(3) انظر التكملة للصغانى (ز ر ق)، والقاموس المحيط (ص ن د ق).

(4) لسان العرب (ص ع ف ق)، ولم أقف عليه فى المطبوع من حواشى ابن برى؛ لأنه ينتهى عند حرف الشين.

(5) تاج العروس (ص ع ف ق)، ويضيف الباحث أنَّ ذِكْرَ السيرافى الكلمةَ بالضم لا يلزم منه خطأ الفتح.

(6) المحكم (ص ع ف ق).

## ٧ - المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول

تعقَّب الأصمعى عشرة أفعال: منها خمس أنكر فيها البناء للمعلوم والصواب عنده بناؤها للمجهول، فلا يقال: رهِص الفرسُ ولكن رُهِص، ولا يقال: زها الشخصُ، ولكن زُهِي، ولا يقال: سقَط فى يده، ولكن سُقِط، ولا يقال: عنَست الجارية ولا عنَّست، ولكن عُنِّست، ولا يقال: كيف من تَعنى بأمره، ولكن كيف من تُعنَى بأمره؛ لأن الأمر عناه. ومنها أربعةٌ: أنكر فيها البناء للمجهول والصواب عنده بناؤها للمعلوم، فلا يقال: ديد الطعامُ، ولكن داد، ولا يقال: سيس، ولكن ساس، ولا يقال:قُحِطوا ولا أُقحِطوا، ولكن قحَط المطرُ وأقحط الناسُ، ولا يقال: وُبئت الأرضُ، ولكن وبِئت، وأما الفعل العاشر فقد اختلفت المصادر فى توضيح رأى الأصمعى فيه، فبعضها يذكر أنه أنكر نُخِى فى مقابل نخا، وبعضها يذكر العكس [١].

وقد وجد الباحث ما يُصحِّح هذه التعقبات العشرة، ففى اللسان: "رهَصه الحجرُ، وقد رُهِصت الدابة رَهْصًا ورهِصت، وأرهصه الله" [٢] وفيه: "زها يزهو زَهْوًا أى تكبَّر" [٣].

وأما "سقَط فى يده" فقد جاء فى قراءة ابن السميفع: "ولما سقَط فى أيديهم"[٤]، ودافع الزجاج عن هذه القراءة فقال: "المعنى: ولما سقَط الندمُ فى أيديهم، كما تقول للذى يحصل على شىء - وإن كان مما لا يكون فى اليد - قد حصل فى يده من

---

(١) انظر مادة (د ى د)، (ر هـ ص)، (ز هـ و)، (س ق ط)، (س ى س)، (ع ن س)، (ع ن ى)، (ق ح ط)، (ن خ و)، (و ب أ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات سوى تعقب (ع ن س)، (ع ن ى)، (ن خ و)، وقد ذكر فى (ع ن س) ما يثبت رجوع الأصمعى دون أن يشير إلى هذا، كما أنه أثبت فى (ن خ و) إنكار الأصمعى لصيغة المعلوم، وأهمل ما جاء فى بعض المصادر من إنكار الأصمعى لصيغة المجهول.

(٢) لسان العرب (ر هـ ص).

(٣) السابق (ز هـ و).

(٤) انظر البحر المحيط، ومعجم القراءات القرآنية - الأعراف/ ١٤٩، ولفظ أبى حيان: "وقرأت فرقة منهم ابن السميفع" .

هذا مكروه، تُشبِّه ما يحصل فى القلب وفى النفس بما يُـرَى بـالعين" [1]، وقـال الزمخشرى: "سُقِط فى يده، وأُسقِط، وسقَط، على المبنى للفاعل: ندم، وهو مسـقوط فى يده، وساقط فى يده: نادم" [2] كما أجاز الخفاجى استعمال الفعل مبنيًا للمعلـوم، واستدلّ عليه بآراء اللغويين فى معرض الردّ على الحريـرى الـذى أنكـر هـذا الاستعمال[3].

وأما "عنَست وعنَّست" فقد صرَّح الأصمعى نفسه بجواز ذلك حيث قال فـى كتابه "خلق الإنسان": "يقال: رجل عانس وامرأة عانس. قال أبو ذؤيب:

فإنِّى على ما كنتَ تعهدُ بيننا ... وليدين حتى أنت أشمطُ عانسُ

ويقال: قد عنَست تعنُس عُنوسًا، وعنَّست تعنيسًـا، وهـى امـرأة مُعنِّسـة وعانس"[4] كما روَى فى كتابه "الأصمعيات" قول عمر بن لجأ [5]:

تجبُّسَ العانسِ فى رَيْطاتهـا ... بالأجرعِ السَّهلِ إلى جاراتهـا

وبافتراض أن الأصمعى كان قد أنكر هذا الاستعمال ثم تراجع عن إنكـاره دون أن يبلغ بعضَ العلماء كلامُه الذى يجيزه، فقد جاء الفعل "عـنس" فـى شـعر للأعشى الكبير، كما جاء اسم الفاعل "عانس" فى أشعار الفصـحاء مثـل المـرقش الأكبر، وربيعة بن الجحدر، وعُمَر بن خصاف، وكُثيِّر، وذى الرمة، وآخرين [6].

---

(1) معانى القرآن للزجاج – الأعراف/ ١٤٩ .

(2) أساس البلاغة (س ق ط)، وانظر الكشاف – الأعراف/١٤٩.

(3) درة الغواص ص٤٧٢ .

(4) خلق الإنسان للأصمعى ص١٦١.

(5) الأصمعيات ص٣٥، أصمعية رقم ٧.

(6) انظر ديوان الأعشى الكبير ص١٣١، والمفضليات ص٢٢٦، مفضلية رقم ٤٧، وكتاب الجيم لأبـى عمرو الشيبانى (باب الباء) ج١ ص٨٣، والألفاظ لابن السكيت ص٢٨٣، وكتـاب شـرح أشـعار الهذليين ج٢ ص٦٤٤، والتنبيهات لعلى بن حمزة ص٢٠٣، ولسان العرب (ع ن س).

ومن هنا أجاز هذا الاستعمال كبار اللغويين كأبى عمرو الشيبانى، وأبى زيد الأنصارى، وابن السكيت [1].

وأما استعمال الفعل "عنِى" مبنيًا للمعلوم فقد أجازه ابن الأعرابى فقال: عنِى بحاجتى، وعُنِى: سواء، كما أجاز الفراء أن يقال: رجل عانٍ بأمرى أى معنىّ بـــه، وأنشد[2].

عانٍ بقُصواها طويلُ الشُّغلِ  له جَفِيـــرانِ وأىُّ نَبْـــلِ

وأما "دِيد" فقد حكاه الصغانى عن أبى زيد [3]، ويبدو للباحث أن الأصـــمعى رجع عن هذا التعقب حيث حكى ابن سيدة عنه هذا الاستعمال[4]، وأما "ســيس" فقــد أثبتها ابن سيدة، وابن منظور، ونص عليها صاحب القاموس [5].

وأما "قُحِط الناس" فقد أجازها أبو عمر الزاهد [6]، وجاء فى اللسان: "قُحطت الأرض، على صيغة ما لم يُسمَّ فاعله فهى مقحوطة، قال ابن برى: قــال بعضـــهم قحَطُ المطر، بالفتح، وقحِط المكان، بالكسر، هو الصواب، قال: ويقال أيضًا: قُحِــط المطرُ"[7]. وأما "أُقحطوا" فإن الباحث يقبلها بالقياس لكثرة مجــىء "أفعــل" بمعنـــى "فعَل"[8].

---

(1) انظر الألفاظ لابن السكيت ص٢٨٣، ٣٢١، ٣٧٨، وإصلاح المنطق له ص٣٤١، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب ما يشدَّد والعوام تخففه) ص٢٩١، وتهذيب اللغة (ع ن س) ج٢ ص١٠٣.

(2) مقاييس اللغة (ع ن ى)، ولسان العرب (ع ن و)، واكتفى الهروى بصيغة البناء للمجهــول. انظــر التلويح ص١٤.

(3) التكملة للصغانى (د و د).

(4) المخصص (باب فعلت وأفعلت) ج١٤ ص٢٣٧، وانظر المحكم (د و د).

(5) انظر المحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط (س و س).

(6) فائت الفصيح ص٧٢.

(7) لسان العرب (ق ح ط).

(8) انظر قضية "فعلت وأفعلت" من هذا الفصل .

وأما "وُبئت الأرض" فقد أثبتها الجوهرى، والفيروزآبادى، كما أثبتها مجمع اللغة العربية المصرى [1]. وأما "نخا" و"نُخيِ" فقد قال ابن دريد: "نُخى الرجل فهو منخوّ، كما قالوا: زُهِى فهو مَزْهُوّ" [2] وقال الزجاج: "شمَخ الرجل يشمخ شموخًا فهو شامخ: إذا نخا بأنفه وتكبَّر" [3] وجمع ابن سيدة بين الصيغتين فقال: "نخا: انتخى، ونُخِى، وهو أكثر" [4].

ويستأنس الباحث بتلك الدراسة[5] التى أثبت صاحبها أن أكثر من مائة فعل -مما اشتهر بعضه بملازمته للمجهول- قد جاء بالوجهين المعلوم والمجهول حتى كاد هذا الباحث أن ينفى فكرة الملازمة وإن كان هذا الباحث قد فاتته بعض الأفعال مثل "ديد"، و"سيس"، و"وُبِئت".

---

(1) انظر الصحاح، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط (و ب أ).

(2) كتاب جمهرة اللغة (خ ن و) ج٢ ص٢٤٤.

(3) كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجى ص٥٨، وإن كان ابن جنى قد تعقَّب صيغة المعلوم حيث قال فى الخصائص ج٢ ص٢٢١: "يقولون: نُخِى زيد، من النَّخْوة، ولا يقال: نخاه كذا".

(4) المحكم (ن خ و).

(5) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. د. جمال عبد الناصر عيد – مجلة كلية دار العلوم. العدد الرابع والثلاثون/١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.



obeikandl.com

## ٨ – مسائل فى الاشتقاق والتصريف

أنكر الأصمعى تصرُّف ثمانية أفعال، فلم يعرف مصدر: قنِى الرجلُ حياءه: إذا لزِمه، ولا مصدر: لهَيتُ عن الشىء، وذكر أن "عمِ صباحًا"لا يُنطَق بالماضى منه، وكذلك "ذَرْنى"، و"دَعْنى"، و"هَبْنى"، وعرف "اربح وضَعْ"، ولم يعرف "وُضِع"، وزعم أنه لم يُستعمَل "يوشك" إلا بلفظ المضارع، وأنكر "أوشك" كما أنكر اشتقاق تسعة أسماء فذكر أن "دُون" لا يُصرَّف فعله كما يقال: نَذُل بيِّن النَّذالة، ولم يعرف فعلا للسَّامك بمعنى المُشرِف، ولا للسَّناء بمعنى الشَّرَف كما لم يعرف: صفَت الإبل ولا صفَت الغنم مع أنه عرف: "شاة صفِىّ، وأصفى بنو فلان: إذا كانت إبلهم صفايا"، وكذلك لم يعرف فعلا للضَّرِيك بمعنى الفقير، ولا للعاهن بمعنى الحاضر، ولا لغيطلة الليل بمعنى ظُلْمته، ولا للمنهوم، ولا للوَدِىّ [١].

ولكن أجاز بعض العلماء بعضَ ما أنكره الأصمعى؛ فقد حكى اللحيانى عن بعض العرب "لا والذى أنا من قِناه" [٢]، وحكى ابن دريد عن البعض: لهى عن الشىء لُهيًّا [٣]، و"حكى يونس: وعَمْتُ الدارَ أعِمُ وَعْمًا أى قلتُ لها: انعمى. وعِمْ أكثر فى كلام العرب من انعم، ويقال: وعَم يعِم، مثال وصَم، ووعِم يعِم مثال ورِم يرِم"[٤].

---

(١) انظر مادة (د و ن)، (س م ك)، (س ن ى)، (ص ف و)، (ض ر ك)، (ع هـ ن)، (غ ط ل)، (ق ن ى)، (ل هـ ى)، (ن هـ م)، (و د ع)، (و د ى)، (و ذ ر)، (و ش ك)، (و ض ع)، (و ع م)، (و هـ ب) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا "سمَك".

(٢) المقصور والممدود للقالى ص١٧٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ل هـ ى) ج٣ ص١٧٨، وكرَّره ص٤٩٥.

(٤) التكملة للصغانى (و ع م).

وأما الماضى من "ذر" و"دَعْ" فقد دافع عنه ابن درستويه فقال بحق: "واستعمال ما أهملوا جائز صواب، وهو الأصل، وقد جاء فى الشعر كقول أبى الأسود [1]:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الوُدِّ حتى ودَعه

وقرأت القُرَّاء [2]: "ما ودَعك ربُّك". واستعمال ما لم تستعمله العرب من ذلك غير خطأ، بل هو فى القياس الوجه، وهو فى الشعر أحسن منه فى الكلام لقلّة اعتياده؛ لأن الشعر أيضًا أقلّ استعمالا من الكلام" [3]، ويمكن الاستئناس بما ذكره ابن دريد من أن الأصمعى "سمِع فصيحًا يقول: لم أَوْذَر ورائى، أى لم أترك، وهذا عنه شاذّ" [4] .

وأما الماضى من "هَبْ"، فقد حكى ثعلب عن ابن الأعرابى أنه يقال: "وهَبنى الله فِداك بمعنى جعلنى، ووُهبِت فِداك: جُعلِت فِداك" [5] فضلا عما سبق من رأى

---

(1) هكذا نسبه ابن جنى فى المحتسب ج٢ ص٣٦٤، وأشار المحققان فى هامش ٤ إلى نسبته فى بعض المصادر لأنس بن زنيم، وبهذه النسبة المشار إليها نسبه الخفاجى فى شفاء الغليل ص٢٧٤، وقد لفت انتباه الباحث أن الخفاجى جعل البيت من إنشاد الأصمعى، فهل كان الأصمعى لا يرى هذا البيت وحده حجة، أو أنه سمع هذا البيت بعد تعقُّبه؟!

(2) هذه مبالغة من ابن درستويه، وكأنّ هذه القراءة من القراءات السبع المتواترة، وكان الأفضل أن ينصّ على أنها قراءة النبى صلى الله عليه وسلم، وعُروة بن الزبير فقط. انظر المحتسب لابن جنى، ومختصر فى شواذ القرآن، ومعجم القراءات القرآنية – الضحى/٣.

(3) تصحيح الفصيح ص٢٦٠، وقد قال الزمخشرى فى أساس البلاغة (و ذ ر): "ذره واحذره، والعرب أماتت المصدر منه فيقولون: ذَرْ تركًا، وإذا قيل لهم: ذروه، قالوا: قد وذَرناه" وقال الخفاجى فى شفاء الغليل ص٢٧٤ محتجًا بالبيت المنسوب لأبى الأسود، ومعه بيت آخر بلا نسبة: "ودَع بمعنى ترك ليس مهملا كما اشتهر".

(4) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد ج٣ ص٤٣٦.

(5) تهذيب اللغة (و هـ ب) ج٦ ص٤٦٣، ولسان العرب (و هـ ب).

ابن درستويه الذى يذهب إلى جواز النطق بما لم تستَعمله العرب، وأما "وُضِع الرجل فى تجارته" فقد أجازها كثير من العلماء، وذكر عليها أبو زيد شاهدًا من الشعر [1].

وأما استعمال "أوشك" بصيغة الماضى فقد جاء فى شواهد كثيرة، وإذا كان بعض النحويين قد ردُّوا قول الأصمعى بقول الشاعر[2]:

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يَملُّوا ويمنَعوا

فقد وجد الباحث هذا الاستعمال[3] فى شواهد أخرى من الكلام الفصيح، ومن ذلك قول جرير[4]:

إذا جهِل الشَّقِيُّ ولم يُقدِّرْ لبعض الأمر أوشك أن يُصابا

وقول آخر[5]:

إذا اعترصْتَ كاعتراصِ الهِرَّة أوشكتَ أن تسقُط فى أُفُرَّة

وقول رجل من العرب[6]:

إذا المرء لم يبغِ المعاش لنفسه شكا الفقرَ أو لام الصديقَ فأكثرا

وكان على الأدنَيْنِ كَلاًّ وأوشكت صلات ذوى القربى به أن تُنكَّرا

---

(1) انظر الصحاح، والقاموس، وتاج العروس (و ض ع)، وانظر الشاهد فى مادة (و ض ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(2) أمالى الزجاجى ص١٩٧، وشرح ابن عقيل ج١ ص٣٣٨، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج١ ص٢٠٦.

(3) ثمة أبيات فيها "أوشك" بمعنى أسرع، وهذه لا تلزم الأصمعى؛ لأن الذين نقلوا هذا التعقب ذكروا أنه أنكر "أوشك" التى من أخوات "كاد".

(4) حواشى ابن برى (ب ى س).

(5) مقاييس اللغة لابن فارس، ولسان العرب لابن منظور (ع رص).

(6) بلاغات النساء لابن طيفور ص١٢٢.

كما وجد الباحث هذا الاستعمال فى النثر الفصيح[1]، ومنه قول سيد الفصحاء – عليه الصلاة والسلام– عن الشبهات:" ومن وقع فيها كان كالراعى إلى جنب الحمى أوشك أن يقع فيه [2]".

وقد نقل هذا الاستعمال أبو عمرو الشيبانى عن أحد شيوخه [3]، وما أحسن قول ابن مالك[4]:

واستعملوا مضارعًا لأوشكا وكاد لا غيرُ وزادوا مُوشِكا

وفيما يخصّ اشتقاق الأسماء، فلا يرى الباحثُ مانعًا ماًيمنع من قولنا: "دُونٌ بيِّن الدُّونيَّة، على سبيل المصدر الصناعى، وقد أخذ مجمع اللغة العربية المصرى قرارًا بجواز صنع هذا المصدر بزيادة ياء النسب والتاء[5].

وأما السَّامك فلا يدرى الباحث كيف أنكر الأصمعى اشتقاقه، وقد سمِع قول الفرزدق [6]:

إن الذى سَمك السماء بنى لنا بيتًا دعائمه أعزٌ وأطولُ

---

(1) انظر نهج البلاغة ص٧٠٤، ونثر الدر لأبى سعيد الآبى ج١ص٢٥٦، ٤٢٢،والمصباح المنير (و ش ك)، وجمهرة خطب العرب ج١ص٩٤، ج٢ص٢٤٦، ٤٩١، وذيل جمهرة خطب العرب ج٣ ص٢٨٣، ولست أدرى ماذا بعد استعمال الإمام على، ومعاوية، وابن عباس، رضى الله عنهم؟! وانظر الأدب الكبير لابن المقفع ص٢٥، ٥٨، ١٢٠، والأدب الصغير له ص٤٢، ١٥١.

(2) من خطبة للنبى فى العيد. انظر نثر الدر للآبى ج١ ص٢١٦، وجمهرة خطب العرب ج١ ص١٥٠، وانظر نماذج أخرى فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (و ش ك).

(3) كتاب الجيم (باب الواو) ج٣ ص٢٩٨، وقد حكى هذا الاستعمال الخليل أيضًا. انظر ارتشاف الضرب ج٢ ص١١٩.

(4) شرح ابن عقيل ج١ ص٣٣٨.

(5) انظر القرار رقم (٨٥) ص ١٠٧ من مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عامًا.

(6) ديوان الفرزدق ج٢ ص١٥٥، وقد سبقت الإشارة فى تمهيد البحث إلى أن الأصمعى روَى نقائض جرير مع الفرزدق، إلا ان يكون هذا التعقب سابقًا على الرواية.

وقد أجاز هذا الاستعمال كثير من العلماء، فقال ابن دريد: "كل شيء صعِدتَ فيه فقد سمَكتَ فيه" [١] وقال ابن فارس: "سمَك: إذا ارتفع" [٢]، وقال ابن سيدة: "سمَك الشيءَ يسمكه سمكًا فسَمك: رفعه فارتفع" [٣].

وأما السَّناء فقد اشتق منه مجمع اللغة العربية المصرى فعلا فأثبت: "سنِى يسنَى سنًا وسناء: ارتفع، وصار ذا سناءٍ ورفعة وقدْر فهو سنِىّ وهى سنيَّة" [٤].

وإذا كان بعض العلماء لم يذكروا فِعْل "الصَّفِىّ" [٥]، فقد ذكره آخرون كالجوهرى الذى قال "الصَّفِىّ: الناقة الغزيرة الدَّرّ، والجمع صفايا، يقال منه: ما كانت الناقة والشاة صفيًّا، ولقد صفت تصفو، عن أبى عمرو"[٦]، وقال ابن سيدة: "ناقة صَفِىّ: غزيرة اللبن، والجمع صفايا، وقد صفُوت وصفَت" [٧].

وأما الضَّرِيك بمعنى الفقير فقد أجاز صاحب العين اشتقاقه فقال: "الضَّريك: البائس الهالك، والفعل ضرُك يضرُك ضراكة" [٨] وكذا قال ابن سيدة [٩]، وفى هذا ردّ كافٍ على ابن دريد الذى تأثّر بالأصمعى فقال: "ولا يصرِّفون للضريك فعلا، لا يقولون ضركه فى معنى ضرَّه" [١٠].

وأما العاهن بمعنى الحاضر فقد قال عنه ابن سيدة: "عهِن: حضر، ومالٌ عاهن: حاضر ثابت" [١١] وأما غيطلة الليل فقد حُكِى: غطِل الليلُ غطلا: اختلطت

---

(١) كتاب جمهرة اللغة (س ك م) ج٣ ص٤٦.
(٢) مجمل اللغة (س م ك).
(٣) المحكم، ولسان العرب (س م ك).
(٤) المعجم الوسيط (س ن ى).
(٥) كتاب العين (ص ف و) ج٧ ص١٦٣، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة (ص ف و).
(٦) الصحاح (ص ف و)، ولعله أبو عمرو بن العلاء؛ لأنى لم أجد النصّ فى كتاب الجيم.
(٧) المحكم (ص ف و)، وانظر لسان العرب، والقاموس المحيط (ص ف و).
(٨) كتاب العين (ض ر ك).
(٩) المحكم (ض ر ك)، وانظر كذلك لسان العرب (ض ر ك).
(١٠) كتاب جمهرة اللغة (ر ض ك)ج٢ ص٣٦٦.
(١١) المحكم (ع هـ ن).

ظلمته [1] وكذلك المنهوم الذى يمتلئ بطنه ولا تنتهى نفسه، فقد حكى فيه أبو زيد: نُهِم[2] وأما الوَدِىّ فيمكن قياس فعله على ما حكاه الأصمعى نفسه من قولهم: "ودَى الحمارُ والبغْل والفرسُ: إذا أقام غُرموله واسترسل وامتدّ" [3] إذ لا يرى الباحث ما يمنع من استعارة لفظ ما يستعمل فى الحيوان للإنسان.

ويبدو للباحث أن الأصمعى لم يسمع هذه الصيغ التى أنكرها، ولعله سمع بعضها، ولكنه لم يَقْو عنده لقلّته فى الاستعمال.

---

(1) كتاب جمهرة اللغة (ط غ ل) ج٣ ص١٠٨، وكتاب الأفعال للسرقسطى ج٢ ص٣٨، والمحكم لابن سيدة (غ ط ل).

(2) المخصص (كثرة الطعام) ج٥ ص٢١ .

(3) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص١٥٥.



obeikandl.com

## ٩ – اشتقاق فعل التعجُّب وأفعل التفضيل من الفعل المبنىّ للمجهول

جاء فى بعض مصادر البحث عن أبى حاتم أن شيخه الأصمعى أنكر التعجب والتفضيل من الفعل المبنىّ للمجهول مُطلقًا فلا يقال: أنت أزكمُ من فلان، ولا ما أولعك ولا أنت أضربُ من فلان، ولا أزهى من غُراب [١] .

ولم يُعلِّق أصحاب هذه المصادر على هذا التعقب؛ وذلك لأنه موافق لجمهور النحويين الذين اشترطوا – ضمن شروط أخرى – أن يكون الفعل المصوغ منه أفعل التفضيل أو فعلا التعجب مبنيًا للمعلوم، وعدُّوا ما جاء من المبنى للمجهول شاذًّا لا يُقاس عليه مثل: ما أخصرَه [٢] .

ولكنَّ فريقًا من النحويين استثنى ما كان مُلازمًا لصيغة المبنى للمجهول نحو: عُنِيتُ بحاجتك، وزُهِى علينا؛ فأجازوا ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا، وذلك لعدم الالتباس [٣] .

وإذا كان ابن مالك قد تابع فى ألفيته رأى الجمهور [٤] فقد أبدى فى كتابه "التسهيل" رأيًا آخر أكثر جُرأة حيث قال: "وقد يُبنَى فعل التعجب من فعل المفعول إن أُمِن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنَّه وما أبهته [٥] وما أشغفه، وهذا الاستعمال فى أفعل التفضيل أكثر منه فى التعجب كأزهى من ديكٍ وأشغل من ذات النِّحْيَيْن وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى – مِنْ شُهِر وعُذِر وليم وعُرِف ونُكِر وخِيف ورُجِى، وعندى أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل

---

(١) انظر مادة (ز هـ و) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) كتاب الجمل فى النحو للزجاجى ص ١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ج٦ ص ٩٤، وقطر الندى لابن هشام ص ٢١٤، وانظر المزهر للسيوطى (أمثلة الشاذّ) ج١ ص ٢٣١.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ج٣ ص ٢٢٩، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ج٣ ص ٢٢، وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج٢ ص ٩٢، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ج٢ ص ٤٠، ٤٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ج٣ ص ١٥٣ .

(٥) فى الطبعة المنشورة بالخاء، ولم أعثر على الفعل "بُخِت"، ولعل ذلك من خطأ الطباعة.

من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يُلبَس بفعل الفاعل لا يُقتصر فيه على المسموع بل يحكم باطِّراده لعدم الضائر وكثرة النظائر" [1] ثم زاد رأيه وضوحًا عند حديثه عن اشتقاق أفعل التفضيل فقال: "وقد تقدَّم كلامى فى التعجب أن بناء فعله وأفعل التفضيل من فعل المفعول لا يُحكَم بشذوذه إلا فيما يُلبِس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل، وذلك إذا كان الفعل مستعملا بالبناءين كثيرًا ولم يقارن أفعل ما يمنعه من أن يُراد به الفاعلية كقولك: هذا أضربُ من ذلك، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره، فإن هذا لا يجوز؛ لأن المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل فى الفاعلية. فإن اقترن [2] بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن، ومن ذلك قولهم: أكسى من بصلة، وأشغل من ذات النِّحْيَيْن، فيصحّ على هذا أن يقال: عبد الله بن أبىّ ألعنُ ممَّن لُعِن على لسان داود، ولا أحرمُ ممَّن عدم الإنصاف، ولا أظلم من قتيل كربلاء، فلو كان مما لازم بناء ما لم يُسَمَّ فاعله أو غلب عليه لم يتوقف فى جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كأزهى. وأعنِى من قولى: إن ورود هذا فى التفضيل أكثر منه فى التعجب أنه لا ينبغى أن يُقتَصر منه على المسموع"[3].

وهذا رأى سديد يميل إليه الباحث ويرجِّحه، وإذا كان مجمع اللغة العربية المصرى قد أجاز اشتقاق أفعل التفضيل من صيغة المبنى للمجهول أخذا برأى ابن مالك [4]، فإن الباحث يتمنى من المجمع الموقر أن يأخذ برأيه كذلك فى إجازة التعجب من الصيغة نفسها، ويُستأنَس فى ذلك ببحث د. جمال عبد الناصر الذى أثبت فيه أن كثيرًا من الصِّيَغ التى اشتهرت عند القدماء والمحدثين بأنها ملازمة البناء للمجهول قد جاءت فى بعض مصادر التراث مبنية للمعلوم حتى كاد هذا الباحث أن ينفى فكرة الملازمة[5].

---

([1]) شرح التسهيل ج٣ ص ٤٥. دار هجر. القاهرة. ط١/١٩٩٠م .

([2]) لاحظ هذا التعبير الدقيق الذى يدل على الأخذ بالقرينة، وهى وسيلة من وسائل أمن اللبس .

([3]) شرح التسهيل ج٣ ص ٥٢ .

([4]) كتاب فى أصول اللغة ج١ ص ١٢١ .

([5]) الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. د.جمال عبد الناصر عيد . مجلة كلية دار العلوم.ع٣٤/٢٠٠٥م.

## ١٠ - استعمال "خير" و "شرّ" فى التعجب والتفضيل

أورد بعض العلماء إنكار الأصمعى: ما خيرَ زيدًا وما شرَّه، كما أورد القالى تخطئة الأصمعى قول العامة: فلانٌ أخير من فلان[١].

وإذا كانت المصادر لم تُسعِف الباحث برأى الأصمعى فى استعمال "أشرّ" فى التفضيل فإنه لا يستبعد أن يكون ذلك قد جاء فى مصادر أخرى مما لم تقع يد الباحث عليه أو ممّا هو مفقود، ولا سيما أن اللغويين الذين أنكروا استعمال "أخير" فى التفضيل – ومنهم أبو حاتم تلميذ الأصمعى – أنكروا كذلك استعمال "أشرّ" [٢].

ولكن حكى أبو زيد عن العرب الفصحاء: ما خيرَ زيدًا وما شرَّه[٣]. وأبو زيد – وإن كان مهتمًّا بالنوادر – ثقة تلزم حكايته الأصمعى وغيره. وأما "أخير" و"أشرّ" فى التفضيل فقد دافع عنهما الخفاجى فقال بحق: "ورد فى الكلام الفصيح كثيرًا أشرّ، وإن كان شرّ بدونها أكثر، وقد قرئ قوله تعالى: "سيعلمون غدًا من الكذاب الأَشَرّ" [٤]، فقول المصنِّف إنه لحن [٥] – مما أخطأ فيه، وكذلك ورد فى "خير" أخير، وعليه قول رؤبة:

بلال خير الناس وابن الأخير

---

(١) انظر مادة (خ ى ر)، (ش ر ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم ترد هذه التعقبات فى معجم الأصمعى.

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٠٧، وتهذيب اللغة للأزهرى (ش ر) ج١١ ص٢٧٥، وكتاب ذيل فصيح ثعلب لعبد اللطيف البغدادى ص١٧، وتفسير القرطبى – القمر/ ٢٥.

(٣) البارع للقالى ص٢٢٥، والمخصص لابن سيدة (اختيار الشىء واستجادته) ج١٣ ص٦٩.

(٤) قراءة أبى قلابة الجرمى، وهو تابعى من علماء الحديث والفقهاء. انظر مختصر فى شواذ القرآن، والمحتسب، ومعجم القراءات القرآنية – القمر/٢٦.

(٥) يعنى الحريرى فى درة الغواص، ومن الغريب أن الباحث وجد فى المقامة الدِّيناريّة: "يا أخاير الذخائر" فاستعمل الحريرى "أخاير" وهى جمع "أخير" مثل "أكابر" جمع "أكبر"!! انظر: شرح مقامات الحريرى ج١ ص٩٢.

وقال الجوهرى: إنها لغة قليلة، وهو الحق، وقد صحّ وروده نثرًا فى أحاديث وقع بعضها فى صحيح البخارى، وقال الكرمانى: إنها تدل على أنه فصيح صحيح"[1].

وقد استأنس الآلوسى بكلام الخفاجى وزاد قائلا: "وقد سُمِعت القراءة بذلك وهى بالرواية لا بالدراية، كما هو مُحقَّق فى موضعه، فالقول بأنها لحن بعد رواية العَدْل خطأ" [2].

وقد سبق الخفاجى والآلوسى ابنُ جنى الذى دافع عن قراءة أبى قِلابة فقال: "أصل قولهم: هذا خير منه وهذا شرّ منه – هذا أخير منه وأشرّ منه فكثر استعمال هاتين الكلمتين فحُذف الهمزة منهما، ويدلّ على ذلك قولهم: الخُورى والشُّرَّى تأنيث الأخير والأشرّ" [3]، وهذا نص خطير يشير فيه ابن جنى إلى أن الاستعمال الذى رفضه الأصمعى ومن وافقه من اللغويين – هو الأصل فى كلام العرب.

وقد أحسن د. محمد العدنانى حين أجاز هذا الاستعمال فى حين تشدّد آخرون فعدّوه من الخطأ أو الشاذّ المنكور [4].

---

(1) شرح الخفاجى ص١٨٧، وانظر بحر العوام لابن الحنبلى ص٨٥، وفى هامشه تخريج بيت رؤبة، ورواه القالى فى البارع بلفظ:

يا قاسم الخيراتِ وابن الأخير

(2) كشف الطرة للآلوسى ص٥٠، وانظر انتصار ابن جنى لقراءة أبى قلابة فى المحتسب ج٢ ص٢٩٩.

(3) المحتسب لابن جنى ج٢ ص٢٩٩، وانظر الآية فى القمر/ ٢٦.

(4) معجم الأخطاء الشائعة ص٨٦، ١٢٩، واللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسه ق١ ص٢٥٢، وانظر: الكتابة الصحيحة ص١٧١.

## ١١ – اشتقاق التعجب من "دُون"

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أنه لا يقال: ما أدونه [١] .

ولكـــن يمكن قبول هذا الاستعمال قياسًا على التفضيل حيث أجازه ابن جنى فـــى قوله: "وذلك أقلُّ الأمرين وأدونهما"[٢] وقد علَّق ابن سيدة على هذا الاستعمال فقال: "وهذا بعيد؛ لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة مبنيّة منه، وإنما تصاغ هذه الصيغة من الأفعال، كقولك: أوضع منه وأرفع منه، غير أنه قد جاء من هذا شىء ذكره سيبويه. وذلك قولهم: أحنك الشاتين، وأحنكُ البعيرين كما قالوا: آكلُ الشاتين، كـــأنهم قالـــوا: حَنَكَ، ونحو ذلك، وقالوا: آبلُ الناس كلهم، كما قالوا: أرعى الناس كلهم، وكأنهم قالوا: أبِل يأبَلُ، وقالوا: رجل آبل، وإن لم يتكلّموا بالفعل [٣] " .

وبهذا يتضح أن الأصمعى راعى فى هذا التعقب السماع، ولم يُحكِّم القياس.

---

(١) انظر مادة (د و ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) المحكم لابن سيدة. تحقيق د. عبد الحميد هنداوى (د و ن) ج٩ ص ٤٣٥ .

(٣) السابق (د و ن) ج٩ ص ٤٣٥، وانظر كلام سيبويه في الكتاب ج٤ ص ١٠٠ (باب ما تقول العرب فيه ما أفعله وليس له فِعْل ، وإنما يُحفَظ هذا حفظاً ولا يُقاس).



obeikandl.com

## ١٢ - المؤنث المجازى بين التذكير والتأنيث

تعقَّب الأصمعى تأنيث تسع كلمات، ورأى أنها مذكَّرة، وهذه الكلمات هى: إبط، وإزار، وحانوت، ودرع، وسِكّين، وضرس، وعنق، وقَتَب، وكُراع، وعلى العكس من ذلك رفض تذكير خمس كلمات، وهى: الخمر، والذِّراع، والسراويل، والعين، والقفا [١].

وهذا الصنيع من الأصمعى يؤكد اكتفاءه بالسماع فقط، ومع ذلك فإن ما تعقبه يجوز بالسماع والقياس وأقوال العلماء.

أما الإبط فقد أجاز الفراء تأنيثه، وحكَى عن بعض الأعراب: "رفع السَّوْط حتى برَقت إبطه" [٢]، وأما الإزار فقد استدلّ البعض على تأنيثه بقول الشاعر [٣]:

تبرَّأ من دَمِّ القتيل وبـــزّه ... وقد علِقت دمَ القتيلِ إزارُها

وأما الحانوت فقد ذهب الفراء [٤] وابن التسترى [٥] إلى جواز تأنيثها، بل جعلا التأنيث هو الأصل، وحملا التذكير على معنى البيت، وكذا الدرع أجاز أبو موسى الحامض [٦] تأنيثها فجعل التذكير على معنى القميص.

وأما السكين فقد جاء تأنيثها فى أشعار الفصحاء، ومن ذلك ما أنشده الفراء [٧]:

---

(١) انظر مادة (أ ب ط)، (أ ز ر)، (ح ن ت)، (خ م ر)، (د رع)، (ذ ر ع)، (س ر و ل)، (س ك ن)، (ض ر س)، (ع ن ق)، (ع ى ن)، (ق ت ب)، (ق ف و)، (ك ر ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا القتب، والقفا وأشار إلى الضرس مجرَّد إشارة.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ص٩٣، وانظر إجازة نفطويه فى المذكر والمؤنث له ص ٦٦، وانظر العباب للصغانى، والمصباح المنير للفيومى (أ ب ط).

(٣) مجالس العلماء للزجاجى ص١٠١، وفيه "وكان أبو زيد يذكِّر ويؤنث".

(٤) شرح الجمل لابن العريف ص٧٣٢.

(٥) المذكر والمؤنث لابن التسترى ص٥١، ٧٠.

(٦) المذكر والمؤنث لأبى موسى الحامض ص١٠٧.

(٧) المذكر والمؤنث لأبى حاتم ص١٦٨، والمذكر والمؤنث لنفطويه ص ٧٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ج١ص٣٨٧، وشرح الفصيح للزمخشرى ج٢ص٤٦٨، وإعراب القرآن للنحاس، وتفسير

فعيَّث فى السَّنامِ غَداةَ قُـــرٍّ بسكّينٍ مُوثَّقةِ النِّصـــــابِ

كما أُستدلُّ على التأنيث بقول الشاعر [1]:

بسكينةٍ من حولِها يتلهَّـــفُ

وقـــول الآخـــر [2]:

جعلتُ لها السكينَ إحدى القلائدِ

وأنشد المطـــرِّز [3]:

وأخرج السكينَ من قِجمارهـــا

كما وجد الباحث تأنيثها فى النثر على ألسنة الفصحاء أيضًا[4]، بـل وجـد نصوصًا للأصمعى نفسه استعمل فيها السكين مؤنثة، ومن ذلك قولـه: "الـرَّمِيض: السكين الحديد وهى الشديدة الحد." [5]، وقوله: "شـعيرة السـكين وغيرهـا حَـدُّه، ومقبضُها: نصابُها، وقرابُ السكين وغلافُها ما تدخل فيه." [6]، كما اسـتعملها أبـو زيد[7]، ولعل هذا ما دفع الزمخشرى إلى أن يقول: "وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم؛ لأن تأنيث السكين مروى عن الأصمعى، وهو فى كتاب أبى زيد." [8]، وبهذا يكون

---

= القرطبى – يوسف/٣١، ولسان العرب لابن منظور (س ك ن)، وقد أجاز التأنيث كذلك أبـو بكـر الصولى، ونسب هذا الشعر إلى بعض بنى ثعلبة. انظر أدب الكتاب ص١١٥ .

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ج١ ص ٣٨٨.

(٢) أساس البلاغة للزمخشرى (ر ب د).

(٣) الاقتضاب للبطليوسى ق١ ص١٧٦.

(٤) انظر نثر الدر للآبى ج١ص٤٣٨، وفيه "قدعت بسكين فقال لها: ما تصنعين بها".

(٥) كتاب السلاح لأبى عبيد ص٢٤٩، وانظر ص ٨١ من تهذيب اللغة. المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع. تحقيق د. رشيد عبد الرحمن العبيدى. الهيئة المصرية العامة للكتـاب. القـاهرة. ط/١٩٧٥م.

(٦) المخصص "السكين ونعوتها" ج٦ص٣٦، وانظر (باب الحمل والولادة) ج١ص٢٢.

(٧) السلاح لأبى عبيد ص٢٤٩، والمخصص ج٦ص٣٦.

(٨) شرح الفصيح للزمخشرى ج٢ص٤٦٩، وهو يشير إلى رواية أبى حاتم عن الأصمعى وأبـى زيـد إنكار التأنيث فى "السكين".

الأصمعى قد رجع عن قوله، وقد أجاز كثير من العلماء[١] تأنيث السكين حتى إن أبا مسحل [٢] قدَّمه على التذكير.

وأما الضِّرس فقد أجيز تأنيثه بقول دُكَيْن [٣]:

ففُقِئَــت عينٌ وطَنَّت ضِـــرسُ

وإذا كان الأصمعى لم يعترف بهذه الرواية وكان يرويه "وطنَّ الضرس" فإن الباحث لا يجد مانعًا من التأنيث على معنى السِّنّ كما أجازوا تأنيث اللســان علــى معنى اللغة أو الرسالة، وكما أجاز بعضهم تأنيث الطباع على معنى الطبيعــة [٤]، وتأنيث المِسْك على معنى الريح [٥]، وتأنيث المِمْطَر على معنى الدُّرّاعة [٦]، وقــد أجاز الأصمعى نفسه تأنيث الإسلام على معنى المِلّة [٧]، وقد كان غريبًا أن يكتفــى ابن جنى بالتذكير فقط [٨]، ومثل هذا يقال فى القَتَب الذى أجاز الليــث تأنيثــه [٩]، وفى تأنيث العنق الذى أجازه أبو زيد [١٠]، وذكر الفراء أن التأنيث فيه لغــة أهــل

---

(١) انظر إصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٥٩، وتهذيب اللغــة (س ك ن) ج١٠ ص٦٩، والمــذكر والمؤنث لابن التسترى ص٥١، ٥٥.

(٢) كتاب النوادر لأبى مسحل ص٤٩٢.

(٣) المذكر والمؤنث لأبى حاتم ص١٣٠، والمخصص (ما فى الفم من اللثــات والعُمُــور والأســنان) ج١ص١٤٦، وانظر ج١٧ص١٤.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص٦٤، والاقتضاب ق١ص١٢٤.

(٥) المذكر والمؤنث لابن التسترى ص١٠٣.

(٦) السابق ص١٠٤، ومن المؤسف بعد هذا أن يقول ص٨٤،: "السكين مذكرة، وربما أُنِّث، وهو قليــل شاذّ غير مُختار"، وقد كان من الممكن أن يحملها على معنى الأداة أو الآلة أو الشفرة أو المُدْية .

(٧) النخل لأبى حاتم ص ٨٨ تحقيق السامرائى، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريــد (ج د و) ج٢ص٧٠، والمذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى ج١ص٤٥٨.

(٨) المذكر والمؤنث لابن جنى ص٧٧، ووجه الغرابة أن ابن جنى، لم ينكر التأنيث ولم يَذْكُرْه!!

(٩) تهذيب اللغة للأزهرى (ق ت ب)ج٩ص٦٥.

(١٠) المذكر والمؤنث لأبى حاتم ص١١١.

الحجاز[1] يقولون: ثلاث أعناق، ويصغّرونها عُنَيقة، وأما الكراع فقد أجاز بعضهم تأنيثه[2]، وقد تردَّد فيه الأصمعي نفسه حتى ذكر مرة أنه لا يعرف فيه التذكير؛ وعدَّه الزجاجي مما يؤنث ولا يجوز تذكيره [3].

وأما الكلمات التي أنكر الأصمعي تذكيرها فقد خالفه فيها غيره حيث أجاز تذكير الذراع سيبويه [4] نقلا عن الخليل، كما أجازه الفراء [5] وذكر أنه لغة لبعض عُكْل، وحكى السجستاني عن أبي زيد قوله مرارًا: "في الجسد أربعة أشياء تذكر وتؤنث: الذراع واللسان والعنق والقفا"[6]، كما أجازه ابن السكيت [7] وابن التستري[8].

---

(1) المذكر والمؤنث للفراء ص٦٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ج١ص٣٦٠، وانظر إجازة نفطويه في المذكر والمؤنث له ص ٦٦ ويبدو أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب حيث استعمل العنق مذكرة ومؤنثة. انظر كتاب الخيل للأصمعي تحقيق نوري القيسي ص٣٧١، وانظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ع ق ن) ج٣ص١٣٢.

(2) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج١ص٣٧١، والمذكر والمؤنث لابن التستري ص٩٩، والمحكم لابن سيدة (ك ر ع) ج١ص١٦٣،والمصباح للفيومي (ك ر ع)، ورسالة في المؤنثات السماعية ص١٥٦ لمؤلف مجهول يحتمل أنه نور الدين الجزائري، نشرها هفنر وشيخو ضمن البلغة في شذور اللغة.

(3) كتاب الجُمل في النحو للزجاجي ص٢٩٢ تحقيق علي توفيق الحمد. الرسالة. بيروت ط٥/١٩٩٦م ولم يكن الزجاجي مُحِقًا في إنكار التذكير.

(4) هكذا ذكر ابن سيدة في المحكم (ذرع) ج٢ص٥٧ في حين نقل ابن منظور في اللسان (ذرع) عن ابن برى قوله: "الذراع عند سيبويه مؤنثة لا غير."

(5) المذكر والمؤنث للفراء ص٦٨.

(6) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج١ص٣٧٩.

(7) هكذا حكى الفيومي في المصباح (ذرع)، والذي في إصلاح المنطق ص٢٩٧، ٣٨٥ إلحاح ابن السكيت على التأنيث، ولعل الفيومي أخذها من كتاب آخر.

(8) المذكر والمؤنث لابن التستري ص٥٥، ثم ناقض اختياره ص٧٦ فذكر أن التأنيث "شاذ غير مختار ولا معمول عليه البتة"، في حين اكتفى الزجاج في خلق الإنسان ص٣٦ بالتأنيث.

وأما الخمر فقد أجاز تذكيرها قوم[1] استنادًا إلى قول الأعشى[2]:

وكأنَّ الخمرَ العتيق من الإسْـ ... فِنط ممزوجة بمـــاءِ زُلالِ

وإذا كان الأصمعى قد طعن فى هذه الرواية فإن الباحث يقبل تذكيرها حملا على الشراب أو المُسكِر، وقد أجاز الأصمعى نفسه تذكير الكفّ على معنى العضو[3]، وتذكير الأضحى على معنى العيد[4].

وأما السراويل فقد ذكر أبو هِفّان عن البصريين جواز التذكير والتأنيث فيقال: هو السراويل وهى السراويل وأنشد دليلا على التذكير قول الفرزدق[5]:

سراويلُه ثلثا عُشَيْرٍ مُقَـــدَّرٌ ... وسِربالُه أضعافُه وهو قالِصُ

وأما القفا فقد جاءت مذكَّرة فى قول الشاعر[6]:

وهل جَهِلْتِ ياقُفَىَّ التَّثْفُلَـــه

وإذا كان الأصمعى لم يحتج بهذا البيت مع أنه من إنشاده[7]، فقد أجاز التذكير تلميذه أبو حاتم، وابن السكيت، وابن جنى، وأبو موس الحامض،

---

(1) المحكم لابن سيدة (ع ت ق) ج1ص101.

(2) المعرب للجواليقى ص18، وانظر الصحاح (س ف ط)، وص 159 من معلقة الأعشى فى جمهرة أشعار العرب، وانظر ديوانه ص 246

(3) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ب خ ض) ج1ص236.

(4) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ج1ص270، وأجاز الفراء التذكير على معنى اليوم، وانظر مجمل اللغة لابن فارس (ض ح ا).

(5) حيث الهاء فى "أضعافه" تعود إلى السراويل، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ج1ص384، والمخصص لابن سيدة (ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء) ج17ص15.

(6) المذكر والمؤنث لأبى حاتم ص129، والمقصور والممدود للقالى ص54، والمخصص (باب ما يذكر ويؤنث) ج17ص13.

(7) وهذا غريب منه، وكان الأولى أن يحتج بالبيت وأن يرجع عن رأيه.

وابن التسترى[١]، ولعل الأصمعى رجع عن قوله فأجاز التذكير والتأنيث [٢].

وأما العين فقد أجاز الفراء تذكيرها مستدلا بقول الشاعر[٣]:

والعين بالإثمد الحارىّ مكحــولُ

ويرى الباحث أنه يمكن كذلك جواز تذكيرها على معنى البصر، كما أجــاز الأصمعى تذكير خوّار النخل [٤] حملا على معنى العذق أو الجذع.

وينبغى الإشارة إلى قول الفراء: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء" [٥]، وقول المبرد: "ما لم يكن فيه علامة التأنيث، وكان غير حقيقــى التأنيث فلك تذكيره، نحو: هذا نار." [٦]، وما ذكره الفيومى فى خاتمة المصباح حيث قال: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، وقام مقامــه لفظ مذكر" [٧].

---

(١ ) المذكر والمؤنث لأبى حاتم ص١٢٩، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٦٢، والمذكر والمؤنــث لابن جنى ص٨٧، والمذكر والمؤنث لأبى موسى الحامض ص١٠٦، والمــذكر والمؤنــث لابــن التسترى ص٤٩.

(٢ ) كتاب الأمثال للأصمعى ص٢٩١ جمع المعيبد، والعهُدة عليه فيما نقل ولم يذكر مصادره.

(٣ ) المذكر والمؤنث للفراء ص٧٢.

(٤ ) النخل لأبى حاتم ص٨٨، كما ذكر الأصمعى نفسه عن أبى عمرو بن العلاء قال: "سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها، فقلتُ: أتقول: جاءته كتابى، فقــال: نعــم، ألــيس بصحيفة." انظر هذه الحكاية فى سر صناعة الإعراب لابن جنــى ج١ص١٢، والخصــائص لــه ج٢ص٤١٦، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ص٦، والإنصاف لأبى البركات ج٢ص٧٦٣ وقد ذكر عدة أمثلة للحمل على المعنى، ولسان العرب لابن منظور (ك ت ب)، وذكره فــى (ل غ ب) بلفظ "سمع أبو عمرو بعض العرب"، وقد أخذ ابن جنى بهذه الحكاية فى تخريج قراءة أبى العالية: "لا تنفع نفسًا إيمانُها لم تكن آمنت" حيث حمل الإيمان على معنى الطاعــة. انظــر المحتســب – الأنعام/١٥٨.

(٥ ) المذكر والمؤنث للفراء ص٧٢.

(٦ ) إعراب القرآن للنحاس – الغاشية/ ١٢ .

( ٧) انظر خاتمة المصباح المنير.

وقد دفعت هذه النصوص الصريحة أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر أن يقترح بحق على مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يجيز تذكير كل ما كان مجازى التأنيث بدون علامة تأنيث [١].

وقد أحسن سيادته فى هذا نظرًا لاضطراب المصادر فى الحكم على المؤنث المجازى، ولوجود أمثله كثيرة أجيز فيها التذكير والتأنيث، ومن ذلك إجازة الأصمعى نفسه تذكير البطن وتأنيثه [٢]، ولا يرى الباحث فرقًا بين القفا الذى أنكر الأصمعى تذكيره، وبين البطن الذى أجاز فيه وجهين، فكلاهما عضو وكلاهما مفرد؟! كما أن الأخذ بهذا الاقتراح فيه تسهيل على المتكلمين؛ لأن "معرفة المؤنث السماعى متعسرة، أما طريق معرفتها فتتبع كلام العرب، وكلامهم قد جُمِع على الأكثر" [٣].

---

(١ ) اللغة واختلاف الجنسين ص٧٩.

(٢ ) كشف الطرة للألوسى ص١٣٦.

(٣ ) رسالة فى المؤنثات السماعية ص ١٥٤ .



obeikandl.com

## ١٣ - المقصور والممـــــدود

ذكر الأصمعى أنه لا يعرف الجَراء إلا بالمدّ والفتح فى قولهم: جارية بيّنـــة الجراء، ولا يعرف الصّلاء إلا بالكسر والمد، وأن الفداء مصدر فاديته، ممدود، وفى القرآن: "وإما فداء" ولا يجوز فيه إلا المد، كما أصرَّ على مدّ المريطـــاء. وعلـــى العكس من ذلك ذكر أن الشِّرى مقصور ولا يمدّ، وأن "طوى" الذى فى القـــرآن لا يُمَدّ، وكذا " العصا" لا يجوز فيها المد [١].

والحق أن الجراء يجوز قصره، وكسر الجيم مع المد، وقد أجاز ذلك الفـــراء وجعله هو الأصل حيث قال: "إذا كسرت جيمه مد وإذا فتحت قصر فيقال: جاريـــة بينة الجِراء والجَرَى، قال وربما فُتِحت الجيم ومُدَّ فى الشعر." [٢].

وكذلك الصِّلاء يجوز قصره ومدُّه، وأنشد أبـــو بكـــر بـــن الأنبـــارى فـــى القصر [٣]:

وقاتل كلبُ الحىِّ عن نار أهله ليربض فيها والصِّلا مُتكلّفُ

وأما إنكار الأصمعى "الفِدى" مصدرًا "فادى" فمن الواضح مراعاته القيـــاس، وقد حكى ابن خالويه مثل ذلك عن تلميذه أبى حاتم [٤]. ولكن هذا جائز مـــن قبيـــل التبادل بين المصادر ووضع أحدها موضع الآخر، ويستأنس الباحث فى ذلك بقـــول جعفر الحارثى:

تُقاسِمُهم أسيافَنا شرَّ قسمةٍ

---

(١) انظر مـــادة (ج ر ى)، (ص ل ى)، (ش ر ى)، (ط و ى)، (ع ص و)، (ف د ى) (م ر ط) مـــن معجم تعقبات الأصمعى، وقد أهمل هذه التعقبات معجم الأصمعى.

(٢) المقصور والممدود للقالى ص٤٣٣، وفيه ص٦٧:"وجرًى مفتوح الجيم مقصور مصدر جارية، وقد اختلف فى هذا الحرف فقال بعضهم: ربما مُدَّ مع فتحة الجيم فى الشعر للضرورة."

(٣) المقصور والممدود للقالى ص ٢٨٨ .

(٤) مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤١.

وقول المنخل اليشكرى:

فدفعتهـــا فتدافعـــــــت

وقد علَّق المرزوقى على الأول فقال: "وضع قِسمة موضع مُقاسمة" [١] وعلَّق على الآخر بقوله: "قوله فتدافعت هو مطاوعة دافعت، ومطاوعة دفعت انـــدفعت إلا أن يوضع كلٌّ موضع صاحبه" [٢].

بل إن بعض اللغويين صرَّح بصحة ما تعقبه الأصمعى فقال: "فداه بنفســـه فِداء ككساء وفِدى، بالكسر، مقصور ويفتح" [٣].

وكذلك المريطاء أجاز الأحمر أن تقصر فيقال مُرَيطى، وأجاز المد والقصر أبو عمرو وأحمد بن يحيى وابن دريد [٤].

وأما الشرى فيُمَد، وقد رجع الأصمعى عن هذا التعقب حين احتج عليه أبـــو مسحل الأعرابى [٥] بالمثل المشهور عن العرب: "لا تحمدن أمة عام شـــرائها ولا عروسًا عام هدائها." [٦].

---

(١) شرح ديوان الحماسة ق١ ص٥٠ حماسية رقم ٥، والفاعل فى قول الحارث ضمير مستتر يعود إلى المنيّة.

(٢) السابق ق٢ ص ٥٢٨ حماسية رقم ١٧٤، والتبادل هنا بين الفعلين، ولكنى أستأنس به فـــى جـــواز التبادل ولا سيما أن هذا التبادل لا يسبب لبسًا فى الكلام ولا خطأ فى الفهم.

(٣) تاج العروس (ف د ى)، ومما يسترعى الانتباه قول ابن سيدة فى المحكم (ف د ى): "فديتـــه فـــدى وفداء" فجعل "فداء" مصدرًا للثلاثى.

(٤) المقصور والممدود للقالى ص٢٩٢، ٤٩٢، وأجاز ذلك الزمخشرى فى الفائق ج٣ص٣٧١، وانظر تاج العروس للزبيدى (م ر ط).

(٥) ص٩ من مقدمة د.عزة حسن لكتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى.

(٦) انظر المثل فى فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص١٠٩، ١١٠، وقد استدلّ ابن جنى على مـــدّ "الشراء" بأنه يجمع على "أشرية"، فهو مثل "سقاء" و"أسقية". انظر الخصائص ج٣ ص٢٩٢.

وأما "طوى" الذى فى القرآن [١] فقد تتبع الباحث القراءات القرآنية فيها فلم يعثر على قراءة بالمد.

وكذلك العصا لا يعلم الباحث أحدًا أجازها بالمد، وقد تتبَّع كتاب ابن منقذ [٢] فلم يجد فيه هذا الاستعمال على كثرة شواهده، ولعل العامة حين نطقت بها ممدودة قاستها على غيرها من الكلمات الممدودة، وإذا كنتُ لا أستطيع أن أخطئها [٣] كما فعل الأصمعى فإننى أوثر استعمالها مقصورة مراعاة للخفة [٤] والسهولة فى النطق، مع الاستئناس بالاستعمال القرآنى.

---

(١) انظر سورة طه/ ١٢، والنازعات/١٦، وإنكار الأصمعى المد ينفى قول ابن دريد فى كتاب جمهرة اللغة (ط و ى) ج٣ ص ١٢٠: "طُوى قد جاء فى التنزيل، ولم يتكلَّم فيه الأصمعى".

(٢) كتاب العصا لابن منقذ ضمن نوادر المخطوطات. تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة السعادة. القاهرة ط١/١٩٥١.

(٣) لعلِّى أجدُ لها مخرجًا فيما بعد، ولعلها لغة، وعدم عثورى عليها فى المعاجم ليس دليلا كافيًا، وقد قال الأزهرى فى مقدمة تهذيبه ج١ص٤٠: "ولو أنى أودعتُ كتابى هذا ما حوته دفاترى وقرأتُه من كتب غيرى.. لطال كتابى ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها".

(٤) ولهذه الخفة يقصر الممدود كثيرًا، ومن ذلك ما حكاه الفيومى فى المصباح (أ ز ر) من قول الشاعر:

قد علِمت ذات الإزار الحمرا  أنِّى من الساعين يوم النُّكْرا



obeikandl.com

## ١٤ – مسائل فى الإفراد والتثنية والجمع

تعقَّب الأصمعى ستة وأربعين اسمًا [١]، منها: ثلاثة وثلاثون ذكر أنها جمع لا واحد لها [٢]، ومنها ثلاثة ذكر أنها مثنى لا واحد لها [٣]، ومنها ثلاثة أخرى ذكر أنها لا جمع لها، ومنها واحد ذكر أنه مفردٌ ليس جمعًا [٤]. كما أنكر جمع "بَـرْث"، بفتح الباء على "برارث"، وجمع "جديد" و"نَقوق" على "جُدَد" و"نُقَـق"، بفـتح الـدال والقاف، وجمع "قُذفة" على "قِذاف"، و"لُوبة" على "لُوب"، و"هُبَع" على "هِباع" [٥].

وقد أجاز بعض العلماء جُلّ هذه التعقبات، فذكر أبـو عبيـدة أن الأبابيـل واحدها إبِّيل، ونقل ابن دريد عن بعض اللغويين أن واحدها إبَّـول مثـل عِجَّـول وعجاجيل [٦]، وذكر ابن قتيبة أن واحد محاسن "حُسن" [٧]، كما ذكر ابن دريـد أن واحد الخلابيس خُلابِس، وخِلْبيس، وخِلْباس [٨]، وأما المذاكير فقد ذكر ابن قتيبة أن

---

(١) لم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات إلا ثلاثة هى: (الأرجـاب)، و(المِـذْريان)، و(النُّهـاء)، وأضاف (الأصداغ) و(الهماذى) دون أن يبيِّن مصدره فيهما .

(٢) انظـر مـادة (أ ب ل)، (ب ر ق)، (ث ول)، (ج ذ ع)، (ج ر ج ر)، (ج س ن)، (ح ض ر)، (ح م ل)، (خ ش ر م)، (خ ل ب س)، (د ب ر)، (ذ ك ر)، (ر ج ب)، (س ط ر)، (س و ى)، (ش م ط)، (ش ى م)، (ص د ى)، (ط ى ب)، (ع ب د)، (ع ر ف)، (ع ر ى)، (ع س ق ل)، (ع ش ر)، (ع ط ف)، (ق ل د)، (ك ر س)، (ك ر ض)، (ل ف ف)، (م ر ع)، (ن هـ أ)، (و ب ش)، (و ز ع) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٣) انظر مادة (ذ ر و)، (ص د ى)، (ص د غ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٤) انظر مادة (غ ر ل)، (ف ر ش)، (ق ذ ذ)، (م ن ن) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٥) انظر مادة (ب ر ث)، (ج د د)، (ق ذ ف)، (ل و ب)، (ن ق ق)، (هـ ب ع) من معجم تعقبـات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٦) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ج٣ ص ٤٤٧.

(٧) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة – الشورى/ ١٢.

(٨) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على فِعْليل) ج٣ ص٣٧٥، (باب ما جاء علـى فِعْـلال وفِنْعال) ج٣ ص ٣٨٦.

واحدها ذَكَر [1]، وأما الأرجابُ فقد روى ثعلب عن ابن الأعرابي "الرَّجْب المعَى"[2]، كما ذكر أبو عبيدة أن واحد الأساطير إسطارة، وقال آخرون: إنما جمعوا سطرًا أسطارًا ثم جمعوا أسطارًا أساطير [3]، وأما "سواسية" فقد نقل أبو هلال العسكرى قول بعض اللغويين: إنها جمع "سواء" على غير قياس [4]، وأما قولهم: "الخيل تجرى على مساويها" فقد ذكر الكسائى أن واحد المساوى "مَسْوًى" [5]، وأما الشَّماطيط[6] فقد ذكر أبو عبيدة أن واحدها "شِمطاط" [7]، وقال بعض اللغويين: إن واحدها شُمْطوط أو شِمْطيط [8]، وأما الشُّوم فقد أجاز ابن جنى أن تكون جمعًا لأشيم على غير قياس؛ لأن القياس شِيم، كما أثبت أبو عبيد البكرى "صَدًى" مفردًا لـ "صَدَيان" [9]، وأما "مَطايب" فقد قال الكسائى: إن واحدها "مَطْيب" [10]، وذكر ابن دريد أن "مَعارف" واحدها "مَعْرَف"[11]، وأما "المعارِى" فقد ذكر الكسائى أن وحداها "مَعْرًى" [12]، وحكى المرزوقى عن غير الأصمعى أن واحد العساقيل "عَسْقل"[13]،

---

(1) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة – الشورى/ ١٢.

(2) تهذيب اللغة للأزهرى (ر ج ب) ج١١ ص ٥٤ .

(3) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد لـه) ج٣ ص٤٤٧، وأثبت مجمع اللغة العربية "أسطورة" مفردًا لـ "أساطير" انظر المعجم الوسيط (س ط ر) .

(4) كتاب جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ج١ ص٥٢٢ .

(5) تهذيب اللغة للأزهرى (ط ا ب) ج١٤ ص ٤٠.

(6) قد يُفهَم خطأ من قول ابن دريد: "كان الأصمعى ينكر جمع الشماطيط والعبابيد" أن الأصمعى ينكر اللفظين، وهذا ليس صحيحًا، وإنما المقصود أنه ينكر أن يكون هذان اللفظان جمعين لهما مفردان، ومما يدل على ذلك أن الأصمعى أنشد فى كتاب السلاح ص١٠٩ قول الجعدى:

سَبَقْن شماطِيطَ من غارةٍ ... لألفٍ تُكتَّبُ أو مِقْنَبُ

(7) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (باب ما جاء على لفظ الجمع ولا واحد له) ج٣ ص ٤٤٧ .

(8) لسان العرب لابن منظور (ش م ط) .

(9) حواشى ابن برى (ح ض ر)، ومعجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى (صديان) .

(10) تهذيب اللغة للأزهرى (ط ا ب) .

(11) كتاب جمهرة اللغة (ر ع ف) ج٢ ص٣٨١ .

(12) تهذيب اللغة للأزهرى (ط ا ب) ج١٤ ص٤٠ .

(13) أمالى المرزوقى ص ٤٩٠ .

وأما "غرِل" التى زعم الأصمعى أنه لا جمع لها، فقد قال صاحب العين: "يقال للمسترخى الخلق: غرِل، وجمعه غِرْلان" [1]، وأما "المقاليد" فقد ذكر ابن السكيت وابن قتيبة أن واحدها "إقليد" على غير القياس، وكان القياس "مِقْلد"، وذكر ابن دريد أن واحدها مِقلد و"مقليد"، وأن "إقليد" واحد الأقاليد، وزاد الزبيدى "مقِلاد"[2]،وأما كِراض الرَّحِم فقد ذكر أبو عبيدة أن واحدها "كُرْضة"، وحكى ابن دريد "كِرْض"[3].

وأما "المَنُون" فقد ذكر الفراء أنها تكون واحدًا وجمعًا، وخالف الأخفشُ الأصمعى فقال: إنها جمع لا واحد لها [4]، واحتج على الأصمعى بقول عدىّ بن زيد[5]:

مَنْ رأيتَ المنونَ عرَّينْ أم مَنْ ذا عليه من أن يُضامَ خَفيرُ

وأما "النُّهاء" فقد ذكر ابن سيدة أن واحده "نُهاءة"، كما ذكر أن أوباش الناس واحدها وَبْش ووبَش [6].

ويبدو للباحث أن الأصمعى أخذ طريق السماع فى الغالب ولم يأخذ طريق القياس؛ فقد كان يمكنه أن يعرف واحد الأعشار والأوباش،ولا سيما أن "أفعال" يطَّرد مفرده على "فَعَل"، وكذلك "جِذاع الرجل" بمعنى قومه يمكن أن يكون جمعًا لـ "جِذْع". وقد ذكر سيبويه أن "ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فَعْلا فإنك إذا ثلَّثتَه إلى أن تُعشِّره فإن تكسيره "أفعُل" فإذا جاوز العددُ هذا فإن البناء قد يجىء على فِعال، وذلك قولك: كِلاب وكِباش وبغال" [7].

---

(1) كتاب العين (غ ر ل) ج٤ ص٤٠٤.

(2) ديوان الحطيئة ص ٢٠٩، وتفسير غريب القرآن – الشورى/١٢، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (د ق ل) ج٢ ص٢٩٢، وتاج العروس (ق ل د) .

(3) كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ض ك) ج٢ ص ٣٦٦، والصحاح (ك ر ض).

(4) تفسير القرطبى – الطور/٣٠.

(5) كتاب شرح أشعار الهذليين ج١ ص١٠٤، وانظر البيت فى أساس البلاغة للزمخشرى (ع ر ى).

(6) المخصص (أسماء الجماعات من الناس) ج٣ ص١٢٣، (باب ما يُقصَر فيكون له معنى فإذا مُدَّ كان له معنى آخر) ج١٥ ص١٤٠.

(7) الكتاب بتصرف ج٣ ص٥٦٧، وانظر ص٥٧٠ .

ويمكن –من وجهة نظر الباحث– أن يكون "معاطف" جمعًا لـ "مِعْطف" مثل منابر ومناجل، وكذلك يمكن أن يُجمَع الفَرْش على أفراش مثل قوم وأقوام، وأما قول الأصمعي: إن القُذَذ كصُرَد، وهو واحد وليس بجمع قُذَّة – فقد كان في وُسعه أن يجيز الأمرين قياسًا فيقول: إن القُذَذ واحد، وقد يكون جمعًا لـ "قُذَّة". وأما قول الأصمعي: إن اللَّفيف جمع – فلعله قصد اسم الجمع بتعبير النحاة المتأخرين.

وأما قوله: حمائل السيف لا واحد لها من لفظها، وإنما واحدها مِحْمَل – فلعله قصد أنها لا واحد لها على القياس؛ لأن "محمل" على اللفظ. والباحث يرجِّح أن الأصمعي رجع عن هذا التعقب؛ فقد حكى عنه ابن سيدة:" هي الحِمالة والجمع حمائل، وهي علاقة السيف، وهي المِحمل" [1]، بل جاء هذا المفرد (حِمالة) في أحد كتب الأصمعي [2].

وثمَّة تعقب آخر يرجِّح الباحث رجوع الأصمعي عنه؛ فقد جاء في الصحاح بعد بيت أبي ذؤيب: "قال الأصمعي: هكذا سمعتها وأظنها جمعًا واحدها أشيم" [3].

وأما ما حكاه ابن قتيبة من إنكار الأصمعي جمع "بَرْث" على "برارث" فإن هذا يتناقض مع ما حكاه ابن سيدة من أن الأصمعي خرَّج كلمة البرارث في شعرٍ لرؤبة فقال: "جعل واحدتها بَرِّيثة ثم جمع وحذف الياء للضرورة" [4].

وبافتراض أن الأصمعي كان قد أنكر هذا ثم رجع عن تعقبه فقد وضَّح ابن برى سبب الخطأ وإمكانيّة تصحيحه فقال بحق: "إنما غلط رؤبة في قوله: فالبُرَقُ البرارثُ، من جهة أن بَرْثًا اسم ثلاثيّ، ولا يجمع الثلاثي على ما جاء على زنة

---

(1) المخصص لابن سيدة (غمد السيف وحمائله) ج٦ ص٢٦، وغريب الحديث لابن قتيبة ج١ ص٢٦٢.

(2) كتاب السلاح للأصمعي ص٧٥، وقد أثبت هذا المفرد ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة (ح ل م) ج٢ ص١٨٩، كما أثبته عباس أبو السعود ص٢٨٦ من كتابه: الفيصل في ألوان الجموع – دار المعارف. القاهرة. ط/١٩٧١م.

(3) الصحاح (ش ى م)، وانظر البيت في مادة (ش ى م) من معجم تعقبات الأصمعي بالقسم الثاني من البحث.

(4) المحكم (ب ر ث)، وقد نقله ابن منظور في اللسان، والزبيدي في تاج العروس (ب ر ث).

فعالل ومفاعل، ومن انتصر لرؤبة قال: قد يجيء الجمعُ على غير واحده المستعمل كضرَّة وضرائر، وحُرَّة وحرائر، وكَنَّة وكنائن، وقالوا: مَشابه ومَذاكر في جمع شِبْه، وذَكَر، وإنما جاء جمعًا لمُشبه ومِذكار، وإن كان لم يُستعملا، وكذلك برارث، كأن واحده بُرَّثة وبرِّيثة، وإن لم يُستعمَل" (١).

وأما إنكار الأصمعى جمَع "جديد" على "جُدَد"، و"نَقُوق" على "نُقَق"؛ لأن الصواب عنده بالضم، فإن الباحث يستأنس فى جواز ذلك بقول ابن جنى: "وقد يجوز فى جُدُد وهى جمع جديد – الفتحُ هربًا من التضعيف إلى الفتح، وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف: كسرير وسُرُر وسُرَر، وجرير وجُرُر وجُرَر، وتليل وتُلُل وتُلَل، وبئر جَرُور وجُرُر وجُرَر" (٢) .

وأما إنكار الأصمعى "القِذاف" فقد أجاد الزمخشرى الردَّ عليه؛ فقال بحق: "نظيرها فى الجمع على فِعال: نُقرة ونِقار، وبُرْمة وبِرام، وجُفرة وجِفار، وبُرقْة وبِراق. ذكرهن سيبويه. وإذَا صحَّت الرواية مع وجود النظير فى العربية فقد انسدّ باب الردّ" (٣)،وأما إنكار "اللُّوبة" مفردًا لـ "لوُب" فقد أثبت ابن السكيت إجازة أبى عبيد له، كما أثبت هذا المفرد الأعلم الشنتمرى (٤).

وأما إنكار الأصمعى أن يُجمَع الهُبَع على هِباع مع اعترافه بصحة جمع رُبَع على رِباع، فهذا دليل على أن الأصمعى كان يحكِّم السماع أكثر من القياس، ولكن أجاز هذا الجمع بعض العلماء كابن سيدة، والفيروزآبادى، والزبيدى (٥)، ويستأنس

---

(١) حواشى ابن برى (ب ر ث)، وانظر لسان العرب، وتاج العروس(ب ر ث).

(٢) المحتسب – فاطر/٢٧.

(٣) الفائق للزمخشرى ج٣ ص١٦٩، وانظر النهاية لابن الأثير ج٤ ص٣٠ .

(٤) إصلاح المنطق ص٨٨، وديوان النابغة الذبيانى ص٥٢.

(٥) المحكم، والقاموس، وتاج العروس (هـ ب ع).

الباحث بمثال آخر، وهو جمع "رُطَب" على "رِطاب" [1]، وقد أحسن مجمع اللغة العربية المصرى حين قال: "الهُبَع: الفَصيل الذى ينتج فى الصيف ج هباع" [2].

ومما يؤكد للباحث أن الأصمعى راعى فى هذه التعقبات السماع أكثر من القياس ما حُكِى عنه من أن "ناصلات" واحدها "نَصِيل"، وما حكاه عنه القالى من أن الرُبَّى تجمع على رُباب [3]، وما نقله هو نفسه عن الخليل من أن البَلَصوص طائر جمعه البَلَنْصى[4] وإن كان مما يثير الانتباه أنه لم يأخذ بسماع "قِذاف" فى الحديث[5].

---

([1]) الصحاح (ر ب ع).

([2]) المعجم الوسيط (هـ ب ع) .

([3]) المقصور والممدود للقالى ص٢٤١، وتهذيب اللغة (ن ص ل) ج١٢ ص١٨٩.

([4]) المقصور والممدود للقالى ص١٦٣، وتهذيب اللغة (ب ص ل) ج١٢ ص١٩٥.

([5]) انظر الحديث فى مادة (ق ذ ف) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.



obeikandl.com

## ١٥ - تصغير "هُدهُد" على "هُداهِد"

أنكر الأصمعى تصغير "هُدهُد" على "هُداهد" ولم يوافق الكسائىَّ فى إجازته ذلك [١].

وإذا كانت مصادر الباحث لم تسعفه بسبب إنكار الأصمعى على وجه التحديد فإن الباحث يظنّ أن الأصمعى أخذ فى هذا التعقب بالقياس الذى يوجب أن يكون التصغير بلفظ "هُديهد" ولكن كان فى وسعه أن يعدَّ ذلك من شواذّ التصغير كقولهم فى تصغير مَغْرِب: "مُغيرِبان"، وفى تصغير إنسان: "أُنيسِيان" وفى تصغير رجُل: "رُويجِل" [٢].

وقد أجاز ابن خالويه هذا التصغير فقال: "ليس فى كلام العرب تصغير بألف إلا حرفين ذكرهما أبو عمرو الشيبانى عن أبى عمرو الهذلىّ: دُوابّة يريد دُويبَّة، وهُداهد تصغير هُدْهُد"[٣] كما أجازه ابن سيدة فقال: "من العرب من يقول: دُوابّة وشُوابّة فى دُوَيبَّة وشُوَيبَّة؛ فعلى هذا إنما هو هُديهد ثم أبدل الألف مكان الياء على ذلك الحدّ" [٤].

ويستأنس الباحث بقول ابن عقيل: "قد يجىء كلٌّ من التصغير والتكسير على غير لفظ واحده، فيُحفَظ ولا يقاس عليه" [٥].

---

(١) انظر مادة (هـ د د) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج٥ ص١٣٣، وفيه أمثلة أخرى.

(٣) كتاب ليس لابن خالويه. شرح الشنقيطى ص١٠، وتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ص٢٦.

(٤) المحكم لابن سيدة (هـ د د) ج٤ ص٦٨، وانظر بيت الراعى النميرى فى جمهرة أشعار العرب ص٤٣١.

(٥) شرح ابن عقيل ج٤ ص١٤٢.

## ١٦ - قياسية يـــاء النســب

أورد بعض العلماء عن الأصمعى أنه خطَّأ "ثــوبٌ مَعــافرىّ" وذكــروا أن الصواب عنده "معافر" غير منسوب [١]، وهذا غريب من الأصمعى أنه أخذ بالسماع فقط مع أن القياس يوجب إثبات ياء النسب؛ لأن "معافر" موضع باليمن، فإذا نُسِــب إليه قيل: ثوب معافرى؛ ولهذا أجاز هذا الاســتعمال ابــن الســكيت وابــن قتيبــة وثعلب[٢]، وابن دريد[٣] وابن ســيدة وأبــو عبيــد البكــرى [٤] ويــاقوت الحمــوى والفيومى[٥].

وإذا كان هؤلاء قد أشاروا إلى ورود هذا الاستعمال فى الرجز الفصيح دون أن يبيِّنوا هذا الرجز أو يذكروا صاحبه فقد توصَّل الباحــث إلــى قــول الأغلــب العجلى[٦]:

أقبــل فى ثوبٍ مَعافـــــــرىّ

بيــن اختلاط الليـــل والعشىّ

وقد ذكر الأصمعى نفسه أنه "قيل لبعض الرواة: من أرجز الناس؟ قال: بنو عجل ثم بنو سعد ثم بنو عجل ثم بنو سعد." [٧].

---

(١) انظر مادة (ع ف ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحــث، وقــد أهملــه معجــم الأصمعى.

(٢) إصلاح المنطق ص١٦٢، وأدب الكاتب ص ٣٠٥، وتصحيح الفصيح ص٢٦٩.

(٣) كتاب جمهرة اللغة (ر ع ف) ج٢ ص٣٨١، وكرره فى باب الباء فى المعتل ج٣ ص١٩٩.

(٤) المحكم لابن سيدة (ع ف ر) ج٢ ص٨٥، ومعجم ما استعجم (المعافر).

(٥) معجم البلدان(معافر)، والمصباح المنير (ع ف ر).

(٦) خزانة الأدب ج٤ ص ٣٩٥ ضمن ثلاثة أبيات أخرى، وجاء فى ترجمــة الأغلــب ج٢ ص٢١٠: "وهو أرجز الرجّاز، وأرصنهم كلامًا، وأصحُهم معانى"، وانظر الأبيات ص ١٢٨ مــن "الأغلــب العجلى. حياته وشعره" د. نورى القيسى. مجلة المجمع العلمى العراقى. المجلد الحادى والثلاثــون (٣) ط/١٩٨٠م.

(٧) الرجز فى العصر الأموى ص٢٤٩، وعلَّق عليه د.محمد كشاس بقوله:"يريد الأغلب ثم العجاج ثــم أبا النجم ثم رؤبة".

ولكن يبدو أن الأصمعى لم يسمع هذا البيت، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعى أجاز أن يقال :"ثوب برنكان، وبرنكانى [1] " نسبة إلى برنكان، وهو موضع أيضًا مثل "معافر" ولكنه سمع كثيرًا النسبة إلى "معافر" بدون ياء [2] فجعل إثباتها خطأ.

---

(1) المخصص لابن سيدة (الطيالسة والأكسية) ج٤ص٨٠.

(2) انظر جمهرة رسائل العرب ج١ ص٥٤، ٦٥ حيث جاء فى كتاب النبى إلى معاذ بن جبل "على كلٍّ حالم دينارًا أو عدل ذلك من المعافر." ولعل هذا نوع من التخفيف، ولكنه ليس حجة فى نفى الاستعمال الآخر.



obeikandl.com

## ١٧ - النسب إلى لفظ الجمع

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أنه لا يقال إلا رجل شُرْطىّ [١] ويفهم الباحث أن الأصمعى ينكر شُرَطى، بفتح الراء؛ فقد قال الزمخشرى: "الصواب فى الشُّرْطى سكون الراء نسبة إلى الشُّرْطة، والتحريك خطأ؛ لأنه نسب إلى الشُّرَط الذى هو جمع" [٢] وهذا مذهب البصريين الذين اشترطوا فى النسب أن يكون إلى المفرد، وقد علَّل سيبويه ذلك فقال: "اعلم أنك إذا أضفتَ إلى جميع أبدًا فإنك توقع الإضافة على واحده الذى كُسِّر عليه ليُفرَق بينه إذا كان اسمًا لشىء واحد، وبينه إذا لم تُرِد به إلا الجميع. فمن ذلك قول العرب فى رجل من القبائل: قَبَلِىّ، وقَبَلِيَّة، للمرأة، ومن ذلك أيضًا قولهم فى أبناء فارس بَنَوِىّ، وقالوا فى الرِّباب: رُبِّىّ، وإنما الرِّباب جِماع وواحده رُبَّة، فنُسِب إلى الواحد وهو كالطوائف"[٣].

وقد استُثنِى من ذلك ما لا واحد له كعباديد فتقول فيه: عباديدىّ، وما له واحد شاذّ كملامح، وما سُمِّى به من الجموع نحو كلاب ومدائن، وما غلَب فجرى مجرى الاسم العلم كقولهم فى الأنصار: أنصارىّ [٤].

ولكن مجمع اللغة العربية المصرىّ أجاز النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك[٥]، وقد أيَّد هذا الرأى بعض الباحثين حتى إن بعضهم أوجب النسبة إلى لفظ الجمع إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعىّ، وعدَّ النسبة إلى المفرد - حينئذٍ - خطأ. وقد استحسن أستاذى د. أحمد مختار عمر هذا الاتجاه؛ لأنه يفرق بين الدُّوَلىّ المنسوب إلى مجموعة الدُّول، والدَّوْلىّ المنسوب إلى الدَّولة

---

(١) انظر مادة (ش ر ط) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) أساس البلاغة للزمخشرى (ش ر ط) .

(٣) الكتاب ج٣ ص٣٧٨.

(٤) شرح ابن عقيل ج٤ ص١٦٧، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص٣٣٦، وحاشية الصبان على الأشمونى ج٤ ص١٩٨-١٩٩.

(٥) انظر القرار رقم (١١٠) ص١٣٤ من مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عامًا.

الواحدة، كما أن هناك أمثلة نسب فيها العرب إلى الجمع مثل: رجل شُعُوبى، وعالم أصولىّ، وأخبارىّ، وقد سمَّى ابن جنى أحد كتبه "التصريف الملوكى"[١].

وأمّا المثال الذى تعقَّبه الأصمعى فقد أجازه ابن سيدة حيث قال: "رجل شُرْطِىّ وشُرَطِىّ منسوب إلى الشُّرْطة، والجمع شُرَط" [٢] وأجازه من المعاصرين محمد العدنانى [٣]، وهو ما يرجِّحه الباحث اعتمادًا على ما أثبته البحث من جواز تحريك الحرف الثانى وتسكينه [٤].

---

(١) انظر: قل ولا تقل ص٦١، ٦٢، والعربية الصحيحة ص٢٠١.

(٢) المحكم لابن سيدة (ش ر ط).

(٣) معجم الأخطاء الشائعة ص٤٥.

(٤) انظر قضية "تحريك عين الثلاثى وتسكينها" من هذا الفصل.



obeikandl.com

## ١٨ – تغيير صورة المنسوب عند النسب

ذكر أبو حاتم عن شيخه الأصمعى أنه قال: كساء مَنْبَجانىّ، منسوب إلى منبج، ولا يقال: أنبجانى [١] وقد أجاد الردَّ على هذا التعقب ابن السيد البطليوسى فقال بحق ردًّا على ابن قتيبة [٢] الذى وافق رأيُه قولَ الأصمعى: "قد قيل: أنبجانى، وجاء ذلك فى بعض الحديث [٣]. وقد أنشد أبو العباس المبرد فى الكامل فى وصف لِحْية:

كالأنبجانىّ مَصقولا عوارِضُها  سوداءُ فى لِين خَدِّ الغادةِ الرُّودِ

ولم يُنكر ذلك، وليس فى مجيئه مخالفًا للفظ منبج ما يبطل أن يكون منسوبًا إليها؛ لأن المنسوب يرِد خارجًا عن القياس كثيرًا، كمَرْوزِىّ ورازى، ونحو ذلك"[٤].

ومما يسترعى نظرَ الباحث أن الأصمعى يعترف بأن النسب يُغيِّر البناء؛ فقد سأله أبو حاتم : "لِمَ فُتِحت الباء، وإنما نُسِب إلى مَنبِج، بالكسر، قال: خرج مخرج مَنظَرانى ومَخبَرانى. قال: والنسب مما يُغيِّر البناء" [٥].

---

(١) انظر مادة (ن ب ج) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) انظر أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص ٣٢٢ .

(٣) لعله يقصد حديث "اذهبوا بخميصتى هذه إلى أبى جهم وائتونى بأنبجانية أبى جهم، فإنها ألهتنى آنفا عن صلاتى" رواه البخارى. انظر فتح البارى – كتاب الصلاة – باب إذا صلّى فى ثوب له أعلام، ونظر إلى علمها. حديث رقم ٣٧٣، وفيه يقول ابن حجر بعد أن نسب التعقب لأبى حاتم فقط: "وأنكر أبو موسى المدينى على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام، وقال: الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبجان" وإذا صح كلام أبى موسى فليس فى الحديث حجة على الأصمعى.

(٤) الاقتضاب لابن السيد البطليوسى ق٢ ص ٢٣٣ .

(٥) المخصص لابن سيدة (الطيالسة والأكسية) ج٤ ص ٨٠، ومعجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى (منبج).

# ١٩ - مسائل فى الإعــلال (*)

## مصائــب

خطّأ الأصمعى هذه الصيغة إذ عدَّها من كلام أهل الأمصار. ولم يكن هــذا التعقب غريبًا منه؛ فقد عدَّها سيبويه غلطًا حيث قال: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم وذلك أنهم توهَّموا أن مُصيبة فعيلة وإنما هى مُفعلة. وقد قالوا: مصــاوب" (١) ولكن سيبويه رجع فقال: "وقالوا: مُصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف" (٢).

## مُصابــة

أنكر الأصمعى هذه الصيغة بمعنى الدَّاهية، وذكر أن الصــواب "مُصــيبة". ولعله راعى فى ذلك الاستعمال القرآنى الذى جاءت فيه "مُصيبة" - إن لــم يخُنِّــى الإحصاء - عشر مرات (٣). ولكن الصيغة التى تعقَّبها حكاها ابن جنى (٤)، ويــرى الباحث إجازتها من وجه آخر، وهو زيادة تاء التأنيث على لفظ "مُصاب" الذى مــن معانيه "الإصابة والشِّدَّة النازلة" (٥).

---

(*) انظر مادة (ص و ب)، (غ ى م) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولــم يــذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات سوى "مُصابة".

(١) الكتاب لسيبويه ج٤ ص٣٥٦ .

(٢) السابق ج٤ ص٣٥٦، وقد أجازها ابن السكيت كذلك فى إصلاح المنطق ص١٣٦،وانظــر المعجــم الوسيط (ص و ب).

(٣) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (مصيبة). وضعه محمد فؤاد عبد الباقى. دار الحــديث. القاهرة. ط/١٩٨٦م.

(٤) حكى ذلك عنه ابن سيدة فى المخصص (باب حلول المكاره) ج١٢ ص١٤٢.

(٥) المعجم الوسيط (ص و ب).

## أغيَـــمَ

ذكر أبو حاتم السجستانى أن شيخه الأصمعى لم يعرف هذه اللغـــة، وأنـــه عرف فقط أغامت السماء وغيَّمت، ويبدو أن أبا حاتم لم يوافق شيخه فى هذا الرأى حيث عقَّب بقوله: "وعرف أبو زيد أغامت وغيَّمت وأغيمت" [١].

وقد أثبت هذه اللغة كثير من اللغويين كالجوهرى، وابن سيدة، وابن منظور، والفيروزآبادى [٢]، كما عقد السيوطى بابًا للأمثلة الشاذة فى القياس المطـــردة فـــى الاستعمال ذكر فيه تسعة عشر فعلا -منها "أغيم"- لم تُعلّ عينه فى وزن "أفعل" من الأجوف الذى كان من المنتظر إعلاله [٣].

وبهذا يكون الاستعمال صحيحًا، ولعل الأصمعى راعى الســـماع فقـــط، أو راعى الشيوع وكثرة الاستعمال.

---

(١) فعلت وأفعلت لأبى حاتم ص١٧٥.

(٢) الصحاح، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط (غ ى م).

(٣) المزهر (ذكر نبذ من الأمثلة الشاذة فى القياس المطردة فى الاســـتعمال) ج١ ص٢٣١، وقـــد قـــدَّم أستاذى د. محمد حماد ثمانية وسبعين فعلا على وزن "أفعل"، وتسعة وعشرين فعـــلا علـــى وزن "استفعل" من هذا القبيل. انظر بحثه "عدم الإعلال فى أفعل واستفعل" المقدَّم إلـــى لجنـــة اللهجـــات بمجمع اللغة العربية المصرى فى الدورة الثامنة والستين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م.



obeikandl.com

## ٢٠ - مسائل فى التعريف والتنكير

تعقَّب الأصمعى ثلاث كلمات فى التعريف والتنكير فذكر أن كلمة "شَعُوب"، بفتح الشين معرفة لا تدخلها الألف واللام، وأن الألف واللام فى بنات الأوبر زيادة، وعلى العكس من ذلك أنكر استعمال بعض الكلمات نكرة؛ فذكر أنه لا يقال ولدتْه لتمامٍ إلا فى الشعر [١].

ومن الواضح أن الأصمعى أخذ بالشائع والمشهور؛ لأن ما أنكره صحيح؛ فقد حكى تلميذه أبو حاتم السجستانى [٢]، وحكى الجاحظ [٣] كذلك "الشَّعوب" بالألف واللام، وقد أحسن ابن سيدة حين أثبت الوجهين موضحًا أن هذه الكلمة فى الأصل صفة بمنزلة قَتُول، وضَرُوب، فاللام فيها بمنزلتها فى "العباس"، و"الحسن"، و"الحارث" ثم استدلّ على ذلك باشتقاقها، وقولهم: إنما سُمِّيت شَعوب؛ لأنها تَشْعَبُ أى تُفرِّق، وأن المعنى يؤكد الوصفية [٤].

وأما بنات الأوبر فقد ذكر ابن جنى أن الألف واللام لحقت بها تشبيهًا بالصفة كالعلاء، والفضل[٥]، مع أن شيخه أبا على الفارسى جعلها -مثل الأصمعى- زائدة[٦].

---

(١) انظر مادة (ت م م)، (ش ع ب)، (و ب ر) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمل التعقبَ الأخيرَ معجمُ الأصمعى .

(٢) الأضداد لأبى حاتم ص١٢٤، وانظر المحيط فى اللغة للصاحب بن عباد ج١ ص٢٩٤. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. عالم الكتب. بيروت ط١/١٩٩٤م.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف ص٩٢، وقد عدَّه العسكرى من وهم الجاحظ!!

(٤) المحكم لابن سيدة (ش ع ب) ج١ ص٢٣٦، ويمكن تخريجها كذلك على أن الكلمة مما يُعرَّف بالعلمية، وبالألف واللام كقولهم: لقيته فَيْنَة، ولقيته الفينة. انظر لسان العرب (ف ى ن).

(٥) المحتسب - الصافات/١٣.

(٦) المحكم (ح ج ر) ج٣ ص٤٩، وهو رأى ابن مالك حيث جعل الألف واللازم زائدة زيادة غير لازمة. انظر شرح ابن عقيل ج١ ص١٧٨. وهناك احتمال أن يكون الأصمعى لم ينكر تعريف الكلمة، وإنما كان واصفًا فقط لنوع "أل" فيها.

وأما قولنا: ولدته لتمام، فقد استعمله فى غير الشعر أبو عمرو الشيبانى، وأبو زيد الأنصارى، وأبو حاتم السجستانى، وابن السكيت، والزمخشرى[1]، وآخرون[2]، وقد كان فى وسع الأصمعى أن يجيزه على حذف المضاف إليه، وكأن أصل الكلام: ولدته لتمام السِّنّ، أو تمام الموعد، ومن المعلوم أنه قد يُستغنَى عن المضاف إليه إذا أمن اللبس[3]، ومما يلفت نظر الباحث أن الأصمعى نفسه استعملها نكرة [4].

---

(1) كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى (باب الغين) ج٣ ص٤، وكتاب الفرق لأبى حاتم ص٢٤٦، ٢٤٧، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص١٠٤، والمخصص (حمل الإبل ونتاجها) ج٣ ص١٢، وأساس البلاغة (ت م م).

(2) كتاب الفرق لابن فارس ص٧٩، ولم يكن د. رمضان عبد التواب مُوفَّقا حين علَّق فى هـ ٦ بقوله: "لم أعثر على الكلمة بهذا المعنى فى المعاجم العربية"، وانظر التكملة للصغانى (س ب ق).

(3) ومن المعلوم أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين؛ وعلى هذا تأخذ هذه المسألة وجهة نحوية، وانظر قضية "حذف المضاف إليه" فى الفصل الثالث من البحث.

(4) انظر: تهذيب اللغة للأزهرى (ص ع د) ج٢ ص٩.



obeikandl.com

## ٢١ - إدخال "أل" على "بعض"، و "كُل"

ذكر بعض العلماء أن الأصمعى أنكر إدخال الألف واللام على "بعض" و"كل"، ورأى أنهما معرفتان بغير الألف واللام، وعاب على ابن المقفع هذا الاستعمال فى كتابه [١].

وقد تتبَّعتُ كتب ابن المقفع ورسائله التى جمعها الأستاذ أحمد زكى صفوت فلم أعثر على ذلك النص الذى أخذه عليه الأصمعى بل وجدت قوله:"وكلٌّ عند أمير المؤمنين مقبول"[٢]، وقولَه:"ولكن أخذ القليل خيرٌ من ترك الجميع."[٣] كما أننى تتبعتُ الأدب الكبير والصغير [٤]فلم أجد فيهما هذا النص أيضًا.

وإذا كان الأصمعى لم يحتجّ بابن المقفع الذى كان أحد النقلة عن اللسان الفارسى إلى العربى، وكان مضطلعًا باللغتين فصيحًا بهما [٥]- فقد جاء هذا الاستعمال فى كلام الفصحاء شعرًا ونثرًا، وقد استدل الخفاجى بقول مجنون ليلى[٦]:

لا تنكِر البعضَ من دِينى فتجحدَه ولا تُحدِّثنى أن سوف تقضينى

كما استدلّ أبو العلاء المعرى بقول سحيم[٧]:

---

(١) انظر مادة (ب ع ض) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) جمهرة رسائل العرب ص٢٧.

(٣) السابق ص٥٧.

(٤) الأدب الكبير والأدب الصغير لابن المقفع. دار الجيل. بيروت (د.ت.)، ولعل هذا المطبوع لا يمثّل كل أدب ابن المقفع، أو لعل هذا النص فى كتاب آخر له.

(٥) وقد مات ابن المقفع سنة ١٤٢هـ انظر ترجمته فى وفيات الأعيان لابن خلكان ج١ ص١٤٩، وانظر الفهرست ص١٧٢.

(٦) شرح الخفاجى على درة الغواص ص٢٠٢ تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلى. دار الجيل.بيروت ط١/١٩٩٦م.

(٧) هكذا فى رسالة الغفران لأبى العلاء المعرى ص٤٥٦، وعبث الوليد له ص١٩٥ تصحيح محمد عبد الله المدنى. مطبعة الترقى. دمشق ط/١٩٣٦م، وشرح الخفاجى على درة الغواص ص٢٠٢، ولكنه فى ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس. تحقيق الميمنى. دار الكتب المصرية. القاهرة ط/١٩٥٠م. ص٤١ بلفظ:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهمـــــــا إلى الموتِ يأتى الموتُ للكلِّ مَعْمَدا

وقد وجد الباحث قول المرقش الأصغر- وهو جاهلى من أهل نجد[1]:

يطاعِنُ بعضُ القومِ والبعضُ طُوِّحوا

كما وجَد قول الآخر[2]:

الرجلُ العاقلُ من يُجاملُ عَدُوَّه البعضَ ما يُحاولُ

وإذا كان من الممكن أن يطعن الأصمعى ومن تبعه فى هذه الأشـــعار، وأن يحملوا بعضها على الضرورة الشعرية أو الشذوذ، فماذا يقال فيما وجده الباحث من استعمال الإمام علىّ حيث قال فى صفة الله تعالى:" ولا يُوصَف بشىء من الأجزاء ولا بعَرَض من الأعراض ولا بالغيريّة والأبعاض."[3]، وماذا يُقال فـــى اســـتعمال الإمام الشافعى [4] وهو"أعلمُ العلماء بالعربية وأفصحُ النـــاس قـــيلا بعـــد العصـــر الأول."[5]

ومما يؤكد صحة هذا الاستعمال ما عثر عليه الباحث فى أحد كتب الأصمعى نفسه، ومن ذلك ما رواه الأصمعى من نثر الفصحاء وأشعارهم فقد حكى وصيَّة يَشْجُب بن يعرُب بن قحطان بن هود لبنيه التى جاء فيها:"أنهيتُه إليكم كلامًا

---

إلى الموت يأتى منهما الموت معمدا

وعلى هذه الرواية لا يصلح الشاهد حجة على الأصمعى.

(1) جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص٢٥٩ شرح على فاعور. دار الكتب العلمية. بيـــروت. لبنان ط١/١٩٨٦م.

(2) بلا نسبة فى معرفة الرتب فيما ورد من كلام العرب للثعالبى ورقة ٦٨ مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم ٢٦٤ لغة.

(3) نهج البلاغة ص٤٠٤ اختيار الشريف الرضى من أقوال أمير المؤمنين علىّ. شرح الشـــيخ محمـــد عبده. دار البلاغة ط٢/ ١٩٨٥م.

(4) انظر كتابه الأم. باب ذبائح أهل الكتاب ج٢ ص١٩٦ ط كتاب الشعب(د.ت)

(5) هكذا وصفه الشيخ أحمد محمد شاكر ص١٢ من مقدمة تحقيقه للمعرب للجواليقى.

شعرًا ونثرًا مما وصّانى به أبى، وقد حفِظتم الكُلَّ فاثبُتوا عليه واعملوا به"[1]، وحكَى قول المَوْثَبان بن حرث فى تُبَّع[2]:

قد ملَك الناسَ فأحياهــمُ فالكلُّ بالتُّبَّع مُستمتِعُ

وحكَى قول إفريقيس[3]:

كلُّ امرئٍ وبلوغُه فى قومِه الكلُّ كلٌّ والرئيسُ رئيــــسُ

وحكَى قول جشم بن جبران[4]:

وللأَلدِّ الخَصْم إن لم يحتكــمْ قام لها بالكُلّ مـــــن ذاك وَزِم

أمرُ الجميعِ ولدىَّ الكلُّ حِلْم ولم يَرُغْ عن قصدِها ولم يجِــم

وشاهد واحد مما سبق يجيز إدخال الألف واللام على "بعض" و"كل"، بل إن ورود بعض هذه الشواهد فى كتاب الأصمعى يجعل الباحث يميل إلى أن الأصمعى رجع عن هذا التعقب، وإن لم يبلغ رجوعُه من حكوا هذا التعقب عنه.

هذا من حيث السماع، وأما من حيثُ القياس فقد أجاز إدخال الألف واللام على "بعض" و"كل" الجوهرى فى قوله:"وكلٌ وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام [5] ، وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة أضفتَ أو لم تضِفْ"[6]، كما أجازه أبو العلاء المعرى بقوله:" والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل و بعض"[7]، كما أجازه الخفاجى مستندًا إلى رأى الأزهرى فى " جواز

---

([1]) تاريخ العرب قبل الإسلام ص١٢.

([2]) السابق ص٣٣.

([3]) السابق ٣٥.

([4]) السابق ص١٣١.

([5]) هذا حكم خاطئ تنفيه الشواهد السابقة.

([6]) الصحاح للجوهرى (ك ل ل).

([7]) عبث الوليد ص١٩٥، وأما قوله فى رسالة الغفران ص٤٥٦:"فأما الكلام القديم فيُفْتَقَدُ فيه الكُلّ والبعض" فخطأ منه.

حمل الكل على الجملة والبعض على الجزء؛ فيصبح دخول اللام بطريق الحمل على النظير"[1]. وأما ابن درستويه فقد "خالفه جميع نحاة عصره"[2] في إجازته "الكل" و"البعض" حتى عابوه وأنشد بعضهم في ذلك شعرًا [3].

وقد وجد الباحث عددًا كبيرًا من اللغويين والنحويين يستعملون "البعض" و"الكل" في كتاباتهم حتى المنكرين لذلك[4]، أمثال الزجاجي الذى اعتذر عن استعماله بقوله:" وإنما قلنا البعض والكل مجازًا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز." [5]

---

(1) شرح الخفاجي على درة الغواص ص١٩٩.

(2) كتاب الشوارد في اللغة للصغاني ص٢١١، وقد يكون في لفظ "جميع" شيء من المبالغة أو الادّعاء

(3) السابق ص٢١١، ولم يذكر لنا دليل ابن درستويه!!

(4) انظر مثلا الكتاب لسيبويه ج١ص٥١، ومقدمة الحيوان للجاحظ، وغريب الحديث لابن قتيبة ج١ ص٣٢٠، ج٣ ص٧٠٨ والمقتضب للمبرد ج١ ص١٨٢، ومعاني القرآن للزجاج- آل عمران/٥٠، وكتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ر ش ع) ج٢ ص٣٤٣، وفي تهذيب اللغة للأزهري كثير، انظر مثلا ج١ ص١٤٦، ٤٨٩، ٤٩٠، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه -الفاتحة/١، والمحتسب لابن جني-الأنعام/١٥٨، والمخصص لابن سيدة ج١ص٣، ج٩ص٥١، ج١٧ص٧٦، ٩٩، ١٣١، وقد عقد بابًا سمّاه (باب الأبعاض والكسور) ج١٧ ص١٢٩، وتقويم اللسان لابن الجوزي ص٥٦، ٧٣، ٩٠، ٩٥، ١٤٠، ١٤١، واستعمله في غلطات العوام له ورقة١، وما يلحن فيه العامة له ورقة ٧٤، ٨٠،ولسان العرب لابن منظور (أ ج ل)، ونماذج كثيرة في (ب ع ض)، (ص ب ع)، والتنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ص٩، ٢٥، ٢٧،والمصباح المنير للفيومي (أ ول)، واستعمله الزبيدي في مقدمة تاج العروس، وكذا في مادة (س ن ى)،(غ ذ و)، (ف ت ى)،وهؤلاء وغيرهم- وإن لم يكونوا حجة على الأصمعي-فإنني أستأنس باستعمالاتهم، لاسيما وقد كانوا يتحرَّوْن الدقة خشية التوهيم والتخطئة.

(5) انظر لسان العرب لابن منظور(ب ع ض).



obeikandl.com

ويبدو للباحث أن الزجاجى لم تبلغه هذه الشواهد؛ لأنها شواهد فصيحة صحيحة لا ينطبق عليها قول يوهان فك إنها "صريحة التصحيف" [1]، كما أنها تنفى وصفه استعمال "البعض" و"الكل" بأنه "عديم الحياة" [2]

وإذا كان هذا هو رأى أحد المستشرقين فقد كان من الغريب أن يصف أحد الباحثين المحققين الجادّين الذين أَلِّفوا فى لحن العامة استعمالَ "البعض" و"الكل" بأنه أسلوب "لا وجهَ له فى النحو أو فى المنطق أو فى الأساليب المرويَّة" [3] ، ولم يكتفِ بهذا بل دعَّم قوله بالقرآن قائلا:" وآياتٌ بلَغتْ جميعها ١٢٩-القرآن الكريم لم يستخدم فيها البعض بالتعريف بـ"أل"، وكان يمكن- فرضًا- أن يقول فى آية النور:كدعاء بعضكم البعض." [4] ولكن الباحث يخالف سيادته فيرى أن القرآن- وإن كان يمثِّل قمة الفصاحة العربية- يصلحُ حجةً للإثبات فقط، ولا ينبغى الاعتماد عليه -هو ولا غيره من شواهد- حجة للنفى.

---

(١) العربية يوهان فك ص٦٠، ولعله يقصد فقط بيت سُحيم الذى سبقت الإشارة إليه، وليس هذا تصحيفًا، ولكنه اختلافُ روايةٍ له أسبابه وظروفه، ولكن ماذا يقول الأستاذ يوهان وغيره فى الأبيات الأخرى فضلا عن النثر الفصيح؟!

(٢) السابق ص٦٠.

(٣) تثقيف اللسان العربى. عبد العزيز مطر ص٥٤ دار الكتب المصرية ط١/١٩٩١م.

(٤) السابق ص٥٣، وانظر تردُّد سيادته ص٥٤ بين الإجازة والرفض.



obeikandl.com

## ٢٢ - زيادة هاء التأنيث وحذفها

تعقَّب الأصمعى سبع عشرة صيغة زيدت فيها الهاء[١]؛ فذكر أنه لا يقال: أدمانة، ولكن أُدمان؛ لأنه جمع مثل حُمران وسودان، كما ذكر أنه لا يعرف الإزار إلا مذكرًا [٢] ولم يحتج ببيت للأعشى استعمل فيه الإزار بالهاء، كما ذكر أن أهل الفصاحة لا يقولون: إنسانة، وإنما "إنسان" للذكر والأنثى، كما ذكر أن الصواب "جديد" بدون تاء؛ لأنها فعيل بمعنى مفعول صُرِفت عن مجدُودة أى مقطوعة، كما أنكر إدخال التاء فى "الحِندقوقُة"، و"الخنفساءة"، و"الطِّيبة"، و"العسيبة"، وزعم كذلك أنه لا يجوز إدخال التاء فى "عصا"، وأنه يقال للضخم من كل شىء: "فارض"، ولا يقال: "فارضة"، واستدل بقوله تعالى: "لا فارض ولا بكر"[٣]، كما ذكر أن الأم يقال لها: "فاطم"، ولا تدخلها الهاء[٤]، وأنه يقال للناقة: "مُسلِب"، ولا يقال:"مسلبة"، بالهاء، ويقال: ليلة طَلْق، بغير هاء، ولا يقال للمرأة الشاهد زوجها إلا مُشهِد، ولا يقال إلا ناموس الصائد، بدون هاء، ولا يقال "نِيقة" إنما هو "النيق"، وهو رأس الجبل، ولا يقال "وَعْلة" بالهاء ولكن "وعل".

---

(١) انظر مادة (أ د م)، (أ ز ر)، (أ ن س)، (ج د د)، (ح ف ف)، (ح ن د ق)، (خ ن ف س)، (ر س ل)، (س ل ب)، (ش هـ د)، (ط ل ق)، (ط ى ب)، (ع س ب)، (ع ص و)، (غ ى ب)، (ف ر ض)، (ف ط م)، (ن م س)، (ن ى ق)، (و ع ل) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هذه التعقبات سوى "الإزارة"، "مشهدة"، "مغيب" "عصاة"، "فاطمة".

(٢ ) هذه العبارة قد تعنى أيضًا إنكار تأنيث لفظ الإزار بمعنى أنه لا يُشار إليه بهذه، وذلك مثل إنكار الأصمعى التأنيث فى العين والدرع والقَتَب. انظر "المؤنث المجازى بين التذكير والتأنيث" من هذا الفصل.

(٣ ) البقرة/٦٨، ويؤكد الباحث مرارًا أن عدم ورود الاستعمال فى القرآن لا يصلح حجة للنفى.

(٤ ) هذا تعقب، وأما قول الأصمعى: "امرأة واضع، بغير هاء: إذا وضعت خمارها" فليس عندى تعقبًا، وإنما هو أقرب إلى الوصف والتحديد، وقد أشرت فى التمهيد إلى استبعاد هذا وأمثاله عن حدود هذا البحث. وانظر معجم الأصمعى (و ض ع).

وعلى العكس من ذلك تعقب حذف الهاء فى أربع صيغ؛ فأنكر حذف الهاء من جِدَّة النهر، ومن "الحَفَّة" أى المنوال، ومن قولهم: ناقة رَسْلَة، وامرأة مُغِيبة.

أما كلمة "أُدمانة" فقد التمس بعض اللغويين مخرجًا لها، فذكروا أن ذا الرمة قاسها على خُمصان وخُمصانة [1] وعريان وعريانة. ومن المحتمل عند الباحث أن يكون ذو الرمة قد قاسها كذلك على الجمع الذى يفرق بينه وبين مفرده بالهاء كما قالوا للبسرة حلقانة، وحلقان [2] للجميع.

ومما يلفت النظر أن الأصمعى لم يأخذ هنا بالسماع ولا بالقياس، مع أن ذا الرمة بدوى، ولعله سمع هذه اللفظة فى لهجة من اللهجات، ولا سيما أنه قد استعملها مرتين فى شعره، بل الأمر لا يحتاج منّا تخمين أن يكون ذو الرمة قد سمع الكلمة من أحد، فهو ممن يستشهد بشعرهم فى العربية، واللغة تؤخذ من فمه، ولا يأخذها هو ممن أقل منه. أليس الشعراء هم مثقفى العرب؟ أو ليس المثقفون هم الذين يؤخذ عنهم العلم؟! وربما يكون الأصمعى هنا متأثرًا بموقفه الخاص من ذى الرمة [3] .

وأما الإزارة فقد خالفه فى إنكارها تلميذه أبو حاتم[4]، وأبو سعيد السكرى[5]، وابن جنى [6]، وثبتت هذه الكلمة فى ديوان الأعشى [7] فلا يُعوَّل على قول الأصمعى عن البيت: إنه مصنوع.

---

(1) لحن العامة للزبيدى ص٥٥، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمى ص٢٧.

(2) وقد حكى الأصمعى نفسه هذه اللفظة. انظر الإبدال لابن السكيت ص٨١.

(3) انظر أسباب هذا الموقف فى التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص١٠٧، ١٠٨.

(٤) انظر المخصص (الملاحف)ج٤ص٧٧.

(٥) شرح أشعار الهذليين ج١ ص٢٢.

(6) المخصص (الملاحف) ج٤ ص٧٧، ج١٧ ص٢٢ .

(٧) ديوان الأعشى الكبير ص١٥٣، وانظر البيت فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (زر و) ج٢ص٣٢٨، وقد أجاز الإزارة، وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ج١ ص٤٤٧، ومجالس العلماء ص١٠١ .

وأما "إنسانة" فقد استدل ابن خالويه على صحتها بقول الشاعر [1]:

إنسانة تسقيك من إنسانها  خمرًا حلالا مقلتاها عِنبُه

ويستدِلّ الباحث كذلك بما أنشده أبو الهيثم [2]:

إنسانة فى سواد الليل عُطْبُولُ

كما يستدِلّ بقول كاهن الثقفى [3]:

إنسانةُ الحىّ أم أُدمانة السَّمر  بالنِّهْى رقَّصها لَحْن مِن الوتَرِ

ويبدو للباحث أن الأصمعى لم ينكر هذه الكلمة ولكنه رأى أن اللهجات الفصيحة تستعمل "إنسان" للذكر والأنثى، ولعل موقفه فى هذه الكلمة يشبه موقفه من "زوجة"[4]، والدليل على ذلك استعماله كلمة "أهل الفصاحة".

وأما "جديدة" فقد جاءت فى قول مزاحم العقيلى[5]:

تراها على طُول القواءِ جديـــدةً

وإذا كان الأصمعى قد ردَّ هذا البيت بقوله: "لا يكون جديدة، وإنما هو جديد أو بيت مزاحف"[6]. فقد وجد الباحث شاهدًا آخر، وهو قول عبد الله بن عجلان النهدى [7]:

---

(١ ) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – الطارق/٥، والتين/٤، والعصر/٢.

(٢ ) التكملة للصغانى، ولسان العرب لابن منظور، (أ ن س).

(٣ ) تاج العروس للزبيدى (أ ن س)، وقد استدل الفيروزآبادى فى القاموس (أ ن س) ببيتٍ لشاعر متأخر، ولعله لم يجد غيره أو لعلّ هذا دليل على تصويبها اعتمادًا على التطور اللغوى، وعلى اطراد استعمالها.

(٤ ) وإنما خصصتُ "زوجة" بحديث مستقل عن هذه الكلمات؛ لأنها لغة مشهورة، وعليها شواهد كثيرة، وكان لابد من تفصيل القول فى رأى الأصمعى فيها.

(٥ ) البارع للقالى ص٥٧١، ومجالس العلماء للزجاجى ص١٥١.

(٦ ) لاحظ هنا استعمال (أو) الذى يدل على شك الأصمعى فى الرواية، وتحايله عليها حتى توافق رأيه.

(٧ ) الصحاح للجوهرى (غ ى ل)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ق٣ص١٢٦٠ حماسية رقم ٤٧٦.

جديدةُ سِربالِ الشبابِ كأنها  سَقِيَّةُ بَرْدِىٍّ نَمَتْها غُيولُهـا

وإذا كان بعض اللغويين قد تبعوا الأصمعى فى قوله[1]، فقد استعمل الخليل هذه الكلمة بالهاء حيث قال: "الصَّديع: رُقعة جديدة فى ثوب خَلَقَ"[2]، كما أجاز سيبويه هذا الاستعمال، وإن عدَّه لغة قليلة[3]، كما أجاز البعض إدخال الهاء قياسًا "فهو كظريف وظريفة لأن الفعل منه جدَّ الثوبُ"[4].

ويبدو للباحث أن الأصمعى قد رجع عن هذا التعقب؛ لأنه استعمل "جديد" بالهاء، فقد حكى القالى أنه "يقال: حُلَّة شَوْكاء إذا كانت خشنة النسج، وقال الأصمعى: الشوكاء الجديدة"[5].

---

(1) إصلاح المنطق ص٣٤٣، والمذكر والمؤنث لابن فارس ص٥١، وهو المفهوم من المذكر والمؤنث للفراء ص١١١، وأدب الكاتب لابن قتيبة (باب أوصاف المؤنث بغير هاء) ص٢٢٨، وعلى العكس من ذلك جاء هذا الاستعمال فى كتاب الرحل والمنزل ص١٣٥، وديوان الأدب للفارابى ج٣ص٨٩، وأساس البلاغة للزمخشرى (ب د أ)، (م ر ح)، والمحكم لابن سيدة (ح م ر) ج٣ص٢٥٠، (ص د ع) ج١ص٢٦٤، والمخصص له (باب فَعْلاء) ج١٦ص٥٧، ٦١، والتكملة للصغانى (ج ل ف ط)، (ص د ع).

(2) كتاب العين (ص د ع) ج١ ص٢٩٢، وانظر البارع ص٥٧٢، والمخصص (قطع الثوب وخياطته) ج٤ص٨٩.

(3) حكى ذلك عنه القالى فى البارع ص٥٧٢، وابن منظور فى اللسان (ج د د)، ولم أتمكن منه فى الكتاب.

(4) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ق٣ص١٢٦٠ حماسية رقم ٤٧٦.

(5) المقصور والممدود للقالى ص٣٣٠، وانظر كتاب الأمثال. جمع د.المعيبد ص٢٩٣.

وأما "خنفساءة" التى اضطربت المصادر فيها [1]، فقد أجازها تلميذه أبو حاتم[2]، كما أجازها الجوهرى، وابن هشام اللخمى [3]، وأما "عَسِيبة" – ومعها "ناموسة"– فقد أجاد علىّ بن حمزة البصرى فى تصحيحها [4] .

وأما "عصاة" فقد ذكر الأزهرى أنها لغة[5]، وأما "وَعْلة" فقد أجازها أبو زيد، وأثبتها بعض اللغويين فى معاجمهم [6] ويبدو للباحث أن الذين زادوا الهاء فى هذه الكلمات – ومنها الحِندقوقة والنِّيقة– لم يجدُوا التأنيث المجازى كافيًا فزادوا الهاء تحقيقًا وتأكيدًا للتأنيث، وقد كان فى إمكان الأصمعى أن يجيز هذه الاستعمالات بناء على نماذج كثيرة رواها اللغويون، ومن ذلك قولهم: "سوادُ القلب وسوادتُه" [7]،

---

(1) انظر هذا الاضطراب وتعليق الباحث عليه فى مادة (خ ن ف س) بالقسم الثانى من البحث.

(2) هكذا حكى عنه ابن سيدة فى المخصص (الخنافس والجعلان) ج٨ ص ١١٦، ولعله نقل هذه الإجازة من كتاب الحشرات لأبى حاتم الذى لم يصل إلينا، ويميل الباحث إلى أن أبا حاتم خالف شيخه فى هذا؛ لأن الأزهرى حكى إنكار الأصمعى "خنفساءة" برواية أبى حاتم عنه، ولا غرابة فى هذا؛ فقد خالفه فى أشياء كثيرة رواها عنه.

(3) الصحاح (خ ف س)، والمدخل إلى تقويم اللسان ص١٠٩.

(٤) بقية التنبيهات ص١٠٢، وقد استشهد بشعرٍ لذى الرمة وغيره، وأقوال بعض العلماء كأبى مالك الأعرابى، وابن الأعرابى، وأبى الخطاب الأخفش، وانظر تاج العروس (ن م س).

(5) هكذا ذكر الأزهرى فى تهذيبه (ع ص ا) ج٣ص٧٩ ، وزاد ص ٨٠ عن الأصمعى قوله: "أول لحن سُمِع بالعراق هذه عصاتى، بالتاء"، ونسبه إلى الفراء الجوهرىُ فى الصحاح (ع ص ا)، وابن الجوزى فى ما تلحن فيه العامة ورقة ٧٢، وابن منظور فى لسان العرب (ع ص و)، والسيوطى فى غلطات العوام المنسوب له ورقة ١٢٢، وأيًا ما كان القائل، فهذا من الأحكام الغريبة، والأغرب من هذا ألا يُثير هذا أصحاب الكتب التى نقلته. فمن ذا الذى يستطيع مهما أُوتى من القوة أن يحدِّد أول لحن فى بيئة واسعة كالعراق؟! ولهذا تضاربت آراؤهم فحكى غير الأصمعى والفراء كلمات أخرى غير "عصاة" وذكروا أنها أول لحن، وكان الأَولى بهؤلاء اللغويين أن يقول الواحد منهم: إن أول لحن سمعتُه أنا بالعراق هو كذا. وقد أجاد التعليق على هذه المقولة د. عبد الفتاح سليم. انظر كتابه: اللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسه ق١ ص٩.

(6) الاقتضاب لابن السيد ق٢ ص٥٧، وانظر المحكم، ولسان العرب، والمصباح المنير، وتاج العروس(و ع ل).

(7) المحكم (س و د).

"والفِرْق بحذف الهاء مثل الفِرْقة" [1]، وقول الفراء: من العرب من يقول "فى أخراتكم"، ولا يجوز فى القراءة، وأنشد[2]:

ويتَّقِى السيفَ بأُخراتِه

ومن ذلك قولهم: "عِرِّيسُ الأسد وعِرِّيستُه" [3]، وقول ابن الأعرابى "يقال: أتيتك آخر مرتين وآخرة مرتين"[4]، وقول الأصمعى نفسه تعليقًا على أحد الأمثال: "النَّقْد عند الحافر، وبعضهم يقول بالهاء أيضًا: الحافرة."[5] .

وأما اعتراضه على إدخال الهاء فى "فارضة"، و"فاطمة" و"مُسلِبة"، و"مُشهِدة"، فهذا من تضييق الواسع حقًا؛ لأن هذه الكلمات صفات للأنثى فما المانع أن تدخلها الهاء على الأصل كما قالوا: "امرأة عاجز وعاجزة" [6]، "وامرأة مُحمِق ومُحمِقة، ومُذكِر ومذكرة ومُؤنِث ومؤنثة، وقالوا: فرس قارح وقارحة" [7].

ومثل ذلك يقال عن وصف الليلة بـ "طَلْقة" بالهاء، وقد أثبت ذلك بعض العلماء كصاحب العين الذى قال: "يوم طَلْق وليلة طَلْقة: نقيض النَّحْس والنَّحْسة" [8] ويبدو للباحث أن الأصمعى اكتفى بقول لبيد [9]:

---

(1) المصباح (ف ر ق)، وقد حكى فى (ف ر س) قول بعض العرب: "فرسة" .

(2) تهذيب اللغة (أ خ ر) ج٧ص٥٥٧، وعدم تجويز ذلك فى القراءة؛ لأن القراءة سماع.

(3) بقية التنبيهات لعلىّ بن حمزة ص١٠٢.

(4) تهذيب اللغة (أ خ ر) ج٧ص٥٥٧، وانظر أمثلة أخرى فى الصحاح (ق ف ف)، والتكملة للصغانى (ق ب ض).

(5) كتاب الأمثال للأصمعى. جمع د.المعيبد ص٢٧٥، وإن كان ابن قتيبة قد فرَّق بين الحافر والحافرة. انظر أدب الكاتب (باب ما ينقص منه ويزاد فيه) ص٣٢٠.

(6) المحكم (ع ج ز) ج١ص١٧٩.

(7) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى ص٢٤، وكتاب جمهرة اللغة ج٢ ص١٤١، والمحكم (ق ر ح).

(8) كتاب العين (ط ل ق) ج٥ ص ١٠٢، وانظر كتاب جمهرة اللغة لابن دريد (ط ق ل) ج٣ ص ١١٢، والمحكم، وتاج العروس (ط ل ق).

(9) ديوان لبيد ص ١٧٥ دار صادر. بيروت (د.ت)، وقد سبق فى تمهيد البحث أن الأصمعى روى ديوان لبيد، وهناك احتمال أن يكون الأصمعى قد أخذ هذا الرأى عن شيخه أبى عمرو؛ فقد جاء فى

بل أنت لا تدرين كم من ليلة طَلْق لذيذ لهوها وندامهـــا

ويستدلّ الباحث بما رواه أبو مِسْحل عن الكسائى من قوله: "سنة مَحْل، ولم أسمع مَحْلة، ولو قيلت لجازت"[1]، وما المانع أن تدخل هذه الهاء كذلك على سبيل التأكيد كما أدخلت العرب الهاء فى كلمات كثيرة دون أن يكون ثمة لبس أو حاجة إلى إدخالها، ومن ذلك ما استدل به ابن خالويه من قولهم: "عجوزة، وأتانة، وامرأة أنثى، قال الله: إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة أنثى. كذلك قرأها ابن مسعود"[2]، وما ذكره المرزوقى من قولهم: "جمل وناقة، وكبش ونعجة، ورعل وأروية، ألحقوا الهاء توكيدًا وتحقيقًا للتأنيث، ولو لم تلحق لم تحتج إليها" [3]، ومن الطريف كذلك قولهم: ريح معصفة "ولم يقولوا معصف" [4]، مع أنهم قالوا عاصف، وقد أحسن ابن جنى حين عدَّ زيادة الهاء فى "فرسة"، و"عجوزة" من باب الاحتياط فى التأنيث [5].

وقد وجد الباحث فى كتاب لابن السكيت ما نصه: "الأصمعى وأبو عمرو: السِّلْفان والسِّلْكان أولاد الحجَل. يقال للذكر والأنثى: سُلَف، ولم نسمع سُلَفة، ولو قلتَه لكان جيدًا" [6] ولا يدرى الباحث لماذا أخذ الأصمعى فى كلمة "سُلَفة" بالقياس، ولم يأخذ به فى الكلمات الأخرى؟!

---

= تاج العروس (ط ل ق): "قال أبو عمرو: ليلة طَلْق: لا برد فيها"، وقد اكتفى بالوصف بدون هاء بعض اللغويين كابن فارس، والجوهرى. انظر مجمل اللغة، والصحاح (ط ل ق).

(1) كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى، ج1ص٣٣٠.

(2) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – الطارق/٥، والقراءة لابن مسعود. انظر مختصر فى شواذ القرآن– ص/٢٣.

(3) شرح ديوان الحماسة ق٤ ص١٤٧٥ حماسية ٦٢١ .

(4) المخصص لابن سيدة (ما جاء من صفات المؤنث على فاعل) ج١٦ص١٢٨، وانظر قوله (باب ما أنّث من غير لحاق علامة) ج١٦ ص١٠٦: "وربما أدخلوا الهاء فقالوا: أسد وأسدة"، وانظر قوله ج١٧ص٩ "ويقال قويس وربما قالوا قُويْسة".

(5) انظر الخصائص ج٣ ص ١٠٦ .

(6) القلب والإبدال لابن السكيت ص٣٦ .

وإذا كان الباحث قد خالف الأصمعى فى هذه الكلمات فإنه يوافقه فى إنكار الهاء فى "الطِّيبة" [1]؛ لأن هذا فيه قلب للمذكر مؤنثًا، ولا يصحّ.

وأما إنكار الأصمعى حذف الهاء من "جِدَّة النهر"، واعتراضه على قولهم: جِدّ، فقد حكى الأزهرى جوازها حيث قال: "والجُدَّة أيضًا شاطئ النهر، إذا حذفوا الهاء كسروا الجيم فقالوا: جِدّ." [2] وربما يكون حذف الهاء هنا مرحلة من مراحل تطور الكلمة لأنها فى الأصل ليست عربية [3].

وأما إطلاق "الحَفّ" بدون هاء على المنوال، فقد ذكر ابن سيدة ما يُفهَم منه رجوع الأصمعى عن إنكاره حيث قال: "الأصمعى: حَفّ الحائك: الخشبة العريضة التى يُنسِّق بها اللحمة بين السَّدَى" [4]، كما أجاز مجمع اللغة العربية المصرى هذه الكلمة بالهاء وبدونها [5].

وأما قول الأصمعى: ناقة رَسْلة، ولا يقال: رَسْل، فلعله أراد تخصيص "رَسْل" بدون هاء للبعير؛ فقد ذكر بعض العلماء كابن السكيت، والجوهرى، وابن سيدة أنه يقال: بعير رَسْل، وناقة رَسْلة: إذا كانا سَهْلَى السَّيْر [6] ولكن يمكن – من وجهة نظر الباحث – وصف الناقة بلفظ "رَسْل"؛ وذلك لعدم وجود أى لَبْس، أو على

---

(1) وقد أنكره أيضًا ابن السكيت فى إصلاح المنطق ص٣٤٢ حيث قال: "وتقول: ما به من الطِّيب، ولا تقل: "الطيبة".

(2) تهذيب اللغة (ج د) ج١٠ص٤٥٩.

(3) هكذا حكم الأصمعى حيث جاء عنه فى البارع للقالى ص٥٧٢، وتهذيب اللغة للأزهرى (ج د) ج١٠ص٤٥٩، والمخصص لابن سيدة (الأنهار) ج١٠ص٣٣، والتكملة للصغانى (ج د د): "يقال:كنّا عند جدة النهر، بالهاء، وأصله نبطى: كِدّ، فأعرب."

(4) المخصص (العمل والصناعات) ج١٢ ص ٢٦٠، وانظر استعمال ابن سيدة للكلمة بدون هاء فى المحكم (ح ل و).

(5) المعجم الوسيط (ح ف ف) .

(6) إصلاح المنطق ص ١٨، وانظر الصحاح، والمحكم (ر س ل).

أساس مراعاة لفظ "بعير" الذى يُطلَق على الناقة، وعلى الجمل [1]. وأما اعتراض الأصمعى على "مُغِيب" فقد كان يكفيه فى إجازتها أن يقيسها على عشرات الكلمات التى جاءت وصفًا للمرأة، لاسيما وأنه لا حاجة إلى الهاء، وقد ذكر هو نفسه قولهم: امرأة فاطم، وواضع، وقد أحسن الفيومى حين بدأ بما أنكره الأصمعى فقال: "أغابت المرأة: غاب زوجها فهى مُغيب ومُغيبة" [2].

وإذا كان من الواضح بعد هذا العرض أنه يجوز زيادة هاء التأنيث وحذفها على نحو ما سبق فليس من المقبول أن يأتى أحد الباحثين المعاصرين بما ليس له فيه حجة ليضيّق على الناس لغتهم فيقول: "ويقولون: الحمامة السجينة واللحية الحليقة، والصواب: الحمامة السجين واللحية الحليق؛ لأن فعيلا هنا بمعنى المفعول." [3].

ولا يدرى الباحث ما المانع أن تحمل هذه الهاء على التأكيد لا سيما وأن لها نظائر فى كلام العرب، فهل فهم أحد بعد إدخال الهاء أن فعيلا هنا بمعنى الفاعل؟!

---

(1) هناك احتمال – وإن كان ضعيفًا – أن يكون الأصمعى قد أراد قصر لفظ "الرَّسَل" على الناقة دون الجمل، كما فى لفظ "الخلاء" وعلى هذا يأخذ هذا التعقب وجهة دلالية. ويمكن الردّ – بالإضافة إلى إجازة ابن السكيت، والجوهرى، وابن سيدة – بأن لفظ "الرَّسَل" جاء بمعنى الإبل دون تحديد أو تضييق فى ملحق بكتاب اللُّبأ واللبن من كتاب الجراثيم المنسوب لابن قتيبة. وانظر معالجة الفعل "خلأ" فى ترتيبه المعجمى من مبحث التعقبات المعجمية الدلالية بالفصل الرابع من البحث.

(2) المصباح (غ ى ب).

(3) معجم الأخطاء الشائعة. محمد العدنانى ص١١٦.



obeikandl.com

## ٢٣ - استعمال "زوجـــة" بالهـــاء

ذكرت عدَّة مصادر أن الأصمعى أنكر "زوجة"، وأنه احتجّ على ذلك بقـول الله عز وجل: "اسكن أنت وزوجك الجنة"[١]، وهذا يتناقض مع ما وجده الباحث فى مصادر أخرى حيث رُوِيت أمام الأصمعى بعض أبيات ذى الرمة، كما رَوى هـو نفسُه بعضَ أبيات الفرزدق، وأحد الأعراب التى جاءت فيها كلمة "زوجـة"، ورَوى كذلك عن شيخه أبى عمرو بن العلاء حكايةً استعمل فيها هجّاس بن مريم الإيادى - وكان قد أدرك الجاهلية - لفظة "زوجة" فى سياق نثرى [٢]. بل وجد الباحث نصًـا استعمل فيه الأصمعى نفسه كلمة "زوجة" [٣].

وأيًا ما كان فإن هذه الكلمة - وإن لم ترد فى القرآن - صحيحة فصحية بل هى كثيرة فى كلام العرب؛ فقد ذكر الفراء أن "زوج لهجة أهل الحجاز، وأن سائر العرب يقولون: زوجة، وهى لهجة نجد."[٤] وليس غريبًا أن يستعمل القرآن اللهجـة القليلة؛ فقد حكى الكسائى مثل ذلك حيث قال: "يقال:المِشْعر الحرام والمَشْعر الحرام، وأكثر العرب على كسرها، ولا يُقرَأ بذلك." [٥] .

وقد ردَّ كثير من العلماء إنكار الأصمعى بما جاء من أشعار الفصحاء التـى تبلغ - حسب إحصاء الباحث - عشرين بيتًا [٦] استعملوا فيها "زوجة" على الـرغم

---

(١) انظر مادة (زوج) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وانظر الآية فى البقرة/٣٥، والأعراف/١٩.

(٢) الأغانى للأصفهانى ج١٦ص٤١٠.

(٣) انظر هذا النص فى كتاب جمهرة اللغة لابن دريـد ج٣ص٩٧، والصـحاح للجـوهرى (خ ل ا)، وخزانة الأدب ج١ص٨٢.

(٤) المذكر والمؤنث للفراء ص٨٥، ٩٧ بتصرُّف يسير، وكذا ذكر ابن التسترى ص٨٠ مـن المـذكر والمؤنث له.

(٥) أدب الكاتب لابن قتيبة (مِفْعَل ومَفْعَل)ص٤٤٩.

(٦) انظر هذه الأبيات فى ديوان الفرزدق برواية الأصمعى ص١٣٨، ١٨٧، ونوادر أبى زيد ص٤٠٧، والمذكر والمؤنث لأبى حاتم ص١٦٥، وإصلاح المنطق لابن السـكيت ص٣٣١، والألفـاظ لـه ص٣٥٦، وكتاب شرح أشعار الهذليين للسكرى ج٢ص٨٩٣،وج٣ ص١٣١٠، والمذكر والمؤنـث

من وجود مندوحة لبعضهم عن استعمالها، ومن هؤلاء رجل من هذيل فـــى أبيـــات خاطب بها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، والعجاج، والشماخ، والمرّار بن مُنقِذ، وأبو الجراح العقيلى، وعبدة بن الطبيب، والفرزدق، والأخطل، وذو الرمة، وهناك أبيات بلا نسبة، وشاهدان منسوبان للقمان بن عاد [1].

هذا من حيث الشعر، وأما النثر فقد جاءت هذه الكلمة علـــى لســـان ســـيد الفصحاء والبلغاء فى أحاديث صحيحة [2]، منها قوله – عليه الصلاة والسلام– عن أول زمرة تدخل الجنة: "ورَشْحهم المِسْك، ولكل واحد منهم زوجتـــان يـــرى مُـــخّ سُوقهما من وراء اللحم من الحسن لا اختلاف بينهم ولا تباغض، قلوبهم قلب واحد، يسبِّحون الله بكرة وعشيًا" [3]، كما استعملها رجل من بنى حنيفة فى مخاطبـــة أبـــى

---

لنفطويه ص ٧٦، والمذكر والمؤنث : لأبى بكر بن الأنبارى ج١ص٤٦٩، والعقد الفريد لابن عبـــد ربه ج٤ص٢٢، ٥٩،ومجالس العلماء للزجاجى ص١٥٠، والأمالى للقالى ج١ص٢١، والتنبيهـــات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى ص٢٠٥، ٢٠٦، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص١٧٢، والموشح للمرزبانى ص٢٣٤، والمخصص لابن سيدة (اسم حليلة الرجـــل) ج٤ص٢٦، وتهذيب الألفاظ للتبريزى ص٣٣٢، والتكملة للصغانى (خ و ص)، وبلاغات النساء لابن طيفـــور ص١٣٨، ١٥٠، ولسان العرب لابن منظـــور (ح ل ل)، (ح م د)، (زوج)، (ق و ق)، والمزهـــر للسيوطى ج٢ص٣٧٦، وبحر العوام لابن الحنبلى ص٢٢٤، وملحق ديوان الشماخ ص٤٣٧.

(١) نسب على بن حمزة فى التنبيهات ص٢٠٥ بيتًا للقمان بن عاد، وعلّق عليه الأستاذ الميمنى بقولـــه: "هذا البيت كسابقه والعرب لم يذكروا آدم فى شعرهم فى الجاهلية الأولى."، وهذا البيت فى الحقيقة للفرزدق فى ديوانه برواية الأصمعى ص١٨٧. وتصحيحى هذه النسبة يَسرُّ العلامة الميمنى؛ لأن هذا التصحيح –وإن لم يصل سيادته إليه– يقوّى رأيه فى تلك الأبيات المنسوبة للقمان بن عاد، والبيت:

وآدم قد أخرجتَه وهو ساكنٌ وزوجتُه من خيرِ دارِ مُقامِ

(٢) ذكر د.ونسنك ثلاثة وعشرين حديثًا جاءت فيها "زوجة"، منها ثلاثة فى صحيح البخارى، وخمســـة فى مسند أحمد، انظر: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث(ز و ج) ج٢ ص٣٦١، ٣٦٢ مطبعة بريل. ليدن ط/١٩٤٣م، وانظر أحاديث أخرى فى أساس البلاغة (ش ظ ى)، وتفســـير القرطبـــى – آل عمران/١٦١.

(٣) رواه البخارى. انظر فتح البارى – كتاب بدء الخلق – باب ما جاء فى صفة الجنة وأنها مخلوقـــة. حديث رقم ٣٢٤٥.

الأسود الدؤلى [1]، ووردت فى خبر سامة بن لؤى وما قيل فى رثائه، وفى كلام للإمام علىّ، وفى رسائل للسيدة عائشة، ولمحمد بن أبى بكر [2]، وجاءت فى خطب لعبد الله بن عباسؓ ومعاوية [3]، وعلى لسان بعض الأعراب [4].

ويرى الباحث أنه من العدل والإنصاف، ورفعًا للتناقض كذلك ألا ننسب إلى الأصمعى أنه أنكر هذه الكلمة، وإنما الحق أن نقول: إنه راعى الاستعمال القرآنى، وآثره[5]، ولاسيما أن أبا عبيد بن سلام بعد أن ذكر إنكار الأصمعى قال فى أمانة وصدق: "هذا الحرف بلغنى عنه ولم أسمعه." [6]، كما جاء فى نوادر أبى زيد: "وكان الأصمعى يكره: هى زوجتى، وقد قرئ عليه هذا الشعر فلم ينكره." [7] كما روَى عنه تلميذه التوَّزى أنه قال "ما أقلَّ ما تقول العرب الفصحاء: زوجة فلان"[8]، وحكَى عنه أبو حاتم اعتراضه على استعمال ذى الرمة كلمة "زوجة"، ثم قال: "وقد قرأنا عليه من قبل لأفصح الناس فلم ينكره." [9]

---

(1) الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى ج١٢ص٣٦٧، وانظر المحاسن والأضداد المنسوب للجاحظ ص١٨٥.

(2) أمالى الزجاجى ص٤٨، ونهج البلاغة ص٣٤٤، وجمهرة رسائل العرب ج١ص٣٦٨، ٥٤٣.

(3) جمهرة خطب العرب ج٢ص١٢٥، ١٦٤، وانظر قولا لابن عباس فى تهذيب اللغة للأزهرى (ت ت ر ى) ج١٤ص٣١٣.

(4) ذيل جمهرة خطب العرب ج٣ص٢٩٤، وكتاب النوادر لأبى مسحل ج١ص٣٧١، وقد استعملها الشافعى كذلك فى الرسالة ص١٣٨، ١٨٤.

(5) وقد أحسن يوهان فك حين فهم هذا. انظر العربية له ص٤٣.

(6) الغريب المصنف لأبى عبيد. تحقيق د.العبيدى. ص١٦١.

(7) نوادر أبى زيد ص١٩٤، ولاحظْ كلمة "يكره".

(8) الموشح للمرزبانى ص٢٣٤، ولاحظ كلمة "أقلّ"، وقد يكون الأصمعى مُخطئًا فى هذا الإحصاء؛ إذ سبق عن الفراء وابن التسترى أن "زوجة" هى الأكثر فى كلام العرب، وقد يكون محقًا، وكلٌّ بنى إحصاءه على ما سمعه فقط!!

(9) المزهر للسيوطى ج٢ ص٣٧٦.

فى ضوء هذا نفهم قول ابن سيدة بعد أن ذكر تعقب الأصمعى: "وكانت من الأصمعى فى هذا الوجه شدة وعسر." [1]، ونظرًا لكثرة هذه الشواهد أجاز الفراء[2]، وأبو مسحل الأعرابى، وابن السكيت [3] هذه الكلمة، وإن كان ابن قتيبة قد استعمل نبرة الأصمعى فذكر "أن العرب لا تكاد تقول زوجته" [4]، واستدلّ بالآية نفسها، كذلك فعل المطرزى بعد أن نقل آراء العلماء فى "زوجة" حيث علَّق قائلا: "والأول هو الاختيار بدليل ما نطق به التنزيل." [5] .

وإذا كان شيخنا الأصمعى قد راعى الاستعمال القرآنى [6]، فإن الفقهاء على العكس من ذلك "يقتصرون فى الاستعمال على زوجة للإيضاح وخوف لَبْس المذكر بالأنثى، إذ لو قيل: فريضة فيها زوج وابن، لم يُعلَم أذكر هو أم أنثى." [7].

وإذا كان الفقهاء قد راعو الإيضاح وأمن اللبس فما أحوجنا إليهما الآن إذ إن العرف الحديث لا يستعمل للأنثى إلا "زوجة"؛ ولذا فإن استعمالها لأمن اللبس أرجح، ولا سيما مع غير المتخصصين فى العربية، وعند عدم وجود قرينة تمنع من

---

(1) المحكم لابن سيدة (زوج)، وقد نسب أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر هذا القول لابن منظور، ويبدو أن سيادته اعتمد على لسان العرب فقط، ولم يرجع إلى أصوله. انظر كتابه العربية الصحيحة ص١٣١.

(2) المذكر والمؤنث للفراء ص٨٥، ٩٧، وبحر العوام لابن الحنبلى ص٢٢٥.

(3) كتاب النوادر لأبى مسحل ج١ص٣٧١، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص٣٣١.

(4) أدب الكاتب لابن قتيبة (باب أوصاف المؤنث بغير هاء) ص٢٣١.

(5) المغرب للمطرزى (زوج).

(6) ولا يزال بعض المتخصصين فى العربية – بكل أسف– يخطئون ما لم يرد فى الاستعمال القرآنى؛ وعلى هذا يخطئون مثلا "البعض"، و"الكل"، و"ساهمت فى الأمر" بمعنى شاركت، و"فرغت من الأمر"، بكسر الراء، مع أن هذه الاستعمالات صحيحة ورد بعضها فى الشعر الفصيح، والنثر، والقراءات القرآنية، ولو أنهم عدّوا فقط ما ورد فى القرآن هو الأفصح والأفضل؛ لأنه يمثل قمة الفصاحة العربية لكان أقرب إلى الحق والصواب.

(7) المصباح المنير للفيومى، وتاج العروس للزبيدى (زوج).

اللبس[1]، ولا مانع من هذا مادامت الكلمة فصيحة، وقد عدَّها بعضهم من متخير الألفاظ[2].

---

(1) من هذه القرائن: الإشارة مثلا، كأن يقال: هذه الزوج، والوصف، كأن يقال: الزوج الكريمة، والاختصاص، كأن يقال: الزوج الحائض، والضمير، كأن يقال: مسكين من لا زوج له، أو مات عن زوج.

(2) هكذا جعلها ابن فارس ص١٦٧ من كتابه "متخير الألفاظ"، ولم يكن أستاذى الدكتور أحمد مختار عمر مُحقًا حين قال فى كتابه اللغة واختلاف الجنسين ص٧٩: "كلمة زوج وردت فى لغة العرب دون التاء لكل من المذكر والمؤنث." ولكنه رجع عن هذا فى العربية الصحيحة ص١٩٢ فذكر أنها لغة لبنى تميم.



obeikandl.com

## ٢٤ - صيـــغ قياسيّـــــة (*)

### "أبقل فهو مُبقِـل"

أنكر الأصمعى هذا الاستعمال وذكر أن الصواب: أبقل فهو باقل. وقد تـــأثَّر برأيه بعض اللغويين [١] ولكن أثبت علىّ بن حمزة البصرى صِحَّة هذا الاســتعمال بالسماع حيث استشهد بقول رؤبة [٢]:

يَلْمحْن منَ كُلِّ غميـــسٍ مُبقِـلِ

وقول ابن هَرْمـــة:

لها مَرْتعٌ بين النَّبِيطَيْنِ مُبقـــلُ

وقول آخـــر [٣]:

ولا أرضَ أبقل إبقالهـــــــــا

وصحَّح ابن جنى أيضًا هذه الصيغة فقال: "وقد جاء عنهم مُبقِل، حكاها أبـــو زيد"، ثم استشهد بقول دُواد بن أبى دُواد لأبيه [٤]:

أعاشنى بعـــدك وادٍ مُبقـــلُ

---

(*) انظـــر مـــادة (ب ق ل)، (خ س أ)، (ر ف ع)، (س و ل)، (ص د د)، (ع ش ب)، (ع ق ق)، (ق ب ل)، (ق ر ب)، (ق ص و)، (ن ك ر)، (و ر س)، (و ض أ) من معجم تعقبات الأصـــمعى بالقسم الثانى من البحث، ولم يذكر معجم الأصمعى من هـــذه التعقبـــات إلا "مُبقِـــل"، و"مُقـــرب"، و"أقصى"، و"مُورس"، ويشير الباحث هنا إلى صيغة قياسية أخرى أنكرها الأصمعى، وهى "مُدِيـــد" انظر معالجتها فى خاتمة قضية "فعلت وأفعلت" من هذا الفصل، وقد أهملها أيضا معجم الأصمعى.

(١) انظر إصلاح المنطق ص٢٧٤، وتهذيب إصلاح المنطق ص٧٥١ .

(٢) التنبيهات على أغاليط الرواة ص٣٠٣، ومما يلفت الانتباه أن الأصمعى - كما ســبق فـــى تمهيـــد البحث- روَى ديوان رؤبة، فإما أن يكون هذا البيت مما لم يروه، وإما أن يكون الأصمعى لم يـــره حجة، أو لعله رجع عن تعقبه، ولكن مصادر الباحث لم تسعفه بقول فَصّل فى هذه النقطة.

(٣) هذا لا يلزم الأصمعى؛ لأنه لم ينكر "أبقل"، ولا "إبقال" ولكن علىّ بن حمزة يحتجّ عليـــه بالقيـــاس؛ ولذلك قال بعد هذا البيت: "فجاء به على أبقل يُبقل إبقالا فهو مبقل".

(٤) الخصائص ج٢ ص٢٢٢، وانظر البيت فى إصلاح المنطق ص٣٨٢.

"خسأتُ الكلبَ فانخسأ"

أنكر الأصمعى "انخسأ" وذكر أن الصواب: خسأتُه فخسأ، مع أن القيـــاس لا يمنع ذلك؛ لأن "انخسأ" على وزن "انفعل" وهى مطاوعةٌ لـــ "فعـــل".

ترافع فارفنفع

منع الأصمعى هذا الاستعمال، ولكنْ احتجّ عليه قائله بقول العجاج [1]:

تقاعس العزُّ بنـــا فاقعنسسا

ومن الواضح اكتفاء الأصمعى فى هذا التعقب بالسماع فقط.

همـــا يتســـاولان

أنكر الأصمعى هذا الاستعمال على الرغم من إجازته "سال" بمعنى "ســـأل"، و"ساولتُه" بمعنى "سألتُه". ولكن أجاز ذلك أبو زيد [2]، وأثبته الفيروزآبادى فقـــال: "وقولهم: هما يتساولان يدلّ على أنها واو فى الأصل" [3].

"صددتُ الرجلَ عن الأمر فانصدَّ"

ذكر الأصمعى أن الصواب: صددتُه فصدَّ. ولكن القياس لا يمنع ذلك، ولعل الأصمعى راعى -كعادته- الاستعمال القرآنى الذى ورد فيه الفعل "صـــدَّ" لازمًـــا ومتعدّيًا، ولم يرد فيه "انصدَّ" [4].

"أعشب فهو مُعشِب"

أنكر الأصمعى هذا الاستعمال، وذكر أن الصواب "عاشب"، ولكنَّ علىّ بن

---

(1) الموشح ص٤٥٤، وانظر البيت فى حواشى ابن برى (ق ى س).

(2) كتاب الأفعال للسرقسطى ج٣ ص٥٥٩، وانظر المحكم، واللسان (س و ل).

(3) القاموس المحيط (س و ل).

(4) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (صدَّ) .

حمزة البصرى صحَّحه بقول النابغة الجعدى [1]:

بِبَـرْثٍ تبوَّأتُـــه مُعشِـبِ

والباحث يرجِّح رجوع الأصمعى عن هذا التعقب حيث جاء عنه: "بلد عاشب ومُعشِب، وأعشب الأرضُ وعشُبت"[2].

## "أعقَّت الفرسُ فهى مُعِقّ"

جاء فى أكثر من مصدر إنكار الأصمعى كلمة "مُعِقّ"، وقوله: إن الصواب "عَقُوق"، ولكن الباحث يرجِّح أن الأصمعى رجع عن هذا التعقب؛ فقد جاء فى أحد كتبه: "أعقَّت الفرسُ، وهى مُعِقّ وعَقوق"[3]، وقد أحسن العلامة الميمنى، حيث ردَّ -على علىّ بن حمزة الذى أنكر هذه الصيغة- بقول رؤبة [4]:

بقارحٍ أو زولٍ مُعـــقٍّ

## قبِلتُ الهدية قُبولا، وتوضأتُ وُضـوءًا

أنكر الأصمعى الضمّ فى المصدر، وذكر أنه بالفتح، وأن الوُضوء، بالضم، ليس من كلام العرب بل هو قياس قاسه النحويّون. ويرى الباحث أن الأصمعى أخذ هذين التعقبين عن شيخه أبى عمرو بن العلاء؛ فقد حُكى عن الشيخ أنه قال: "القَبول، بالفتح، مصدر، لم أسمع غيره" [5]، وأما الوُضوء، بالضم، فقد سأله عنه الأصمعى، فقال: لا أعرفه.

---

(1) التنبيهات على أغاليط الرواة ص٣٠٣، وقد أجاز هذه الصيغة ابن السكيت كذلك، انظر إصلاح المنطق ص٢٧٥، ٣٨٢.

(2) هكذا فى فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ص١١٣، وقد سبق فى تمهيد البحث الحديث عن هذا الكتاب وصلته بالأصمعىّ.

(3) كتاب الخيل للأصمعى. تحقيق هلال ناجى ص١٨٦، ولاحظْ أنه بدأ بـ "مُعِقّ" التى يُنسَب إليه إنكارها.

(4) التنبيهات على أغاليط الرواة ص٢٤٥ هامش ٤، وقد أنكر هذه الصيغة ابن السكيت فى إصلاح المنطق ص٢٣٦.

(5) الصحاح للجوهرى، ولسان العرب لابن منظور (و ض أ) .

وهذا هو "مذهب سيبويه وأصحابه فى أن باب المصادر أن تجىء على فُعُول، مضموم الأول، وباب الأسماء أن تجىء على فَعول، مفتوح الأول، إلا أن ألفاظًا يسيرة من المصادر شذَّت عن الباب المطرد فجاءت مفتوحة الأوائل" [1] ولكن "حكى أهل الكوفة أن الوضوء، بالفتح: الاسم، وبالضم: المصدر" [2]، وعليه فلا يرى الباحث ما يمنع من الأخذ بوجهة نظر الكوفيين ومن وافقهم من العلماء [3]، ومن الأخذ بالقياس على الجلوس، والقُعود، ونحوه من المصادر مضمومة الأول، وكذلك "إسباغُ الوَضوء" يجوز بالفتح؛ على معنى إبلاغ الماء مواضعه، ويجوز بالضم، من قول الله تعالى: "وأسبغ عليكم نعمه"[4] أى أتمَّها وأكملها وأحسنها. ويستأنس الباحث بقراءة: "النار ذات الوُقود"[5] بالضم.

## أقرب القومُ فهم مُقربِـــون

أنكر الأصمعى هذه الصيغة، وذكر أن الصواب "قاربون". ولكن القياس لا يأبى ذلك.

---

(1) المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسى ص٢٦٤، ومثله فى المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمى ص٨٠، وانظر الباب الذى عقده سيبويه فى الكتاب ج٤ ص٤٢، وإصلاح المنطق ص٣٣٢.

(2) المدخل إلى تقويم اللسان ص٨٠، وانظر تثقيف اللسان لابن مكى ص٣٢١، وفيه: "المفتوح هو الماء، والمضموم هو الفعل" .

(3) ربط الهروى فى التلويح ص٤٨ بين ضم الواو فى مصدر "توضّأ"، وبين ضمّها فى مصدر "وضؤ الشىء إذا حسُن" وهذا ربط لطيف منه، وكأن الإنسان إذا توضّأ ازداد حُسْنًا. وانظر تهذيب اللغة (و ق د) ج٩ ص٢٤٩، والمخصص (هذا باب ما جاء من المصادر على فَعول) ج١٤ ص١٥٥.

(4) لقمان/٢٠، وانظر المعجم الوسيط (س ب غ).

(5) هى قراءة الحسن، وأبى رجاء، وعيسى، وأبى حيوة، وقتادة، ونصر بن عاصم. انظر معجم القراءات القرآنية – البروج/ ٥.

## جَمَـل أقصـى

أنكر الأصمعى هذه الصيغة وذكر أن الصواب: جمل مَقصُوّ، مع اعترافه بقولهم: ناقة قصواء. ولكن القياس لا يأبى ذلك، وقد حُكِى هذا الاستعمال عن بعض اللغويين، ومنهم اللحيانى [1].

## يَنكُـر الشـىءَ

أنكر الأصمعى استعمال المضارع من الثلاثى "نكِر"، ولكن القياس لا يأباه.

## أورس فهو مُـورِس

أنكر الأصمعى هذه الصيغة وذكر أن الصواب "وارس". وقد تـأثَّر بقوله بعض اللغويين[2]. ولكن القياس لا يأبى ذلك. وقد عقد ابن سيدة بابًا ذكر فيه "أبقل الموضع فهو باقل، وأعشب فهو عاشب، وأورس الرِّمثُ فهو وارس"[3] دون أن يخطئ الصيغ القياسية، وقد أحسن فى ذلك، رغم إهماله تلك الصيغ.

وهذه التعقبات توضح للباحث أن الأصمعى حكَّم -كعادته- سماعه فقط، ولم يُحكِّم القياس.

---

(١) المقصور والممدود للقالى ص٥٧، ٣٧٤، والمخصص لابن سيدة (باب فَعْلاء) ج١٦ ص٥٣.

(٢) كتاب جمهرة اللغة (ر س و) ج٢ ص٣٣٩، وتهذيب اللغة (و ر س) ج١٣ ص٥٧.

(٣) المخصص (باب أفعل الشىء فهو فاعل) ج١٥ ص٦٨.

## ٢٥ - استعمال "حوائـــج" جمعًا لـــ "حاجـــة"

ذكرت عدَّة مصادر أن الأصمعى أنكر هذه الكلمة وقال: إنها مولَّدة خرجت عن القياس[١]. وهذا يتناقض مع ما صرَّحت به مصادر أخرى من رجوع الأصمعى عن هذا القول؛ فقد حكى "الرقاشى والسجستانى عن عبد الرحمن عن الأصمعى أنه رجع عن هذا القول، وإنما هو شىء كان عرض له من غير بحث ولا نظَر."[٢].

وأيًا ما كانت فقد جاءت هذه الكلمة فى أشعار الفصحاء، ومن ذلك قول أبى سلمة المحاربى[٣]:

ثمَمتُ حوائجى ووذَأتُ بشرًا ... فبئس مُعرَّس الرَّكبِ السِّغـــابُ

---

(١) انظر مادة (ح و ج) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث.

(٢) هكذا فى التنبيهات لعلى بن حمزة ص١٢٣، ولسان العـــرب لابـــن منظـــور (ح و ج)، والأشـــباه والنظائر للسيوطى ص٢٢٩، وكشف الطرة للآلوسى ص٢١٢، وقد انتاب العلامة الميمنى الشك فى هذا النص بسبب قول أبى حاتم فى الأضداد، ولستُ أوافقه فى هذا الشك؛ لأن أبا حاتم أنكر بعض الاستعمالات التى أجازها شيخه، ولا أستبعدُ أن يكون أبو حاتم قد ألَّف الأضداد فى حياة الأصمعى، وأن يكون الأصمعى قد رجع عن هذا القول فى أواخر حياته بعد أن ألف أبو حاتم كتابه، وينبغـــى الإشارة إلى أن هذا النص جاء مشوّهًا فى معجم الأصمعى (ح و ج) حيث نُسِب إلى الأصمعى بلفظ "وإنما هو رأى عرض لى من غير بحث ولا نظر" والحق أن هذا ليس من كلام الأصمعى بل هـــو من كلام أحد تلاميذه!!

(٣) حواشى ابن برى (ح و ج)، وانظر بقية هذه الشواهد فى ديوان الأعشى الكبير ص٣٣٩، وديـــوان الهذليين ق٢ ص١٤٢، وكتاب شرح أشعار الهذليين ج٣ ص١٢١٦، والتنبيهات على أغاليط الرواة ص١٢٣، والصحاح للجوهرى (ح و ج)، والمخصص لابن سيدة ج١٢ ص٢٢٢، وحواشى ابـــن برى (ح و ج)، والعباب للصغانى (و ذ أ)، ولسان العرب لابن منظور (ح و ج)، (و ذ أ)، والأشباه والنظائر للسيوطى ج٧ ص٢٢٣-٢٢٦، وشرح الخفـــاجى علـــى درة الغـــواص ص٢٤١-٢٤٣، وكشف الطرة للآلوسى ص٢١٢.

كما جاءت فى خطب العرب ورسائلهم [1]، واستعملها سيد الفصحاء فى أحاديث كثيرة [2]، منها قوله عليه الصلاة والسلام: "استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان لها" [3]، كما أن وصف الأصمعى كلمة "حوائج" بخروجها عن القياس يخالفه جمع الطرماح حافة على حوافى [4]؛ ولهذا أجازها تلميذه أبو حاتم قياسًا حيث قال:"الظِّنَّة على الظنائن كما قالوا كَنَّة وكنائن وضَرَّة وضرائر، ولا يكاد يجىء إلا فى المضاعف أو المعتلّ من بنات الواو والياء. قالوا حاجة وحوائج؛ لأنها من بنات الواو." [5]، كما أن هناك كلمات خرجت عن القياس ولم يطعن أحد فى فصاحتها، فلماذا فعل الأصمعى هذا مع "حوائج"؟!، وهل خفيت هذه الشواهد الكثيرة على مثله؟

ومما يؤكد للباحث رجوع الأصمعى عن هذا التعقب مجىء هذه الكلمة فى استعمالات الأصمعى [6] أو بعض حكاياته عن الفصحاء[7]. وقد دافع عنه أحد الباحثين قائلا: "إن الأصمعى كان يؤمن بالقياس وينصُره إلى حدّ أنه كان يردّ الكلمة ولا يقول بعربيتها إذا لم تطرد على قواعد القياس حتى إذا ثبتت له صحتها

---

(1) انظر جمهرة خطب العرب ج2 ص146، 323، 338، 371، 391، 423، جمهرة رسائل العرب ج1 ص251، ج2 283، 342، 352، 354، 417، ونثر الدر لأبى سعيد الآبى ج1 ص312، 334، 337، ونهج البلاغة ص597، 678، 745.

(2) تأخير كلام سيد الفصحاء ليس نسيانًا من الباحث ولا تطاولا منه، بل هو ترتيب مقصود؛ لأن الأصمعى وغيره من اللغويين كان اعتمادهم على الشعر يفوق بكثير اعتمادهم على النثر والأحاديث بل إن بعضهم لا يجيز الاحتجاج بالحديث؛ ومن ثم كان البدء بما اعتمدوا عليه أشد فى الحجة وأثبت فى الردّ. **وانظر هذه الأحاديث فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (حوائج) .**

(3) انظر الحديث وتخريجه فى بحر العوام ص145 بتحقيق د. شعبان صلاح.

(4) لسان العرب (ح ى ف) وفيه: "أصله حوائف ثم قلب".

(5) هكذا فى الأضداد لأبى حاتم ص87، ومن العجيب قوله بعد ذلك:" ولا يكاد أحد يقول حوائج."، ولم يعلق على هذا الأستاذ المحقق!!

(6) ديوان العجاج ص273، 327، وأمالى الزجاجى ص165، والأمثال للأصمعى. جمع وتحقيق د. المعيبد ص26.

(7) الأمالى للقالى ج1 ص147، والمصون فى الأدب ص179،والأغانى ج9 ص300، وج18 ص6.

وعربيتها قال بها واستعملها وإن لم تطّرِد." [1]وهو بهذا يخالف من يقول :" إن الأصمعى كان كشيوخ المحدّثين متشددًا واقفًا عند النص اللغوى يكره القياس ويعارضه." [2].

وإذا كان الأصمعى قد رجع عن قوله فقد كان عجيبًا ومنكورًا أن يأخذ برأيه الأول- دون الرجوع- كلّ من المبرد، والحريرى [3]، والعسكرى [4]، وابن الجوزى[5]، وكأنهم لم تبلغهم هذه الشواهد ولا رجوع الأصمعى عن قوله فى حين أحسن بعض اللغويين فى إجازتها واستعمالها، كابن السكيت، وابن قتيبة حتى عقد الأول بابًا سمّاه باب الحوائج [6]، وعقد الآخر كتابًا بالعنوان نفسه [7].

ومن غير المعقول بعد هذا أن يأتى أحد الباحثين فى القرن العشرين الميلادى فيخطِّئ الكُتّاب فى استعمال "حوائج"، ويصفها بأنها" ليست من كلام العرب" [8]، ويأتى آخر فيقول:"فالصواب أن يقولوا قضى حاجه أو حاجاته." [9] ويأتى آخر فيعدها من كلام العوام [10] مستندًا إلى الأصمعى والمبرد!!

---

(1) الأصمعى. تأليف فؤاد السيد ص٩٤.

(2) ضحى الإسلام. أحمد أمين ج٢ ص٢٩٩ .

(3) الكامل ج١ ص٣٦٩، ودرة الغواص ص٢٣٩.

(4) نقل ذلك عنه ابن الجوزى فى غلطات العوام ورقة ١٠، وتقويم اللسان له ص٩٨، والسيوطى فى غلطات العوام المنسوب له ورقة٧، ولعل رأى العسكرى فى كتابه "لحن الخاصة" الذى لم أتمكن من العثور عليه.

(5) تقويم اللسان لابن الجوزى ص٩٨.

(6) الألفاظ لابن السكيت انظر ص٥٦٢، ٥٦٦.

(7) انظر الكتاب الثامن من عيون الأخبار لابن قتيبة، وانظر تفسير غريب القرآن له- الرعد/ ١٠.

(8) كمال إبراهيم فى أغلاط الكتاب ص٤٩، نقله عنه إميل يعقوب فى معجم الخطأ والصواب ص٣٥، وعاب عليه هذا الرأى.

(9) حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ص٤٢. أحمد أبو الخضر منسى. دار العروبة. القاهرة ط١/١٩٦٣م.

(10) كتاب تهذيب الألفاظ العامية للشيخ الدسوقى ج١ ص٢٨٦.

**٢٦ – حذف الألف الثانية من لفظ الجلالـــة، والاجتزاء عنها بالفتحة**

أنكر الأصمعى حذف هذه الألف واتهم ابن دأب بوضع قول الأعشى [١]:

من دعـــا لى غُزَيِّلِى  أربح الله تجارتُـــــه

وتابعه تلميذه أبو حاتم فذكر أن هذه الألف "لا بُدّ من إثباتها فى اللفظ، كمـا كتبوا الرحمن بغير ألف، ولابد من إثباتها فى اللفظ، واسم الله يجِـلّ أن ينطـق إلا على أجمل الوجوه، ولا يعرف أئمة المسلمين هذا الحذف." [٢] ثم اتَّهم بيتًا بأنه مـن صنعة قطرب [٣]، وكذا فعل البطليوسى الذى عدَّ– على الرغم مما له من باع فـى التخريج– هذا الاستعمال من أقبح الضرورات [٤].

وهناك شواهد أخرى [٥] – غير بيت الأعشى – جاء فيها هذا الاسـتعمال، منها ما كان الأصمعى نفسه ينشده وهو قول الشاعر [٦]:

لا بارك الله فى الغوانى فهلْ  يُصبِحن إلا لهنَّ مُطَّلَـــــبُ

ومنها قول الشاعر [٧]:

ألا لا بارك الله فى سُهيـــلٍ  إذا ما الله بارك فى الرِّجـــال

---

(١) انظر مادة (أ ل هـ) من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحـث، وقـد أهملـه معجـم الأصمعى.

(٢) المصباح المنير (أ ل هـ).

(٣) سمط اللآلئ ج١ ص٣١ ، والمسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسى ص٥٩، وقد نسب د. عبد الفتاح سليم هذا الاتهام للأصمعى دون أن يبين مصدره. انظر كتابه: اللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسـه ق١ ص٤٥.

(٤) المسائل والأجوبة لابن السيد للبطليوسى ص٥٨.

(٥) لم تُسعِف الباحثَ مصادره برأى الأصمعى فى هذه الشواهد، فهل أنكر فيها أيضًا حذف الألف؟!

(٦) بلا نسبة فى المنصف لابن جنى ج٢ ص٦٧، ٨١.

(٧) بلا نسبة فى المخصص لابن سيدة (نعوت الخيل) ج٦ ص١٦٠، ج١٧ ص١٥٠، وتثقيف اللسـان لابن مكى ص٢٤٩.

وقول الشاعر [1] :

أقبل سيل كان من أمـــر الله  يحرِد حَرْد الجنَّة المُغِلَّـــه

وقول أبى العالية فى أرجوزة طويلة [2]:

ثم صبرتُ واعتصمتُ بالله  نفسًا بحمل العبء مستقلَّـه

وقد أجاز ابن سيدة حذف هذه الألف حملا على قصر الممدود، ولكنه قصر ذلك على الشعر دون الكلام [3]. كما أجاز ذلك أبو عبيد البكـرى حـين قـال:" لا تحذف الألف من اسم الله عز وجل إلا فى الوقوف." [4] وألَّف كذلك الشيخ محمـد إبراهيم القاياتى رسالة فى جواز حذف ألف الجلالة قال فى أولها:" اعلم أنه جـرى كثير من العلماء على أن حذف الألف الثانية من لفظ الجلالة لحن، ولكن ذلك غيـر متفق عليه، فقد صرَّح الكثير منهم بأن حذفها لغة لا لحن، ولا يخفى أن من حفـظ حجة على من لم يحفظ"[5] ولعل بقاء هذا الاستعمال إلى يومنا هذا يرجِّح أنه "مـن

---

([1]) إصلاح المنطق ص٤٧، ٢٦٦، وجاء بلا نسبة أيضًا فى كتاب جمهرة اللغة (غ ل ل) ج١ ص١١٥، وسمط اللآلئ ج١ ص ٣١، والمسائل والأجوبة لابن السيد ص٥٨، وتثقيف اللسان ص٢٥٠، بلفظ "جاء" محل "كان" وقد نسبه محققا إصلاح المنطق، ومحقق المسائل والأجوبة لحسان بن ثابت فـى حين نسبه محقق تثقيف اللسان لحنظلة بن المصبح.

([2]) الخصائص ج٢ ص٢٤٨، وهذه الشواهد تنفى قول د. عبد الفتاح سليم: "حذف ألف المد مـن لفـظ الجلالة فى قولهم: لا والله، لم يرد عن العرب إلا فى رجز منسوب إلى أعشى همدان" انظر كتابه: اللحن فى اللغة مظاهره ومقاييسه ص١٠٦.

([3]) المخصص (نعوت الخيل) ج٦ ص١٦٠، ج١٧ ص١٥٠.

([4]) سمط اللآلئ ج١ص٣١.

([5]) الرسالة الكافية فى جواز الذكر بحذف ألف الجلالة الثانية. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم٤٢٣، ولم أعثر عليها – بكل أسف – ولكن نقلتُ هذا النص من فهرس المخطوطات بالدار.

تسرُّب بعض اللهجات إلى اللغة الأدبية المشتركة." [1]. ولا سيما أن "من شأن العرب الحذف إذا عرف المعنى وكثر الاستعمال" [2].

ولكن الباحث يرى أنه من الأفضل والأحسن نطق هذه الألف، ولا سيما أن لفظ الجلالة "الله" يختص بخصوصيات لغوية عن بقية الأسماء [3] .

---

([1]) لغة الشعر ص١٦٢.

([2]) أدب الكتاب للصولى ص٣٥، ومن المعلوم أن الحذف ليس على إطلاقه ولكنه مُقيَّد بالسماع، والاقتصار على حروف الزيادة والنقصان وهى الألف والواو والياء؛ ولهذا حكى الصولى بعد ذلك أنه "رُوِى أن كاتب عمرو بن العاص كتَب إلى عمر بن الخطاب: بمِ الله، وحذَف السين، فأمر عمر بضربه فضُرِب."

([3]) من هذه الخصوصيات أنه يجوز الجمع بين حرف النداء، و"أل" فى اسم الله تعالى باتفاق النحويين فى حين أنهم اختلفوا فى غير هذا الاسم (شرح ابن عقيل ج٢ ص٢٦٥)، ومنها أن الألف الأولى من هذا الاسم تُقطَع فى قولنا: "يا الله" مع أنها ألف وصل. وهناك خصوصيات أخرى يودّ الباحث لو يجمعها فى بُحيْثٍ مستقلّ.



obeikandl.com

## ٢٧ - القطـــع

سئل الأصمعى عن قول الشاعر:

بالخيرِ خَيْراتٍ وإن شَرًّا فا ولا أُريدُ الشَّرَّ إلا أن تـــا

فقال: هذا ليس بصحيح فى كلامهم، وإنما يتكلَّمون به أحيانًا[١].

ومن الواضح أن الأصمعى لم يطعن فى قول الشاعر[٢]، ولكنه أراد أن هذا القطع بمنأى عن الفصاحة، وهو مُحِقّ، وقد حكى هو نفسُه بعـض الأمثلـة لهـذا الاستعمال، ومن ذلك أنه أنشد قول النابغة :

ونَسْجَ سُلَيْمٍ كُلَّ قَضَّاءَ ذائـــلِ

وعلَّق عليه بقوله: أراد سليمان بن داود [٣]،كما أنشد قول الآخر [٤]:

نادى مُنادٍ منهمُ ألا تـــا قالوا جميعًا كلُّهم بلَى فـــا

وقد حمل النحاةُ مثل هذا القطع على الضرورة [٥]، وقد أحسن أبو الحسـن الجرجانى حين قال: "وقد يجىء عن العرب شَواذّ لا تُجعَل أصولا، ولا يلـزمُ لهـا قياس؛ لأن ذلك لو ساغ واستمرَّ لانقلبت اللغة، وانتقضت الحقائق، وهُم إلى الحذف فيه أميل، وبالتخفيف أولع، وعلى ذلك قالوا: درس المَنا[٦] يريد المنـازل، وقـالوا:

---

(١) انظر حرف التاء من معجم تعقبات الأصمعى بالقسم الثانى من البحث، وقد أهمله معجم الأصمعى.

(٢) رُوِى هذا البيت فى إعراب ثلاثين سورة ص١٤٧، والمحكم (م ع ى) ج٢ ص ١٩٣، وكـذا فـى لسان العرب (م ع ى) ونسبه إلى حكيم بن مُعَيَّة بلفظ:

بالخيرِ خيراتٍ وإن شَرًّا فأىْ ولا أُريدُ الشَّرَّ إلا أن تـــأىْ

ونقله د. حماسة عبد اللطيف فى لغة الشعر ص ٢٠٧ نقلا عن السيرافى بلفظ:

بالخيرِ خيراتٍ وإن شَرًّا فـآ ولا أُريدُ الشَّرَّ إلا أن تـــآ

(٣) كتاب السلاح للأصمعى ص ١٠٤ .

(٤) كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٧، والبيت بلا نسبة فـى المقصـور والممـدود للقـالى ص٢٩٣ .

(٥) لغة الشعر ص ٢٠٥ .

(٦) إشارة إلى قول لبيد :

قَواطِنًا مكة من وُرْق الحَمِ[1]، يريد الحَمام، وهذا باب يتسع فيه القول وتتشعب فيه الوجوه، وقد صُنِّفت فيه كتب معروفة، ولأهل الكوفة فيه رُخَص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين ..... غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يُعرِّضونه لتحكُّم الشعراء، ويجعلون هذا الباب من الضرورة ويقتصرون به على الحاجة"[2]، كما عدَّ ابن سنان الخفاجى كذلك هذا الحذفَ مما تنأى به الكلمة عن الفصاحة [3]. وقد حاول د. إبراهيم أنيس تخريج هذا الاستعمال على أنه مظهر من مظاهر السرعة فى النطق لدى بعض القبائل البدوية اقتصادًا فى الجُهْد العَضَلى، وأن هذا الحذف "على كل حال يُحقِّق الغرض بين المتكلِّم والسامع ولا يُخِلّ بهدف الكلام، وهو الفهم"[4] ولكن هذه المحاولة لم تَلْقَ قبولا عند بعض تلاميذه ومنهم د.حماسة عبد اللطيف الذى استند إلى قول د.تمام حسان: "اللغة حين تجد فى الكلمة الطويلة بيانًا لمعنى أكثر مما فى الكلمات القصيرة، ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الكلمة الطويلة" [5] وقول يسبرسن: "نزعة الاختصار تظهر بوضوح فى البلاد التى يزيد حظها من الحياة المدنية، وسببُ ذلك أن الزمن فى مثل هذه الحال عنصر جوهرى"[6].

---

درس المنا بمُتالعٍ فأبانِ

يريد المنازل. انظر: رسالة التلميذ لعبد القادر البغدادى ص ٢٢٤ ضمن نوادر المخطوطات .

(1) هكذا والبيت نسبه ابن سِنان فى سرّ الفصاحة ص ٨٥ لرؤبة بن العجاج، بلفظ "الحَما"، ولكنه للعجاج فى الكتاب لسيبويه ج١ ص ٢٦، ١١٠ بلفظ "الحَمى".

(2) الوساطة بين المتنبى وخصومه ص ٣٤٠.

(3) سر الفصاحة ص ٨٥ .

(4) فى اللهجات العربية ص ١٢٤، وانظر ص ١٣٢، ولستُ أدرى كيف ذهب الدكتور أنيس إلى هذا؟ والواقع أن هذه الأبيات لا يفهمها إلا من جهد نفسه فى معرفة المحذوف منها، ولكن كلام د.أنيس من الممكن أن ينطبق على لهجة بعض المناطق فى محافظة بنى سويف بمصر حيث يحذفون أواخر بعض الكلمات لا سيما فى الأعلام فيقولون: (يا محم) يقصدون (يا محمد) ، و(يا وا) يقصدون (يا وائل) ونحو ذلك. ومما يؤكد ذلك ما نقله د.حماسة عبد اللطيف فى لغة الشعر ص٢٠٧ عن السيرافى من اختلاف النحاة فى المحذوف من البيت الذى تكلَّم فيه الأصمعى .

(5) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٦، وانظر مناهج البحث فى اللغة ص ١٨٣ – ١٨٦ .

(6) لغة الشعر ص ٢٠٦ نقلا عن اللغة بين الفرد والمجتمع ص ١٧٧ .